

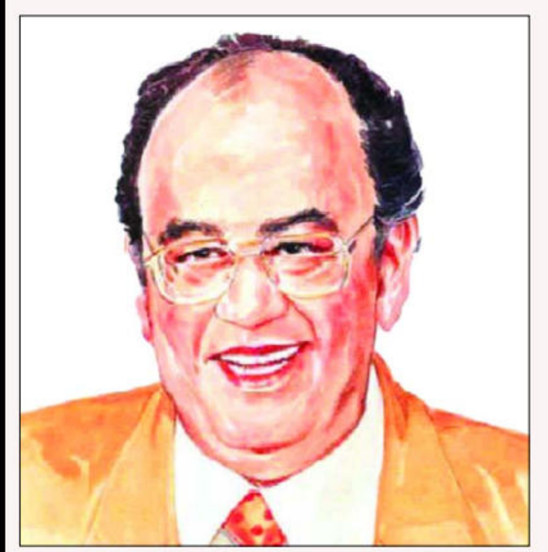
العدد (٤٤) ١٥/٦/٢٠٠٦



- دوافع الوهابيين من تدمير آثار الحجاز
- أزمة القضاء والحوار في قضية المزيني
- جدة: المدينة الغارقة في التلوث والمرض
- أعلام الحجاز: عائلة يماني
- المطاوعة: للمجتمع المعاناة، وللدولة البقاء

بيان ٦١ شخصية وهابية تشرعن الخروج وتبيح القتل وتطلب إقالة وزراء

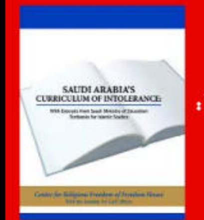




القصيبي يقدم استقالته واللحيدان يتحدى الملك



الملف الإيراني
وتطورات الموقف السعودي



تقرير مركز الحرية الدينية:
السعودية دولة الكراهية

في هذا العدد

دولة البيانات

ظاهرة البيانات السياسية بنبرتها الاحتجاجية في بلادنا ليست جديدة، بل تكاد ترتبط بشكل وثيق مع بداية نشأة الدولة السعودية، في أدوارها الثلاثة، وليست مقتصرة على فئة دون غيرها بل تشمل تقريباً جميع الفئات. وتدور البيانات في الغالب إما حول مطالب ذات صبغة دينية أو حقوقية مدنية. وتمثّل كتابة البيانات أحد أبرز أشكال التعبير المطلبي في غياب قنوات تعبير جماعي، التي عادة ما تتكفل بها مؤسسات المجتمع المدني والاحزاب السياسية.

وتعكس البيانات هوية جماعة معينة أيديولوجية أو سياسية، كما تستهدف التأثير في سياسة الدولة في موضوع محدد أو جملة موضوعات تتعارض مع مصلحة هذه الجماعة أو تلك. ولذلك، يجتهد أصحاب البيانات في رصف المحاجّات العقلية والمنطقية التي تدعم دعواهم، ويكون المجتمع عادة ساحة الاختبار الحقيقية لقياس تموّجات البيانات وتداعياتها وصولاً الى التأثير في القرار السياسي. ولهذا السبب، فإن البيانات تلوذ برفع منسوب العاطفة الجماهيرية لتمرير في بعض الحالات وجهة نظر ذات مستوى منطقي أو عقلي منخفض.

مهما يكن، فإن البيانات باتت وسيلة دارجة ومؤثرة في العلاقة بين فئات المجتمع وتياراته وبين السلطة، وهي تنمّ عن انحصار آليات التعاطي والتفاهم بين الطرفين ضمن حدود ضيقة للغاية، وهذا ما يفسّر أحياناً كثافة البيانات والاسلوب المباشر في التعبير عن الرأي أو المطلب.

حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي، كانت البينات أو العرائض تكتسي صبغة حقوقية مدنية، وتنأى عن الدخول في المجال السياسي المباشر، كما أنها تعبّر في الغالب عن هوية طائفة أو جماعة محددة وربما قرية، وهذا ما يجعل العرائض السابقة غير معلومة لبقية الطوائف والجماعات، ليس فحسب بسبب ضعف الوسائل الاتصالية التي تسمح بانتشار ووصول أنباء ما يجري في منطقة ما الى المناطق الاخرى، بل وأيضاً لأن البيانات في السابق كانت إما محدودة التداول أو كونها تتسم بالسرّية التامة. وكان الشائع حينذاك، أن رواج خبر أية عريضة ترفع الى السلطة يكون مفسدة لها ويحبط العمل والغرض اللذين من أجلهما جرى اعدادها، وهذا ما كانت تروّج لها الحكومة ذاتها، التي تمقت كل مايمت بصلة الى الاعلام خصوصاً حين يتعلق الأمر بمظالم واقعة على فئة أو فئات من الناس، ولذلك كانت تحرص أيما حرص من أجل إبقاء وسائل التعبير عن المظالم والمطالب مكتومة ومقتصرة على من بيده القرار ومن وقع عليه الظلم.

يستثنى في الفترة ماقبل التسعينيات المطالب السياسية التي تعود الى بداية الستينيات حين بدأت التشكيلات السياسية بالتبرعم تحت تأثير الموجة الناصرية، حيث لم يكن للعرائض بالطريقة التقليدية السائدة آنذاك ضرورة طالما أن الاحتجاج السياسي العلني قد بلغ درجة متقدمة، بل تجاوزت تلك التشكيلات السلطة القائمة وطالبت بتغييرات جوهرية داخل النظام الحاكم إن لم يكن استبداله، وبالتالي فهي رفضت ضمنياً مشروعية الدولة السعودية.

بعد حرب الخليج الثانية في أغسطس ١٩٩١، بدأت العرائض تأخذ صبغة سياسية واضحة، وتعكس توجّهات أيديولوجية وسياسية تتجاوز أحياناً الأطر التقليدية. في حقيقة الأمر، أن البيانات أصبحت منذ التسعينيات تفصح عن تشكيلات سياسية ذات صفة أيديولوجية محددة، نميل اليوم الى تسميتها بالليبرالية والدينية، على الرغم من أن هذه القسمة ظلت ومازالت محفوفة بشبهات جسيمة، لما تحمله الدمغتان من دلالات معينة لدى المجتمع، ولأن المدرجين في القائمتين قد لا تنطبق عليهم مواصفات أي مسمى منهما.

بيانات التسعينيات اشتملت على أجندات إصلاحية وفق رؤية أيديولوجية متباينة، وفيما اكتفى التيار الاصلاحي الوطني، بعد أن وضعت حربٍ تحرير الكويت أوزارها، بإيصال رسالته الاصلاحية الى الملك مؤثراً الانسحاب كما هي عادته غير الكريمة الى معاقله السابقة، واصل التيار السلفي السياسي نشاطه البياناتي، فأصدر مانيفستو إصلاحي فور الإعلان عن الأنظمة الثلاثة في مارس ١٩٩٢ فكانت (مذكرة النصيحة) أول تعبيرٍ فصيح عن لا مشروعية الدولة السعودية القائمة، حيث طالب الموقّعون البالغ عددهم مائة وواحد وعشرون شخصاً من مختلف أجهزة المؤسسة الدينية والتي أفضت لاحقاً الى الاصطدام بالسلطة واعتقال عدد من الرموز السلفية الناشطة، وتوقفت حركة صدور البيانات الى مابعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، حيث بدأت تنتعش في مرحلة لاحقة تارة بإسم الدفاع عن المملكة في الحرب على الارهاب كما فعل بعض المثقفين في رسالة الى الرئيس الاميركي بوش وأخرى بعد إعلان الحرب على العراق، حيث بدأ التيار السلفي يصدر بيانات متواترة يوجّه فيها الجماعات الجهادية داخل العراق، ويشدّ من أزر المقاتلين، فيما كانت الجماعات المسلّحة تعدّ لموجة عنف دامية في الداخل. أما التيار الاصلاحي الوطني فقد بدأ في يناير ٢٠٠٣ برفع أول عريضة بعنوان (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) اشتملت على برنامج اصلاحي متكامل لسياسات وأجهزة الدولة، وتواصلت بيانات التيار الاصلاحي بطابعها السياسي والوطني فصدرت سلسلة عرائض بعناوينٍ مختلفة (دفاعاً عن الوطن)، واخرى عن الملكية الدستورية، ثم توقفت حركة البيانات عند التيار الاصلاحي منذ اعتقال رموزه الفاعلة في السادس عشر من مارس ٢٠٠٤، فيما كان التيار السلفي مشغولاً بقضية المقاتلين في العراق، فيما آثر قسم فاعل منه في الاصطفاف خلف السلطة في مواجهة خصمها التقليدي: الليبرالي. وحينٍ فرغت الدولة من تصفية حسابها الامني مع الجماعات المسلّحة وحسابها السياسي مع التيار الاصلاحي الوطني، كان قسم من التيار السلفي بدأ يستشعر الخسارة من وراء التدابير المفروضة على الحكومة لتقليص دور المؤسسة الدينية وتنقيح المناهج التعليمية كشروط دوليّة للدخول الى مرحلة العولمة بأبعادها المتنوعة، وكان الصراع داخل أجنحة السلطة والاصطفافات الناجمة عنها سبباً رئيسياً وراء تفعيل الجزء الخامل من التيار السلفي كيما ينبري للاضطلاع بمهمة إصدار البيانات ذات النبرة الاعتراضية والتعبوية التي تعبّر عن رؤية دينية وسياسية محددة.

بيانات العلماء ليست موجّهة لأحد محدد وليست للمناصحة في السر كما جرت العادة، بل هي بيانات للأمة، وإن كانت تشتمل على توجيهات ومطالب محددة لـ (ولاة الأمر)، فصدرت سلسلة بيانات كانت أواخرها: بيان الـ ١٠٨، وبيان الـ ١٤، وبيان الـ ١٣٠، وبيان الـ ٦١ وقد كسرت البيانات الاخيرة محرمات سياسية، بما يشير الى تطور خطير في دولة البيانات.

تخبّط في الرؤى وردود الفعل

الملف الإيراني وتطورات الموقف السعودي

لا يوجد هنالك موقف سعودي واحد ثابت وواضح من الملف الإيراني.

فقد عكس الإنقسام داخل السلطة، أي داخل العائلة المالكة، انقساماً آخر حول ملفات عديدة داخلية وخارجية، بينها الملف النووي الإيراني.

وتعدى الإنقسام ـ وبشكل طبيعي ـ دائرة السلطة لتصل الى دائرة المجتمع نفسه، المنقسم على نفسه منذ تأسيس الدولة وحتى اليوم، والذي سعت السلطة السياسية على إبقائه منقسماً ضمن شروط (تقسيم المجتمع لتوحيد السلطة في يد العائلة المالكة)، أو ضمن سياسة (فرق تسد).

لقد توصلت العائلة المالكة ـ وبعد جهد جهيد ـ وبجهود كبيرة من ولي العهد السعودي آنئذ ـ الملك الحالي ـ الى اتفاق بترتيب العلاقات مع ايران في عهد الرئيس هاشمي رفسنجاني منتصف التسعينيات الميلادية الماضية. وكان الأمير نايف وزير الداخلية من صقور المعارضين من زاويتين أمنية ودينية، فهو من جهة كان يبحث عن ضمانات أمنية ايرانية، وترتيبات أمنية مشتركة، تمنع تدخل الطرفين في شؤون بعضهما الداخلية. اما الجانب الديني، فنايف ـ الأقرب سياسياً من التيار السلفي المتطرف ـ يميل الى القطيعة مع ايران على أسس طائفية، والمنافسة السياسية.

اما حجة الأمير عبدالله ـ الملك حالياً ـ فكانت تقول بأن إيران حقيقة جيوبولتيكية، فهي دولة جارة باقية، والأميركيون راحلون. ولا بد من التعامل معها ولو من زاوية إبعاد أو كفّ شرّها في حال استمرار القطيعة معها. وكان عبدالله يرى ـ كما حكام خليجيون آخرون طبعوا علاقاتهم مع ايران ـ بأن الإنسياق مع الأميركيين يكلف دول الخليج كثيراً سياسياً وأمنياً. وحسب التعبيرات التي ظهرت يومها: الأميركيون يزرعون الفتن وهم راحلون، والإيرانيون باقون.

وحين حدث الإجماع داخل العائلة المالكة ـ بعد معاناة ـ بشأن أسس العلاقة مع إيران الجديدة، إيران ما بعد الخميني، متواكباً مع الإجماع الخليجي في هذا الإتجاه، ورغبة ايران الشديدة لفتح صفحة جديدة في العلاقات مع جيرانها.. ومتواكباً مع ضغط رجال الأعمال السعوديين الباحثين عن سوق يصرفون فيها بضائعهم، سوق ضخم بحجم السوق الإيراني.. حينها ساد شعور لدى النخبة الحاكمة في المملكة، ان العلاقات مع ايران دخلت مرحلة تاريخية جديدة.

بيد أن تطورات الوضع الإقليمي أثبتت حقيقة صعوبة الحفاظ على علاقات متميزة بين البلدين لأسباب تاريخية وسياسية وأمنية وفوق هذا (طائفية دينية) بالرغم من أن ولي العهد حينها والملك حالياً يبدو مصراً كما الطرف الإيراني على ديمومة العلاقات وتنقيتها مما قد يشوبها من المكدرات بين الحين والآخر. ونشير هنا الى موقف ولي العهد من الزلزال الذي وقع في مدينة بم الإيرانية، ومسارعته في إرسال المعونات ووعده بتقديم مئات الملايين من الريالات، وهو موقف لا يمكن للقيادة الإيرانية أن تنساه أو تقرأه بشكل خاطئ، وهي المتمرسة في لعبة الدبلوماسيات والمصالح.

لكن الزلزال العراقي جاء ليشكل أقسى امتحان لتلك العلاقة الناشئة، وليمتحن الرغبات والمكنونات. الزلزال العراقي وسّع النفوذ الإيراني في العراق، والمملكة لم تكن في يوم ما ترى العراق أثيراً، حتى في سنوات دعمها لصدام حسين في حربه الأولى. لكن المملكة شعرت وكأنها خسرت المنافسة قبل أن تبدأ كونها لا تمتلك أوراقاً قوية تلعبها في الداخل العراقي، وفي الحقيقة فإنها لم تسعَ إن لم تكن قد فرطت في كثير من أوراقها في ذلك البلد، بسبب غياب الإستراتيجية واعتمادها ردّات الفعل، الأمر الذي جعل النفوذ الإيراني مقارباً من حيث التأثير لنفوذ القوات الأميركية المحتلة. وكان تصاعد الحمّى الطائفية أعطى للمنافسة المفترضة تأثيرات سلبية إضافية. فتدخل إيران (بلد التشيّع الأم، كما ينظر الإيرانيون الى أنفسهم) أخذ صفة طائفية، ووجدت المملكة نفسها بحاجة الى نفوذ مقابل كونها تمثل طرف المعادلة الآخر (السني) ولكنها لا تمتلك أوراقاً تلعبها أو كانت الى وقت قريب تسعى للنأي بنفسها عن تعقيدات الوضع العراقي، وهي سياسة قديمة للمملكة منذ قيام الدولة القطرية العراقية.

لهذا وجدت المملكة نفسها مطالبة بموقف وسياسات لا تستطيع أن تقوم بها أو لا تريد، وفي نفس الوقت فإنها لا تمتلك استراتيجية واضحة تجاه العراق، مثلها مثل مصر، التي راحت تندب حظها كأكبر دولة عربية تشعر بخسارة لنفوذها في دول الخليج كلما تقدم النفوذ الإيراني. ولذا، وبدلاً من القيام بعمل ما، او اتخاذ استراتيجية مختلفة، لم يكن أمام المملكة كما مصر، إلا التنديد بالنفوذ الإيراني في العراق، وليس الأميركي أو التركي أو السوري أو الأردني أو الأوروبي أو حتى الصيني والياباني.. فالنفوذ الإيراني بالنسبة لمصر والسعودية أكثر خطراً من النفوذ الأميركي أو الأوروبي الذي لا قبل لهما بمنافسته.

وقد فوجئت ايران حين ندد سعود الفيصل بنفوذها في العراق، ومطالبته بوقف تدخلاتها، التي جاءت في الأصل على خلفية الصراع مع الولايات المتحدة وحماية النظام الإيراني نفسه من التهديدات العسكرية الأميركية.

وكان من الواضح ان خلفية الصراع ذاك، قد عجّلت بظهور ما سُمي بالملف النووي الإيراني، ليضيف بعداً آخر للتوتر الحاصل بين السعوديين والإيرانيين. فالأخيرون، عينهم على أميركا واسرائيل، وأدواتهم متوافرة في أكثر من بلد في العالم، في العراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين وجمهوريات آسيا الوسطى، مع بعض الأوراق في الهند والباكستان والصين وروسيا.

اما الخليجيون، والعرب عموماً، فعينهم على إيران، والأخيرة عينها على شيء آخر وكأنها لا تعيرهم اهتماماً، أو مشغولة بهمّ لا يفهمه جيرانها ولا يدركونه.

الملف الإيراني النووي الذي كان مرجحاً له أن يوتّر العلاقات السعودية الإيرانية، بدا وكأنه فعل أمراً عكسياً حتى الآن، وفي الحقيقة منذ إعلان ايران نجاحها في تخصيب اليورانيوم، والتطورات التي لحقته.

لكن الموقف السعودي الذي قارب على

التبلور، بدأ بالعداء، وانتهى بالتفهّم. وقال محللون ان ذلك الموقف يشابه تماماً الموقف الأميركي أو الأوروبي، الذي بدأ شديد الحدّة قبل اعلان ايران تخصيبها لليورانيوم، وانتهى بالإغراءات. وكأن الموقف السعودي مجرد رجع صدى للموقف الغربي، غير مستقلّ عنه، مع أنه يحمل جوانب من الخصوصية كما بدا في أول الأمر.

والموقف السعودي الرسمي استغرق زمناً طويلاً كيما يميل الى التبلور، ولكنه مرشح مرة أخرى الى الإنقلاب، ربما لأنه موقف تابع للموقف الأميركي ـ الغربي، وربما لغياب الإستراتيجية ومراكز الدراسات، وربما بسبب تعقيدات الصراع بين أجنحة الحكم، وربما لكل هذه الأسباب.

حتى الأمس القريب، لم يميز نايف بين السلاح النووي وبين التكنولوجيا النووية السلمية فيما يتعلق بالملف الإيراني (جريدة الجزيرة ٢١/٥/٢٠٠٦) وكان ضد (كلّ ما يُوصِل ويمكن الدول من القدرة على استحواذها من صناعة أو استيراد أو من محاولات لتطويرها أو التوسُّع فيها). وقال ان المملكة تعارض (أيّ مجهود أو تمويل يقود إلى بناء ترسانات نووية في دولنا، اقتناعاً من بلادنا بأنّ السباق في هذا المجال لا يساعد على استقرار دولنا، كما أنّه يعطي ذريعة للدول الكبرى للتدخل في شؤوننا). وأشار نايف الى الموقف الدولي بأنه لن يسمح لإيران بتخصيب اليورانيوم، وحذّر من (خطورة التمادي الإيراني في بناء مفاعلها النووي) وطالب المسؤولين الإيرانيين (أن يراجعوا مواقفهم بشأن التعامل مع الإرادة الدولية بهذا الشأن وأن يستجيبوا للنداءات الدولية).. كما طالب ايران بأن تكف عن التدخل في أوضاع العراق.

لكن سعود الفيصل، الذي زار إيران مؤخراً، والذي يعبّر أكثر عن موقف الملك، قال بعد لقائه مع المسؤولين الإيرانيين أن من حق ايران أن تحصل على تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية. ولم تنشر حتى الآن تفاصيل تتعلق بأهداف الزيارة السعودية المفاجئة. لكن اللافت هو أن الأمراء السعوديين امام مسارات بعضها يغلب على البعض الآخر.

فالجزء الأمني يقودهم تارة الى معاداة المشروع الإيراني سلمياً كان أم حربياً، بحجة احتمال تسرب اشعاعاته الى الأراضي السعودية. ولكن بالحساب الأمني أيضاً فإن مهاجمة ايران عسكرياً من قبل أميركا سيؤدي الى هجوم ايراني على مصالحها في السعودية ودول الخليج، وهذا ما لا يريده السعوديون. وما دامت ايران قد خصبت اليورانيوم وترفض التراجع ـ حتى الآن على الأقل ـ فإن ما تبقى هو وضع كوابح لعدم مهاجمة ايران من قبل أميركا، وهي رسالة وصلت الى واشنطن منذ مدة، وفي الحقيقة فإنها كانت رسالة خليجية عامة، ووصل الحد بالسعوديين أن ارسلوا بندر بن سلطان لموسكو لحث الروس على وضع الكوابح أمام الأميركيين لكي لا يشعلوا المنطقة بأكثر من حريق غير قابل للإطفاء.

وبتراجع الأميركيين والأوروبيين عن التهديدات، وهي نتيجة منطقية لنجاح ايران في تخصيب اليورانيوم، انخفض سقف القلق السعودي والخليجي، على الأقل في شقه الأمني.

اما في الجزء السياسي، فالأمراء ينظرون لإيران منافساً يصعب مجاراته، فهم سادة الخليج وإن لم يُعترف لهم بذلك خليجياً وإقليمياً وأميركياً. والإيرانيون يتحركون كقوة إقليمية عظمى سياسية وعسكرية وعلمية واقتصادية، وقد غاب المنافسون وضعفوا إلا من الكلام: العراق والسعودية ومصر! ومن شأن النجاحات الإيرانية السياسية المتتالية ان تهمش دور السعودية اقليمياً، وتبقي النفوذ المصري بعيداً عن الخليج.

ايران الصديق اللدود. هكذا كانت وستبقى.

والخلل ليس في إيران بقدر ما هو في العالم العربي وقياداته، التي فشلت فيما نجحت فيه إيران، وعجزت في الدخول في منافسة إيجابية أبعد من المهاترات السياسية. في حين ان المطلوب هو رسم سياسة جديدة مع ايران تستهدف أمرين واضحين: توسيع الحد الأقصى الممكن من المصالح الإقتصادية لدول الخليج، والثاني توسيع الحد الأقصى الممكن من الأمن. والإثنان مرتبطان ببعضهما، ولا يمكن فصلهما.



القوى المتباينة داخلياً

الموقف من الملف الإيراني لم يحز أيضاً على إجماع داخلي. فمن خلال ما ينشر ويكتب في مواقع الإنترنت والصحافة (والتي يوجد فيها هامش من الحرية في الحديث عن الملف الايراني النووي، توسع بسبب عدم وجود موقف رسمي موحد منه) نجد أن هناك من يؤيد حصول ايران على تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية، بل وجد من يؤيد حصولها على أسلحة نووية لمواجهة اسرائيل. النزعة بهذا الإتجاه التأييدي للموقف الإيراني قبالة الغرب جاء من كتاب يعكسون رؤى المهمشين في السلطة (حجازيون وشيعة وآخرون). هؤلاء متحررون من عقدة تضخم القوة الإيرانية، ومتحررون من عقدة المنافسة السياسية السعودية مع ايران.

وفي الجانب الآخر، وجد كتاب ومعلقون مهووسون بالخطر الإيراني ووجوب مكافحته والوقوف ضده. وهذا الموقف جاء من مقربين من السلطة في الأساس، ومن كتاب يمثلون منطقة نجد الحاكمة وحساباتها المذهبية. كتب هؤلاء ونظروا للخطر من زواياه المتعددة، وتمنى بعض متطرفيهم من الوهابيين ليس فقط أن تجاري السعودية ايران في صناعة قنبلة نووية، بل وسألوا الله أن تقوم أميركا بتدمير إيران بقنابل نووية وتمحيها من الخارطة!

هؤلاء القابضون على السلطة يفزعهم تضخم القوة الإيرانية. وأولئك المنظرون للصراع الكوني بين السنّة والشيعة والذين لا يرون الأمور إلا من زاوية طائفية، لا يمكنهم الشعور بالأمان في ظلّ تفوق (عدو مذهبي).

أياً كانت مواقف الأشخاص والقوى المحلية من الموضوعات السياسية، يبقى حساب السلطة السياسية هو الحاسم، وفي أغلب الأحيان فإن براغماتية السياسة تفرض أجندتها الخاصة.

بيان الـ ٦١ وأزمة العقل السلفي

شرعنة الخروج وإباحة القتل

نشرت شبكة نور الاسلام في ٢٧ ربيع الثاني ١٤٢٧ الموافق والذي يشرف عليه الشيخ محمد بن عبد الله الهدبان تحت عنوان (تحذير وبيان) وقّعه واحد وستون شخصاً ينتمي جميعهم للتيار السلفي المتشدد، من بينهم: قضاة، وأئمة مساجد، وخطباء ودعاة، وأساتذة جامعة، ورجال أعمال، ومدراء، ومحامون، وتربويون..

السؤال الذي يفرض نفسه دائماً هل أن البيانات تعبّر بالضرورة عن إطارات تنظيمية من نوع أو آخر، أم هي مجرد نفثات تنطلق من صدور أناس بصورة عفوية وتجمعهم هموم مشتركة ثم ما تلبث ان يتفرق الجمع. الغرض من اثارة السؤال هو أن سلسلة البيانات المتواترة تبعث على الشك في وجودة كتلة تنظيمية متراّصة تضطلع باعداد هذه البيانات وتسوّق لها ولربما تتابع تداعياتها الاجتماعية والسياسية وربما الأمنية. الدكتور محمد علي المحمود في مقالته في صحيفة الرياض في الاول من يونيو بعنوان (الوحدة الاستراتيجية في التحالف الإرهابي) يلمح الى أن ثمة تحالفاً من نوع ما وليكن فكرياً في حدّه الاول يجمع بين متشددين يفصحون عن تحالفهم عبر نشاطات فكرية مشتركة وربما متزامنة، وقد أشار الكاتب محمد عبد اللطيف آل الشيخ في صحيفة (الجزيرة) في الرابع من يونيو الى وجود (التحزّبات) السياسية، ما دعاه الى مطالبة وزارة العدل بابعاد القضاة عن المحاكات السياسية التي تتنفى مع حيادية القضاء.

في واقع الأمر، أن النشاط السلفي السياسي الذي دام أكثر من عقدين أفرز شبكة تنظيم القاعدة كما أنجب فروعها القتالية في الداخل، وعناصرها الانتحارية في العراق، وبالتالي فإن الارباك يقع في تحديد نقطة المسؤولية، أي من هو المسؤول عن تعميم أفكار التشدد وسط الشباب. ونعتقد بأن البيان يمثّل نموذجاً حيّاً للفكر المتشدد الذي يصيب به ليس عدداً محدوداً من الوزراء والمسؤولين في الدولة بل يستهدف شريحة واسعة من المجتمع، من كتاب وصحافيين ومثقفين واصلاحيين وحقوقيين وكل من يقع خارج الدائرة السلفية.

البيان يؤسس لعزلة جماعية مضادة عن المحيط الاجتماعي العام من خلال وصم أغلبية المجتمع بالنفاق والكفر والخروج عن تعاليم الاسلام، كما يؤسس للحرب عليها ـ أي على الاغلبية ـ كجزء من مهمة بناء المجتمع المسلم وبعث الاسلام الصحيح وتطبيق الشريعة الاسلامية، بحسب الطريقة التي يراها الموقّعون.

حين النظر الى البيان بصورة محددة ودقيقة نجد أنه مسبوك بلغة تقليدية كما هي العادة في بيانات ذات طابع ديني سلفي،

البيان رفع سقف المحرّم السياسي، واقتحم حريم الذوات المقدّسة وهذا يفتح الباب لحركة نقدية واسعة تطال أقطاب السلطة

ومن حق هؤلاء أن يختاروا ما يشاءوا من عبارات وألفاظ وأفكار، ولكن حين ننتقل الى المفاهيم الواردة في البيان نجد أن الفضاء الايديولوجي الذي يسبح فيه البيان يتجاوز الواقع وينتقل بصورة مباشرة الى المثال، أي للتاريخ كما يتصوره السلفي لا التاريخ الواقعي. وينطلق البيان من مفهوم الامة، بدلالاتها الدينية والتاريخية، حيث ينقل الموضوع برمته الى منظومة مفاهيمية أخرى غير منظومة الدولة والوطن، وبالتالي الانتقال من مجال الدولة الى مجال الدين بمكوّناتهما المختلفة وليست الامة سوى المكوّن الجوهري للدين، بل وأهدافه الكبرى.

ان انطلاق الموقّعين من مفهوم الامة، يؤسس لفكرة إسلامية النظام والشريعة الحاكمة عليه، وهذا ما دعا الى القول بأن المجتمع (يريد الاسلام)، في نقد غير مباشر الى وزراء في الدولة ينفّذون (المخطط التغريبي) الذي يرفضه عامة المجتمع، على حد البيان.

التأكيد على اسلامية المجتمع لا يستهدف إبراز هويته بقدر ما هو غمز في قناة القصيبي وزملائه الذين بحسب رؤية موقّعي البيان يسعون الى الاصطدام بهوية وقيم المجتمع والخروج عنه. وفي الحقيقة، إن اعتبار الاجراءات الاصلاحية التي تجري في هذا البلد وكأنها خروج على الاسلام أو اعلان حرب عليه هي من باب الاحتماء بالدين للتعبير عن أجندة سياسية، فالموقعون وحدهم من رسموا سيناريو هذه الحرب، بل وحدهم أيضاً من أصد قرار اعلانها لتصفية حسابات ذات طبيعة سياسية وليست بالضرورة دينية، مع افتراض وجود من يحمل نوايا دينية خالصة غير مشوبة بأغراض دنيوية محضة.

هذا البيان، كما البيانات السابقة، ترسم صور خصومها وتطلق خيال الأتباع للمساهمة في صناعة الشخصية المستهدفة بمواصفات خاصة، توغل في التشويه والعدائية، إذ ليس بالضرورة كل من تستهدفه البيانات تنطبق عليه مواصفات الشخصية الحقيقية، وينسحب الأمر على الواقع أيضاً


نايف: هل كان وراء البيان؟


بن لادن: مصدر فتاوى القتل



الملك عبدالله: ذات غير مقدسة

الذي يتم تصويره وفق رؤية شديدة الخصوصية لا تخلو أحياناً من المبالغة والتشويه من أجل إسباغ حكمها عليه وتشريع أي إجراء لتغييره أو رفضه في أحسن الاحوال.

من ميزات هذا البيان أنه جلب اهتماماً واسعاً من قبل الكتّاب والصحافيين المحليين وأيضاً وسائل الاعلام الخارجية، وهذه من المرات القليلة التي يخضع فيها البيان الى عملية تشريح لمكوّناته ومنطلقاته وكذلك السياق التاريخي الذي يندرج فيه.

ويمكن قراءة البيان من زوايا عدة:

الاولى: أن البيان يعبّر ليس فحسب عن مواجهة ذات طابع أيديولوجي بين تيارين ديني وليبرالي، وإنما يعبّر أيضاً عن مواجهة بين جناحين متصارعين داخل السلطة، أي جناح الملك عبد الله وعدد من الوزراء والأمراء المتحالفين معه، والجناح السديري بتحالفه السياسي مع التيار السلفي.

الثانية: أن البيان رفع سقف المحرّم السياسي، ودخل الى حريم السلطة، بل وصل الى أقصى نقطة يمكن أن يصل اليها مستوى التعبير الاحتجاجي، وبالتالي فإن البيان ينفرد في كونه اخترق تابو سياسي ولم يعد هناك من هو دون النقد حتى الملك، وهذا من شأنه أن يفتح الباب لحركة نقدية واسعة تسقط فيها المحرمات السابقة، فليست الذوات المقدّسة بمنأى عن النقد، بخلاف ما أرادته الجهة التي حرّضت على البيان.

المفتي: لماذا صمت حتى الآن؟

الثالثة: أن البيان يؤكد على أن درجة التشدد في المستوى الفكري بين الطيف السياسي السلفي هي متساوية، فلا فرق بين بيان بن دلان أو بيان الواحد والستين، فالصرامة هي ذاتها، ولغة التكفير هي ذاتها، وبالتالي فإن الحكم الشرعي النهائي هو ذاته.

الرابعة: أن البيان جاء كرد فعل على الاحساس العارم بالخسارة التي تكبّدها التيار السلفي حيث بدأت سلطته بالانحسار تدريجياً من مواقع كان فيها رائداً ومهيمناً، وهو ما يفسّر لجوءه للهروب الى الامام، واستعمال لغة ذات دوي وتأثير لافت في الشارع، وهو لنفس السبب أكّد على وجوده النوعي والكثيف من خلال حشد أسماء بمسميات وظيفية متميزة.

الخامسة: أن البيان يشكّل رداً واضحاً وعملياً على تصريحات سابقة للأمير نايف التي نفى فيها أن يكون العنف بضاعة محلية، بل مستوردة من فكر الاخوان، فالموقّعون قدّموا نموذجاً عملياً على أن التطرف الفكري نبتة داخلية وصناعة محلية بجدارة عالية.

ليس البيان تعبيراً عن ولادة الحرية بل عن الصراع الدائر داخل السلطة وهو يعكس ابتزاز تناقضات المجتمع في المعارك السياسية

فقد تميّز هذا البيان بنبرته العالية والحادة ولغته المباشرة والملتهبة، ويأتي في سياق المقالة التي كتبها الشيخ محسن العواجي ضد من أسماهم بالبرامكة المحيطين بالملك عبد الله، والذين يمارسون دوراً إغوائياً ينزع الى تغريب وافساد الدولة والمجتمع، كما يأتي أيضاً في سياق البيان الذي أصدره زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في شهر مايو الماضي والذي دعى فيه بصورة غير مباشرة الى تصفية وزير العمل الدكتور غازي القصيبي لنفس الاسباب الواردة في مقالة العواجي. حيث قال ابن لادن (وكم من هؤلاء الزنادقة وزراء ومن دونهم وعلى رأسهم وزير العمل في بلاد الحرمين غازي القصيبي ومن يريد فتوى رسمية بكفره وردّته فقد أفتى بذلك المفتي العام السابق الشيخ عبد العزيز بن باز).

يصف البيان التحذيري في عبارات موتورة ومباشرة وزير العمل وزملائه بـ (عصابة معروفة بالتوجه التغريبي المنحرف) ويتهمّها الموقّعون بالتغلغل داخل كيان الدولة وصولاً الى الملك نفسه فهي (قد تمكنت من التأثير على القرار، والتولي على بعض المؤسسات ذات الأثر الكبير في هوية المجتمع ومستقبله)، كما يتهمّوها بالسعي (الحثيث نحو تجفيف منابع الخير فيه وجره إلى ضروب الانحراف)..

وتمثّل المرأة دائماً في بيانات الصحويين معياراً لاداء المسؤولين في الدولة، فكل من يمنحها حقاً في التعبير أو العمل يصبح تلقائياً في قائمة المنحرفين ورموز الفساد، بل تكاد المرأة تتحول الى الهاجس الأكبر لدى التيار السلفي الذي ينشغل بسبك خطابات متورّمة حول انحراف المجتمع اخلاقياً عبر المرأة، وكأن الاخيرة مخلوقاً فاسداً من حيث الأصل.

يلحظ المراقب لشؤون التيار الديني السلفي، أن قائمة الموقّعين خلت من أقطاب بارزة كانت تقف فيما ماضي من الشهور وراء النشاط البياناتي مثل الشيخ سفر الحوالي والشيخ سلمان العودة والى حد ما الشيخ عائض القرني، فيما ظهرت أسماء جديدة قد تكون لازمة من لوازم الحشد وتكثير السواد وفوق ذلك جزء من عملية استعراض القوة، وبإمكان المرء أن يقف دون عناء كبير على الاقطاب الفاعلة والمحرّكة لهذا البيان والذين يُنعتون حالياً برموز الصحوة مثل الشيخ ناصر العمر، وخالد العجيمي، والشيخ عبد الله بن حمود التويجري، والشيخ محسن العواجي، والمحامي سليمان الرشودي، وعبد العزيز الوهيبي وغيرهم.

ولعل من أبرز المفارقات في البيان وردود الفعل الرسمية عليه، أن البيان بلغته الملتهبة والتحريضية والتشهيرية لم ينل رد فعل رسمي مماثل، بل على العكس من ذلك فإن تصريح وزير الداخلية الامير نايف لصحيفة (عكاظ) في الاول من يونيو تعليقاً على البيان ينبيء عن أن ثمة شيئاً مكتوماً. لم يدن الوزير البيان ولا الموقّعين عليه، بالرغم من خروجه عن الحدود الشرعية والقانونية، بل وينضح بعبارات نارية وتكفيرية، وهو بكلمة أخرى يخالف البيانات السابقة في حدّته، وتطرّفه، ومباشرته. وزير الداخلية اكتفى بالتعليق على أصحاب البيان قائلاً (إذا كانوا أصحاب تخصص وعلم شرعي فهم اول من يعلم ما تطبقه الدولة من أحكام شرعية لأنها هي

دولة الإسلام). وهذا التصريح ينطوي على مواربات يلزم الوقوف عندها، فهو هنا يشدد على إسلامية الدولة والتزامها بتطبيق الشريعة، وهو المبدأ الذي قامت عليه الدولة السعودية. في هذه الحال، فإذا ظهر هناك من لا يلتزم بهذا المبدأ فإنه لا مكان له في الدولة، والامير هنا يلتقي مع أصحاب البيان في نقطة اسلامية الدولة، وأنها المعيار في اختبار صدقية رجال السلطة، وكأنه يشكك من طرف خفي في مشروعية الملك عن طريق العودة الى مبادىء الدولة السعودية الاولى، ولتلك العودة سلوة خاصة لدى التيار السلفي المتشدد الذي يحنّ الى إستعادة مجده الضائع.

يلفت عنوان البيان أنه سبقه بتحذير، بما يشي بنيّة ما لفعل قادم، أو في أحسن تقدير تنبيه الى ما يمكن أن ينجم عن استمرار الدولة في مسارها الراهن، وبقاء ما وصفوها بالعصابة في مواقع الادارة والقرار. لغة التحذير هذه تستدعي وتتناغم مع التوجيهات الدينية ذات البعد التحريضي والتي يدركها الجمهور السلفي على كونها من باب التعبئة والاستعداد..

تصريحات نايف التي تتسم بمرونة غير مسبوقة في مثل هذه البيانات الفاقعة تبدو مستغربة، خصوصاً وأن المخالفات القانونية والشرعية واضحة بجلاء في بيان الموقّعين: تكفير وتشهير وتحريض على القتل. وفي أقل تقدير، فإن الامير نايف إن لم يكن متواطئاً مع موقعي البيان، فإنه ممالىء لهم ضمنياً، وقد يكون البيان سلاحاً من أسلحته ضد الملك عبد الله والفريق السياسي المحيط به. وكنا قد تحدثنا في قضية مقال العواجي ضد القصيبي، بأن للامير نايف مصلحة خاصة ودوراً خفياً مسانداً ويطمع في تكسير خصومه على أيدي حلفائه اللدودين. لقد أتقن الامير نايف وإخوته فن اللعب على التناقضات، حتى باتوا المستثمر الوحيد والكاسب الأكبر في التجاذبات الداخلية والانقسامات الاجتماعية.

قد تكون النقطة الغائبة على الدوام في مثل هذه المعارك التي يدفع فيها أحد أطراف السلطة قوة ما لتصعيد نبرتها النقدية والتحريضية أنها تسمح فيما يأتي من مطارحات سياسية وايديولوجية بتجاوز الخطوط الحمراء ودحرجة البراميل الى خطوط تماس متقدمة. وفيما يبدو، فإن تكثيف الهجوم من التيار السلفي على الدكتور غازي القصيبي وزملائه مثل وزير الاعلام اياد مدني وغيره، يحقق دون ريب رغبة الثالوث السديري (سلطان ونايف وسلمان)، فلهؤلاء أغراضهم المعروفة فيما يجري. الامير نايف، دون غيره، يمثل كهفاً حصيناً لطبقة المشايخ المتشددين، الذي عملوا معه بكل إخلاص وتفان طيلة سنوات المحنة، أي محنة الجماعات المسلّحة التي كشفت هشاشة البنية الامنية في هذا البلد.

لأول مرة منذ اندلاع الصراع بين الحكومة والتيار السلفي، يلجأ الاخير الى استعمال أقصى ما يمكن ان تحمله لهجته التصعيدية من كلمات ملتهبة، ولعل أشدّها وطئاً توصيف الموقّعين على البيان لوزراء في الحكومة بأنهم (عصابة) ودعوتهم بتصفيتها، وهي كفيلة بتأجيج فكرة الخروج على الدولة وإسقاط مشروعيتها الدينية والسياسية.. ومع ذلك قوبلت هذه اللهجة بتصريحات تتسم بالنعومة والوداعة غير المعهودة من شخصيات سياسية معروفة بالخشونة وحدة الطبع واستعراض القوة، مثل الامير نايف الذي اكتفى بعبارات باهتة وغامضة بل نكاد نزعم بأن الامير اختار كلماته بعناية فائقة، لا تحمل ادانة ولا تجلب السخط بل هي أقرب الى المداهنة.

أن يعود الشيخ محسن العواجي الى ساحة النضال السلفي ضد القصيبي بهذه السرعة، بعد أن نال ما نال منه تشهيراً وتخويناً وتكفيراً، دون أن يحيد عن موقفه شعرة بل وأن يحشد من ورائه نفراً آخراً من أهل دعوته متوسلاً بنفس اللغة التهويلية ولنفس القضية، فذلك كله يدعو للتساؤل: هل أطلقت الحكومة الحرية من إسارها، فصار الناس يتحدثون فيما يشاؤون الى حد اسقاط محرمات فرضتها وزارة الداخلية على أصحاب الكلمة، فأصبحت حرية التعبير متاحة للجميع بأن يجهروا بآرائهم في الشأن العام دون وجل ولا تردد وإن كان الجهر بالرأي يصل الى قمة الهرم، أي رئيس الدولة فضلاً عن وزرائه؟.. وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي يمنع رموز التيار الاصلاحي الذين استضافتهم سجون وزارة الداخلية في السادس عشر من مارس ٢٠٠٤ ولم تفرج عنهم الا بعد توقيع تعهدات بعدم مزاولة أي نشاط سياسي علني أو الظهور على الفضائيات ووسائل الاعلام الخارجي أو توقيع بيانات وعرائض تدعو للاصلاح.. هل ثمة تفسير لهذه المفارقة؟.. فما نعلمه بالقطع أن الحرية تفقد وظيفتها وهويتها حين تخضع لقيد التمييز، ولا تتحقق الا حين يتساوى الجميع في الحصول عليها وبقدر متكافىء.

لا ليست الحرية هي التي ولدت في هذا البلد، وإنما الحاصل هو شكل من أشكال الصراع على السلطة، وهو ما يخلق هذه التعبيرات المشوّهة عن تباينات لا تترجم واقع المجتمع بل تعكس طريقة الابتزاز الحاصل في تناقضات المجتمع لصالح معارك تدور على سقف الدولة وسنامها.


إياد مدني: رأس مطلوب على قائمة الإرهابيين

رصد الموقّعون على البيان ما اعتبروه مخالفات شرعية ذات نزعة تغريبية على حد توصيفهم المحبب للنفس، والمتمثلة في المشاريع المقترحة لتوظيف النساء في محلات بيع الملابس النسائية، والسماح أو تشجيع بعض القصص الروائية التي تحكي واقع المجتمع، ودعم برامج الانفتاح وتنقيح المناهج التعليمية وتغيير بعض القوانين، وتقليص سلطة المؤسسة الدينية، وفصل الائمة والخطباء المتشددين وغير المؤهلين علمياً وشرعياً.. قائمة مفتوحة يضيف اليها التيار السلفي كل يوم ما يرسّخ موقفه المتشدد من الدولة. وخلف تلك المخالفات تكمن قضية أخرى، وهي الاهم، أن انقساماً داخل السلطة في الاعلى هو الذي يجعل خيوط اللعبة ممتدة الى فريقين يتقاسمان القوة السياسية. الملك عبد الله الذي يحاول بناء جبهة قوية مؤلفة من وزراء فاعلين وأمراء طامحين كانوا مستبعدين لفترة طويلة، يجد نفسه في مواجهة جناح صلب يمسك بمفاصل رئيسية في الدولة ويستعين بالعلماء والتيار السلفي المتشدد لنقل المعركة الى حيث يكون خط استواء الدولة السعودية بمشروعيتها الدينية التاريخية. بمعنى، أن الجناح السديري يوجّه معركته الى الملك من بوابة المشروعية الدينية للدولة، أي التزام الاخيرة بتطبيق الشريعة والتعاليم السلفية التي قامت عليها، وليس خافياً أن هذا التوجيه كفيل بجذب عموم الطيف السلفي. والهدف من وراء ذلك هو الضغط على الملك من أجل إضعاف جبهته، وتمكين الجناح السديري من احتلال موقعه الذي رسمه لنفسه قبل أن يتولى عبد الله العرش، أي إحكام السيطرة الكاملة والمطلقة على مفاصل الدولة وتحويل الملك عبد الله الى مجرد ملك صوري، يملك ولا يحكم، لا بموجب النظام الأساسي، ولكن بموجب الأمر الواقع الذي فرضه السديريون.

تحذير وبيان

أثار بيان صادر عن شخصيات سلفية متعددة المشارب بلغ عددها ٦١ شخصاً سابقة خطيرة في تاريخ المملكة من جهة التحريض على العنف والقتل والتكفير، كما من جهة المطالبة للسلطة بإقالة مسؤولين مستشارين وإعلاميين ووزراء، وفي مقدمتهم وزير العمل الدكتور غازي القصيبي. فيما يلي نص البيان.

الحمد لله رب العالمين ولا عدوان إلا على الظالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:

فإن من واجب النصح لولاة الأمر وللأمة ومن لوازم الغيرة على الدين والفضيلة، ومن واجب البيان الذي أخذه الله على أهل العلم في قوله تعالى: (وَإِذَ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاء ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْاْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ)(آل عمران١٨٧).

أن نحذر الأمة من عصابة معروفة بالتوجه التغريبي المنحرف قد تمكنت من التأثير على القرار، والتولي على بعض المؤسسات ذات الأثر الكبير في هوية المجتمع ومستقبله.

هذا مع ما تمر به بلادنا من ضغوط وكيد خارجي، صارت هذه العصابة عيناً وأذناً وأداةً لذلك العدو الخارجي مستندة إلى تأييده ومنفذة لأهدافه.

إن خطر هذه العصابة على المجتمع عظيم جدا، فإنها التي تعمل لحرب الفضيلة وتشويه القيم الإسلامية وتغيير هوية المجتمع، يضاف إلى ذلك سعيها الحثيث نحو تجفيف منابع الخير فيه وجره إلى ضروب الانحراف والبعد عن الدين بتحجيم المؤسسات الشرعية وتقليص المناهج الدينية في المؤسسات التعليمية الرسمية والأهلية.

وبعد، فإننا إذ نحذر من هذه العصابة ومخططاتها ننبه إلى أمور:

الأول: أن من حكمة الله تعالى وحكمه أن تكون هذه الجزيرة هي معقل الإسلام وأن الإسلام يأرز بين المسجدين كما تأرز الحية إلى جحرها كما أخبر المصطفى ـ صلى الله عليه وسلم ـ في حديث ابن عمر المخرج في صحيح مسلم، والإسلام الذي نعنيه هو الذي رضيه الله لنا شرعة ومنهاجا مما جاء في الكتاب والسنة وفهمته القرون المفضلة ومن سار على نهجهم، ومنهم علماء الشريعة الذين كانوا ركيزة هذه الدعوة المباركة والتي كانت ركيزة قيام هذه الدولة، وأساساً لشرعيتها، وهو الدين المهيمن على كل مناحي الحياة، وليس هو الدين الذي تريده هذه العصابة على حسب أهوائهم الضالة وشهواتهم المنحرفة، **وإن الأمة حكاماً ومحكومين مستأمنون على حفظ جناب الدين وحماية الشريعة والأخلاق من عبث العابثين وأهواء المبطلين التي بدأت تظهر اليوم في مجتمعنا.**

إن محاولات هذه العصابة لإضعاف الشرعية الدينية لهذه البلاد من خلال مراكزهم وصحفهم ومن ثم تقويض كيانها للانقضاض عليها ستبوء بالفشل، لأنها ستجد إن شاء الله أمامها أمة واعية لمخططها، واقفة ضد مؤامراتها الخبيثة.

الثاني: إن الإصلاح المطلوب الذي تستقيم به أمور الدين وأمور الدنيا لا يحصل إلاّ بالالتزام بأحكام الشريعة وقواعدها في الإصلاح، وليست الدعاوى الباطلة التي يدعو إليها هؤلاء المفسدون في مجتمعنا، وهم الذين ذكر الله سبحانه وتعالى أسلافهم في القرآن فاضحاً إياهم بقوله: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ، أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَـكِن لاَّ يَشْعُرُونَ)(البقرة:١١).

إن الانفتاح على كل ما فيه مصلحة للعباد مطلب لكل مخلص لهذا البلد، وإن تنمية البلد وتطويره والمسارعة في حل مشكلاته واجب شرعي ولن يتم ذلك بالانفلات من أحكام الشريعة وآداب الفضيلة والمسارعة في تحويل المجتمع إلى صورة من صور المجتمعات المنحرفة عن هذه الأحكام والآداب، مما تستبطنه وتستحسنه عقول هذه العصابة الخبيثة ونفوسهم المريضة.

الثالث: ليعلم هؤلاء المنافقون أن أهدافهم مكشوفة وأجندتهم مرصودة، وهم وإن تمكنوا ساعة فإن العاقبة للمؤمنين (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ)(الشعراء:٢٢٧).

ومن فضل الله أن مخططهم التغريبي يرفضه عامة المجتمع لأنه مجتمع يغلب عليه الخير وحب الفضيلة، وقد أثبت هذا المجتمع ـ بتوفيق من الله ـ من خلال الأحداث والوقائع أنه قادر على إحباط هذه المشروعات، لأنه يريد الإسلام، ويرفض غيره، وأنه مجتمع واعٍ لهذه المخططات مهما وظفوا منابر الإعلام من صحافة وقنوات، ومهما جندوا من كتّاب ـ في قلوبهم مرض ـ لمشروعهم التغريبي السافر، ومهما حاولوا تشويه أهل العلم والدعوة والقضاء لدى ولي الأمر وحاولوا إبعادهم عنه وحالوا دون رسائلهم الإصلاحية أن تصل إليه.

إن هذه العصابة شرذمة قليلة يعيش معظمهم حالة عزلة واغتراب عن مجتمعه، ومع ذلك يتكلمون باسم الأكثرية وباسم المجتمع – زوراً وتدليساً وتلبيسا – لأنهم تمكنوا من بعض المواقع الحسّاسة ليثأروا من هوية مجتمع متدين يبغضهم وينبذهم، بل أفشل مخططاتهم وأسقط راياتهم طيلة عقود سابقة.

الرابع: ولما للمرأة من أثر بالغ في المجتمع فقد بذلوا الجهود الماكرة لتغريبها تحت شعارات خداعة مكشوفة من الدعوة لحقوق المرأة زعموا وتحريرها من القيود وتطويرها حسب ثقافتهم المنحرفة، وتباكوا على

وضعها الراهن الذي لم يرضهم ليؤثروا على عواطفها ثم يجروها وراء سرابهم الخادع، ويا للأسف! فقد خدعوا بعض النسوة فاستخدموهن آلةً لتنفيذ مخططاتهم.

لقد تولى كبر هذا الدور التخريبي – مع الأسف – جهات وشخصيات تنتمي إلى هذا الوطن جعلت همها تنفيذ المخطط الغربي الماكر: يوما باسم توسيع عمل المرأة وعلاج البطالة ويوماً باسم تمكين المرأة وتنميتها، متناسين ضوابط عمل المرأة في المجتمع داعين إلى تطبيع الاختلاط بين الجنسين مع أنهم لم يبذلوا وسعهم في علاج البطالة عند الشباب، وهي محط اهتمام جميع الدول.

لقد ضرب صناع هذه القرارات بعرض الحائط خصوصية المرأة في هذه البلاد وطبيعة دورها وتكوينها التي راعاها الإسلام في تشريعاته وأحكامه، وقد بلغ بهم الاستهتار إلى حد إلغاء بند في المادة (١٦٠) من نظام العمل والعمال الجديد وهو الذي ينص على منع الاختلاط في العمل بين الجنسين بل أعرضوا عن كل القرارات والتعاميم السابقة الخاصة بهذا الشأن ومنه تعميم سمو وزير الداخلية (رئيس مجلس القوى العاملة سابقا) رقم ٨٧٢١/ق ع في ١٤٢٣/١٢/١هـ والذي نص على أن تتم الموافقة على عمل المرأة حسب شروط مذكورة في ذلك التعميم، ولو كان هذا التعميم هو المرجع لعمل المرأة لكان فيه عصمة من كثير من الشرور.

لقد بلغ مكرهم أن شجعوا كل شاذة عن الشرع خارجة على المجتمع بالإشادة بها وتقديمها كمثل ونموذج، ودعمها ماديا ومعنوياً، وما رواية بنات الرياض تلك الرواية الساقطة معنى ومبنى إلاّ نموذجاً لهذا الكيد حيث يقدم لها شخصية مسؤولة ذات مركز سياسي وثقافي فيشيد بالرواية وبالكاتبة ويدعوها إلى المواصلة مستهتراً بقيم المجتمع الإسلامية متحدياً أعراف البلد.

الخامس: ولأن للإعلام في البلاد ومنابره أثراً فاعلاً في الهدم أو البناء فقد أحكموا السيطرة عليه، فأصبح يعبر عن رأيهم الضال وحدهم إلا في القليل النادر، فإعلامنا في هذه المرحلة أصبح بيد هؤلاء لا يعبّر عن رأي المجتمع ولا يمثل هويته، بل يوظف لهدم القيم والأخلاق، وقد اطُّرحوا بنود السياسة الإعلامية التي هي جزء من نظام البلد، **فأصبح الإعلام تحكمه أهواء العابثين ورغبات المنحرفين بلا نظام ولا زمام ولا خطام،** فأظهروا في الإعلام المرئي وكتبوا في الإعلام المكتوب ما يخالف ما أجمع عليه المسلمون في كل عصورهم، من دعوة الناس إلى فتن الضلال والغي بإثارتهم الشهوات والشبهات المدمرة للأخلاق والعقول، **لقد سقط الإعلام السعودي في عهدهم في نظر الكثير من المسلمين فلم يعد يمثل بلد الحرمين وبلد العلماء وبلد التوحيد وبلد الدعوة** تلك الصفات التي مكّن الله بها لهذه البلاد وحكامها على خصومها في كل مراحل التاريخ السابقة قال الله تعالى: (الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ)(الحج:٤١).

السادس: وهم على طريقة المنافقين في رفع الشعارات الخادعة للتسويق الإعلامي مع أنهم أكثر الناس مخالفة لها، فهم يدَّعون الوطنية وهم أكثر الناس تنكراً للوطن وتضليلاً لأبنائه، **فلهم اتصالهم بالأجنبي وتواصلهم مكشوف عبر سفارات تلك البلاد وعبر المؤسسات الإعلامية الغربية، فهم الذين يراسلون تلك الجهات بأوضاع البلد ويكتبون لها التقارير** عن المناهج والمرأة، وتشويه العلماء بأنهم يدعمون الإرهاب، مستغلين حساسية البلد من النقد الخارجي، ثم هم يستثمرون هذه التقارير في الإعلام الأجنبي في تخويف البلاد وقادتها من مغبة الاستمرار على النهج الإسلامي، إنها أساليب مكشوفة ومفضوحة يدركها مجتمعنا اليوم الذي بدأ يدرك خطورة ما تمارسه هذه العصابة.

وهم يدَّعون احترام الرأي الآخر ويدعون إلى الحوار وهم أكثر الناس إقصائية ولا أدل على ذلك من البرنامج الثقافي المصاحب لمعرض الكتاب الأول المقام في الرياض هذا العام ١٤٢٧هـ، وقبله مؤتمر المثقفين السعوديين الأول ومن ذلك ما يمارسونه الآن في الأندية الأدبية من إبعاد للعناصر الخيِّرة، وأما الصحف التي احتلوها ورفضوا غيرهم فهو غيض من فيض والأمثلة كثيرة.

وإذا عُرض الرأي المخالف لهم أجلبوا بخيلهم ورجلهم ضده، وافتروا على أصحابه في صحفهم بأنواع من المصطلحات التي يرومون منها التشويه، يظهرون الكذب والافتراء ويعلنون الحقد والعنف والضيق من الرأي المخالف لهم، عكس ما يدَّعون.

السابع: واقتداءاً بأسلوب القرآن سنذكر شيئاً من أوصافهم وأقوالهم دون تعيينهم بأسمائهم ؛ **فمنهم من يتفوّه بكلام كفري ويصر عليه ولا يتراجع عنه، ويروّج للفاحشة في شعره ورواياته وكتاباته، ومنهم من طفحت كتاباته بالزندقة والكفر والإلحاد، ويدعو إلى العلمانية صراحة وبلا مواربة، ومنهم من أقام فضائيات موجهة لتدمير أخلاق المجتمع، ومعظمهم تربوا في أحزاب شيوعية وقومية ملحدة، ومنهم مسئولون ومتنفذون في بعض الصحف** يشوِّهون كل مؤسسة شرعية في البلاد وكل توجه خير في المجتمع، ومنهم بطانة فاسدة لا تعين على الخير ولا تدل عليه، ومنهم مستشارون غير نصحة لمن يشيرون عليه، ومنهم ذوو مسؤولية لم يؤدوا الأمانة التي ائتمنوا عليها، ومنهم من هو مستعلن بمبادئه يشتم ويتحدى بألفاظ سوقية كل من يخالفه، ومنهم من يستتر خلف مواقع المسؤولية يرتب لهم الأمور بلا ضجيج، إنهم عصابة مارقة متمردة على هوية المجتمع ومصدر قوته وعزته،قال تعالى: (وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللّهُ يَعْلَمُهُمْ)(الأنفال:٦٠).

هؤلاء هم عصابة النفاق في مجتمعنا، فماذا نرجو منهم، لقد حذرنا الله من أمثالهم فقال: (هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ)(المنافقون:٤).

ووصف الله تعالى من يقومون بمثل هذه الأعمال بقوله: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَةَ اللّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ)(إبراهيم:٢٨). وأمر الله نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم ـ وهو أمر لكل ولي أمر للمسلمين ـ بقوله (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ)(التحريم: ٩).

فهم رسل الكفار الموطنون لهم، ومن خان الله ورسوله فهو لما سواهما أخون، وهل يجنى من القتاد إلا الشوك.

الثامن: وفي ختام هذا البيان نذكّر بما يلي:

١ـ إن الواجب على ولاة الأمر كبير في هذه البلاد المباركة ـ وفقهم الله لكل خير ـ حيث شرفهم الله بتولي أمور هذه البلاد التي لها من المكانة في نفوس المسلمين الشئ الكبير فهي قدوة للدول الإسلامية، فالأمة عموماً وأهل الإصلاح خصوصاً ينتظرون منهم الوقوف سدا منيعا ضد هذه التيارات الفكرية والإفسادية التي تريد بالعباد والبلاد شرا مستطيرا وأن يبعدوا كل مطعون في دينه وولائه ممن أثبت التاريخ والواقع انحراف توجهاتهم وضلال انتماءاتهم وأن يقصوهم من مواقع المسؤولية ويبعدوهم عن منابر الإعلام والتوجيه.

٢. إن المسؤولية على علماء الإسلام عظيمة ومن ذلك واجب الاحتساب والبيان والتحذير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سواء منهم من هو على مسؤولية ووظيفة أو ليس كذلك وهم والحمد لله على مستوى تحمل المسئولية والقيام بها كمناصحة ولاة الأمر ودعوة عامة الناس لما فيه خير البلاد والعباد وتحذيرهم من الشرور المحدقة والأهواء المضللة وقد كان لمقولاتهم وخطبهم وفتاواهم الأثر البالغ في عرقلة مشروع هؤلاء المنافقين.

٣. ندعو عموم المجتمع إلى فضح هذا المخطط وإلى الحذر من هذا المشروع التغريبي ومن الانخداع به فهو يظهر بالوجه الخادع ويخفي الوجه الكالح، وهو يبدأ بمقدمات ويتسلل بشعارات قد تخفى على البعض في بداية الأمر،والعبرة بمجتمعات كثيرة من مجتمعات المسلمين تهاونت في المقدمات ثم عجزت عن رد السيل الجارف بعد ذلك.

٤. أن هؤلاء المنافقين لا يقدمون مشروعاً صالحاً لهذه البلاد، لأنهم لا يملكون إلا مشاريع شرقية أو غربية عمادها إقصاء الدين الحق والإفساد في الأرض، واللحاق بركب الأعداء، وفي مقابل ذلك فإن أهل الإسلام في هذه البلاد يعلمون أنه لا صلاح لها ولا أمن ولا استقرار إلا بتطبيق الإسلام عقيدة وشريعة ومنهاجاً، ومن ثم فهم يدعون إلى ذلك ولا يحيدون عنه، وهو مطلبهم جميعاً، وهو مشروعهم الذي ينادون به في كل وقت، بل ويدعون العالم أجمع إليه، لأن دينهم للعالمين جميعاً (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين.)

٥. أخيراً: ندعو هؤلاء العصابة المتنكبة للصراط المستقيم ومن سار في ركبهم أو اغتر بهم إلى التوبة الصادقة والعودة إلى الله والسير على المنهج الذي ارتضاه الله لعباده وترك الخروج عليه والتعاون مع الخيرين في هذه البلاد على تطويرها وتنميتها على أسس سليمة ومناهج قويمة مبنية على عقيدة راسخة وشريعة كاملة، ونذكِّرهم بأن الأنفاس معدودة والآجال محدودة كما قال صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ اللهَ لَيُمْلِي لِلظَّالِمْ حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يُفْلِتْه) أخرجه البخاري ومسلم.

اللهم أبرم لهذه الأمة أمر رشد يعز فيه أهل طاعتك ويذل فيه أهل معصيتك ويؤمر فيه بالمعروف وينهى فيه عن المنكر يا سميع الدعاء اللهم انصر دينك وأعلِ كلمتك واحفظ بلدك الطيب من كيد الكائدين وتدبير المنحرفين وزدْه أمناً وإيماناً ورخاءاً واستقراراً وسائر بلاد المسلمين. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الموقعون:

١ ـ الشيخ الدكتور عبدالله بن عبدالله الزايد/ رئيس الجامعة الإسلامية سابقاً
٢ـ الشيخ الدكتور عبدالله بن حمود التويجري/ رئيس قسم السنة بجامعة الإمام سابقاً
٣ ـ الشيخ عبد الرحمن بن حماد العمر/ المدرس في المعهد العلمي بالرياض سابقاً
٤ ـ الشيخ الدكتور ناصر بن سليمان العمر/ المشرف العام على موقع المسلم
٥ ـ الشيخ الدكتور محمد بن ناصر السحيباني/ المحاضر بالجامعة الإسلامية سابقاً والمدرس بالمسجد النبوي
٦ ـ الشيخ الدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود/ الأستاذ بجامعة الإمام
٧ ـ الشيخ عبدالله بن ناصر السليمان/ القاضي بالمحكمة العامة بالرياض
٨ ـ الشيخ محمد بن سليمان المسعود/ القاضي بالمحكمة العامة بجدة
٩ ـ الشيخ الدكتور عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف/ الأستاذ بجامعة الإمام
١٠ ـ الشيخ الدكتور سعد بن عبدالله الحميد/ الأستاذ بجامعة الملك سعود
١١ ـ الشيخ الدكتور عبد العزيز بن عبد المحسن التركي/ محامي ورجل أعمال
١٢ ـ الشيخ الدكتور يوسف بن عبدالله الأحمد/ الأستاذ بجامعة الإمام
١٣ ـ الشيخ الدكتور عبد الحميد بن عبد الله الوابل/ أستاذ كلية الطب بجامعة الملك خالد بأبها
١٤ ـ الشيخ الدكتور علي بن سعيد الغامدي/ الأستاذ بالجامعة الإسلامية سابقاً
١٥ ـ الشيخ الدكتور عبدالله البوصي آل سيف/ الأستاذ بجامعة الإمام
١٦ ـ الشيخ الدكتور ناصر بن يحيى الحنيني/ المحاضر بجامعة الإمام
١٧ ـ الشيخ الدكتور محمد بن صالح العلي/ الأستاذ بجامعة الإمام فرع الأحساء
١٨ ـ الشيخ الدكتور عبدالله بن إبراهيم الريس/ الأستاذ بجامعة الملك سعود
١٩ ـ الشيخ الدكتور عبدالمحسن بن عبد العزيز العسكر/ الأستاذ بجامعة الإمام
٢٠ ـ الشيخ الدكتور خالد بن محمد الماجد/ الأستاذ بجامعة الإمام
٢١ ـ الشيخ الدكتور ظافر بن سعيد الشهري/ المحاضر بكلية المعلمين في أبها
٢٢ ـ الشيخ الدكتور سليمان بن إبراهيم الرشودي/ محامي
٢٣ ـ الشيخ الدكتور خالد بن عبدالرحمن العجيمي/ عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام
٢٤ ـ الشيخ الدكتور محسن بن حسين العواجي/ رجل أعمال وأستاذ جامعي سابقاً
٢٥ ـ الشيخ الدكتور خالد بن إبراهيم الدويش/ أستاذ كلية الهندسة بجامعة الملك سعود
٢٦ ـ الشيخ الدكتور إبراهيم بن عبدالله الحماد/ المحاضر بكلية أصول الدين بجامعة الإمام
٢٧ ـ الشيخ الدكتور محمد بن سعيد القحطاني/ المحاضر بجامعة أم القرى سابقاً
٢٨ ـ الشيخ الدكتور محمد بن عبدالعزيز اللاحم/ الأستاذ بجامعة القصيم
٢٩ ـ الشيخ الدكتور محمد بن عبدالله المحيميد/ الأستاذ بجامعة القصيم
٣٠ ـ الشيخ الدكتور محمد بن صالح المديفر/ الأستاذ بجامعة القصيم
٣١ ـ الشيخ الدكتور عبدالله بن حمد السكاكر/ الأستاذ بجامعة القصيم
٣٢ ـ الشيخ الدكتور محمد بن عبدالله الخضيري/ الأستاذ بجامعة القصيم
٣٣ ـ الشيخ الدكتور حسن بن صالح الحميد/ الأستاذ بجامعة القصيم
٣٤ ـ الشيخ الدكتور عبد العزيز بن محمد الوهيبي/ محامي وأستاذ جامعي سابق
٣٥ ـ الشيخ الدكتور فؤاد بن عبد الكريم آل عبد الكريم/ مدير مركز المرأة للدراسات والاستشارات
٣٦ ـ الشيخ إبراهيم بن عبدالعزيز الرميحي/ المدرس بالمعهد العلمي في بريدة سابقاً
٣٧ ـ الشيخ عثمان بن عبدالرحمن العثيم/ وكيل المعهد العلمي في بريدة سابقاً
٣٨ ـ الشيخ سليمان بن محمد العثيم/ المدرس بالمعهد العلمي في بريدة
٣٩ ـ الشيخ عبد الله بن فهد السلوم/ المدرس في وزارة التربية والتعليم سابقاً
٤٠ ـ الشيخ عبد الله بن صالح القرعاوي/ عضو مركز الدعوة والإرشاد في بريدة
٤١ ـ الشيخ أحمد بن عبدالله بن محمد آل شيبان العسيري/ المدرس بثانوية أبها سابقاً والداعية في المنطقة
٤٢ ـ الشيخ محمد بن عبدالله الهبدان/ المشرف العام على موقع شبكة نور الإسلام
٤٣ ـ الشيخ مسعود بن حسين بن سحنون القحطاني/ مشرف تربوي بإدارة التربية والتعليم بعسير
٤٤ ـ الشيخ محمد بن أحمد الفراج/ المحاضر بجامعة الإمام سابقاً
٤٥ ـ الشيخ أحمد بن أحمد بن ضبعان/ المدرس بتعليم أبها سابقاً والداعية في المنطقة
٤٦ ـ الشيخ عادل بن عبدالله العبد القادر/ المحاضر بكلية المعلمين بالإحساء
٤٧ ـ الشيخ عبد الله بن حمد الزيداني/ المدرس والموجه بمعهد الدراسات الفنية بالظهران
٤٨ ـ الشيخ محمد بن سعيد النعيمي/ المدرس بالمعهد العلمي بالدمام
٤٩ ـ الشيخ فهد بن سليمان القاضي/ إدارة التوعية بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سابقاً
٥٠ ـ الشيخ علي بن صالح آل مخفور القحطاني/ إدارة التربية والتعليم بمنطقة عسير والداعية في المنطقة
٥١ ـ الشيخ عبد العزيز بن سالم العمر/ إمام وخطيب جامع الحبيشي بالرياض
٥٢ ـ الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الوطبان/ مشرف تربوي بإدارة تعليم الرياض
٥٣ ـ الشيخ عبد الرحمن بن عبد العزيز أبانمي/ المدرس بإدارة التربية والتعليم بالرياض
٥٤ ـ الشيخ عبد الرحمن بن محمد الرسيمي/ إمام وخطيب جامع الأمير مشعل بعرقة
٥٥ ـ الشيخ عبد الله بن عايض القحطاني/ المحاضر بكلية أصول الدين بجامعة الإمام
٥٦ ـ الشيخ خالد بن إبراهيم الفليج/ المدرس بالقاعدة الجوية بالرياض
٥٧ ـ المهندس فيصل بن عبدالله المعمر/ المؤسسة العامة للتعليم الفني
٥٨ ـ الشيخ عامر بن محمد بن ناصر حمدان الشهراني/ المدرس بإدارة التربية والتعليم بمنطقة عسير والداعية في المنطقة
٥٩ ـ الشيخ سعيد بن سعد آل حماد الشهراني/ المدرس بإدارة التربية والتعليم بمنطقة عسير والداعية في المنطقة
٦٠ ـ الشيخ فهد بن محمد الغفيلي/ المحاضر بالكلية التقنية بعنيزة
٦١ ـ الشيخ عبد العزيز مرزوق الطريفي/ الباحث الشرعي في وزارة الشؤون الاسلامية

ردود فعل على بيان الإستباحة السلفي المتطرف

الوحدة الاستراتيجية في التحالف الإرهابي

محمد بن علي المحمود

حسن الظن الذي نسحبه على كل من أظهر لنا التدين؛ قادنا إلى عدم التصديق بأن هناك تحالفا فكريا عميقا بين شيطان الإرهاب الأكبر (ابن لادن) وكثير من المتطرفين الذين يعيشون بيننا بوصفهم مجرد: متشددين، غير منتمين – فكريا – لأي أحد؛ رغم أن الشواهد التي تحكيها الوقائع والمقولات، صريحة في تعريتها هذه الطائفة؛ فيما لو توقفنا عندها قليلا.

ولعل أقرب هذه الوقائع التي كشفت – بل عرّت – هذا التحالف الذي يتستر عليه أصحابه، خوف المطاردة الأمنية لا غير، ما كشفت عن الردود على قصيدة معالي وزير العمل/ الدكتور غازي القصيبي. وهي القصيدة الرائية التي نشرها في جريدة الجزيرة، وعبر فيها عن ما يلاقيه من اتهامات وتهديدات، يقوم بها المتطرفون على اختلاف أنواعهم. وهي اتهامات تطال دينه قبل أي شيء.

غازي القصيبي علامة ليست محايدة؛ كما عبر الدكتور عبدالله الغذامي. إنها علامة رامزة. وهذا البعد الترميزي الذي اكتسبه القصيبي، لم يأت من فراغ، بل لم يأت من بعد واحد من أبعاد الشخصية التي تعددت عند القصيبي، بينما رمزيتها واحدية الاتجاه. يمتلك القصيبي تاريخا طويلا من النجاح الإداري المبهر، الذي جعل منه علامة فارقة في تاريخ الإدارات، بل وتاريخ التنمية. كما يمتلك القصيبي بعدا ثقافيا متنوعا؛ لا يستطيع أحد من محبيه أو مبغضيه إنكاره.

مكانة غازي التي احتلها بفضل نجاحاته الإدارية، وبفضل شاعريته وثقافته التي لا يستطيع أحد إنكارها، تشكل ضاغطا واقعيا ونفسيا على من يريد الكتابة عن غازي بالسلب. الذاكرة لا تموت، والواقع لا يمكن حجبه، وغازي تاريخ لا زال يعيشه الناس، وواقع يأمل منه الجميع أكثر من ذلك التاريخ. وغازي بعد كل هذا، أو قبل كل هذا، شخصية متدينة. وتديّنه معروف للجميع.

غازي الناجح إداريا وثقافيا، والمتدين – باعتدال – لم يجد المتطرفون عليه منفذا في هذا ولا ذاك. اختلف الكثير معه، وعارضوا رؤيته. وهذا أمر طبيعي، بل وإيجابي. لكن، ما لم يكن طبيعيا، ولا إيجابيا، هو ردة الفعل على قصيدته التي بث فيها شكواه. الموقف من هذه القصيدة موقف كاشف، يمكن من خلاله قراءة التحالفات الخلفية للإرهاب. ما الذي أغضب التيار المتطرف من هذه القصيدة التي تنضح بالتدين الشديد؟!. للوهلة الأولى، كان من المفترض أن يكون التيار المتشدد – لو كان تدينه في الاتجاه غير المتطرف – هو أول من يحتفي بهذه القصيدة. إذن، فلماذا كان الموقف بالعكس.

ارتكب القصيبي – بنظرهم – جريمة لا تغتفر في هذه القصيدة. فالقصيدة على روحانيتها الدينية، صرّحت بهجاء شيطان الإرهاب الأكبر (ابن لادن) ووصفه بالدجال، واستهان بتهديده الإرهابي، عندما قال: »يهددني دجّالهم من جحوره * ولم يدر أن الفأر يزأر كالفأر«. هنا نعرف سبب ذلك الهياج الذي اجتاح المواقع الإلكترونية المتطرفة؛ عندما نشر القصيبي قصيدته. لقد تجرأ القصيبي، وهجا خليفة المسلمين !، الشيخ المجاهد !....ابن لادن. ولهذا قال أحدهم ما سماه: قصيدة !؛ يرد على القصيبي: »ودعك من الشيخ المجاهد إنه...«. والشيخ المجاهد في اعتقاد هذا الإرهابي: ابن لادن!

هذا الموقف يكشف عن المستتر من التحالفات. وهو ليس الموقف الوحيد. فقبل أيام صدر بيان موقع من واحد وستين شخصا، وصفوا أنفسهم بالعلماء أو المشايخ. ونُشر هذا البيان على المواقع الإنترنتية المتطرفة. والذي يلفت النظر في هذا البيان أنه يتقاطع مع الرؤية التي تنتهجها منظمة القاعدة الإرهابية. وهذا ليس اتهاما مباشرا للموقعين، ولكنه تأمل لتقاطع الأفكار، وتشابه التمثلات التي بدت ظاهرة في لغة البيان.

الذي يهم في هذا البيان، هو الاتهامات التي تصل درجة التكفير. فبيانهم الذي بدأ بالتحذير من (عصابة) تحاول تغريب البلد، انتهى بوصف الذين لا يتفقون معهم في رؤاهم بالنفاق، وقاموا بتنزيل الآيات التي نزلت في المنافقين على قسم كبير من مواطنيهم. وهم وإن لم يصرحوا باسم أحد؛ خوف الملاحقة القانونية، إلا أنهم صرحوا بالذي قدّم لرواية (بنات الرياض) وهو الدكتور غازي القصيبي؛ لا غيره. ونحن نعلم أن التلميح يكون تصريحا – كذكر الاسم تماما – عندما تطلق صفة لا تنطبق إلا على صاحب الاسم. كون الصفة تحتمل شخصين؛ يجعلها تهمة غير صريحة. لكن عندما لا تحتمل إلا شخصا واحدا؛ فهي تصريح؛ يحاسب الإنسان عليه قانونيا.

اتهمات بالنفاق والكفر والزندقة، وتنزيل الآيات التي نزلت في المنافقين على أناس يعترفون بأنهم أبناء مجتمعنا. نسمع ونقرأ مثل هذا، ثم نسأل من أين يأتي التكفير، وهل هو فكر دخيل؟!. عندما يسمع الشباب الذين قد يثق بعضهم ببعض هؤلاء مثل هذا البيان، ويؤمن بحقيقة هذه التهم، فهل من المستبعد أن يمارس بعد ذلك القتل لهؤلاء الذين وصفهم البيان بالمنافقين، ويكفر الدولة التي تحميهم؟!

الأمر الذي يجب أن نتأمله بعناية، أن هذا البيان الذي ينضح بالتكفير الصريح، لم يصدر من مغارات (تورا بورا)، ولم ينطق به – عبر قناة الجزيرة ! – زعيم التكفير والإرهاب (ابن لادن). هذا البيان تم التوقيع عليه من قبل أناس يمارسون التأثير العلني في مجتمعنا، من خطباء ومعلمين ومحاضرين. وهي ليست أسماء مستعارة، بل هي – بوظائفها ! – معروفة.

الرياض، ٢٠٠٦/٦/١

بيان (٦١) والاستدارة إلى الخلف

عبدالرحمن اللاحم

إن الكثيرين أصبحوا الآن أكثر قناعة بأن اللاحم بيننا على هذا التراب هي الوطنية والولاء لهذا الوطن، وقد ثبت من خلال تجارب العديد من الدول أن الوطنية كقيمة متجذرة في النفس البشرية استطاعت أن تحتوي فسيفساء عقائدية وفكرية وثقافية بالغة التعقيد، واستطاعت في الوقت ذاته تجنيب تلك الدول انفجارات طائفية غير محمودة العواقب.

كنت آمل أن يزداد زخم الثقافة التحاورية التي بدأت تدب بيننا في الآونة الأخيرة حتى يمكن أن ننفي خبث التطرف والغلو الذي ترسب طوال عقود مضت في بنيتنا الاجتماعية حتى أخرجت لنا نماذج شوهت تاريخنا وعبثت في عقول نشئنا. قد يكون من آخر تلك المظاهر والنماذج المتشنجة البيان الذي أصدره (٦١) شخصاً ونشر في أحد المواقع الأصولية المتطرفة وعنونوه بـ (تحذير وبيان) وحشوه بكل ما أسعفتهم به قواميسهم من مفردات الإقصاء ونعوت التطرف والتكفير المبطن، وعرضوا بقامات وطنية بذلت لهذا التراب أعمارها وأفنت شبابها في خدمته.

إن استغلال قضية ما من أجل شحن الشارع من خلال مفردات إقصائية متطرفة وتوظيف الدين من أجل التشكيك في عقائد الآخرين ورمي كل من يخالفهم بأنه متنكر للدين ومناهض له وساعٍ لنشر الفساد والرذيلة، هو أمر لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يدخل في دائرة حرية التعبير، بل هو تأجيج سافر لمشاعر الشباب قد يقودنا من جديد لموجة فتية من موجات التكفير التي نحاول الآن أن نتعافى منها بعد أن عبثت بكياننا الاجتماعي وبنيتنا الثقافية.

إن مصدري ذلك البيان قد نصبوا أنفسهم بلا استئذان أوصياء على الشعب، فهم من يحدد لهم خياراتهم الفكرية وهم المخولون بتحديد العدو والمعركة وساحتها، وهم دون غيرهم لهم الحق بأن يرسموا سياسات الدولة. والمثير في البيان أنه استخدم عبارات الوطنية والمواطنة لم تكن حاضرة في القاموس الصحوي إلى وقت قريب لأنها عند بعضهم تناهض فكرة الولاء للدين، إلا أنهم – وبنفس برغماتي هذه المرة – وظفوا تلك القيمة السامية من أجل التشكيك في وطنية من وجه لهم ذلك البيان، ومارسوا المزايدة الرخيصة المفضوحة، وكأنهم يؤسسون لقاعدة (نحن المواطنون وحسب) فجعلوا المواطنة تقاس على أسس فكرية بحتة، فالوطن لمن يسير في ركابهم دون غيرهم، ولمن يؤمن بمنطلقاتهم العقائدية الضيقة ومن خالفها فهو خارج عن حياض الوطن، متنكر له ولا يحق له أن يساهم في قضاياه.

في قراءة لأسماء ووظائف موقعي البيان نجد أن جل من وقع عليه هم ممن يمارسون العملية التعليمية أو مارسوها يوماً ما وفي أدق مرحلة من مراحل التعليم وهي المرحلة الجامعية.. فكيف لنا إذاً أن نجزع أو نتساءل عن جنوح طلبتنا نحو التطرف، ومثل هذه الشريحة المنغلقة أشرفت أو تشرف على تعليمهم. فهل يمكن أن نتصور أن أستاذاً من تلك الشريحة سيلقن طلبته قيم الحوار والتسامح وقبول الآخر والتعايش مع المخالف؟

الوطن ٢٠٠٦/٥/٣٠

(العصابة) وبيان التطرف

جهيّر عبد الله مساعيد

اللافت للنظر أن الموقعين عليه اختاروا لأسمائهم ألقاباً، معظمهم أستاذ (سابقاً) ولا أدري لماذا الحرص على ما كان سابقاً من مناصب ووظائف إلا لغاية الوجاهة والإقناع في اعتبار البيان وجيهاً لم يخرج من أفواه الصغار أو الطائشين أو المغرر بهم أو الذين يلقون بالكلام على عواهنه في لجة الأحداث والأزمات. ولأنهم كما يقولون عن أنفسهم أساتذة سابقون، وأهل علم ودراية، ورجال قضاء وعدل ومحاكم، وأصحاب خبرة في الحياة بكل جوانبها، ولأنهم عن الدين يتحدثون، وبلسان أهل الدين يكتبون: أتساءل: كيف أن لغتهم في البيان لم ترتق إلى مستواهم العلمي والفكري والمهني؟ وإذا كانت هذه لغة نخبة من التربويين والمعلمين والقضاة والأساتذة فما الذي جناه المجتمع من التعليم والتربية بعد هذا العمر من بناء المؤسسات التعليمية الضخمة؟ وما الفرق بين لغتهم وبين لغة الخطاب عند العوام والمتحمسين للجدل والمناطحات الكلامية؟ أبسط ما فيها من تجاوزات أنها لغة تفتقر لروح الإخاء والشعور بالمسؤولية وقيمة الانتماء، وأصعب ما فيها أنها ترمي العبارات الملغمة بالتهم الجاهزة على طريقة غيرها من البيانات الكلامية دون تحديد براهين أو إعلان حقائق أو مواجهة، دون تسمية كل شيء باسمه بلا مواربة ولا لف ولا دوران مما يجعل قضية البيان وكأنها مجرد ثأر واستعراض وإثبات حضور.

كم هو مؤسف أنه ولا مرة جاء بين سطور الموقعين على البيان اللفظ الأديب الأريب المهذب الحصيف الأمين اللائق الذي يدل على صاحبه، ولا مرة بين سطورهم رطبوا ألسنتهم بالذكر والدعاء حتى لأنفسهم فكيف بمن خالفهم؟ ولا مرة جاءت كلماتهم بما هو عليه دين محمد صلى الله عليه وسلم وهو يدعو الناس بالحكمة والموعظة الحسنة ويجادلهم بالتي هي أحسن حتى في أصعب المواقف وأحرج الأزمات. ولا مرة قالوا في بيانهم ما ترق له القلوب وتنصت له الآذان (رب اغفر وتجاوز عما تعلم إنك تعلم ما لا نعلم). كان اليقين أنهم الأعلون وغيرهم الجاهلون هو روح البيان بينما ليس في الإسلام رهباناً ولا أحباراً.

أصعب ما ورد في مضامين البيان تلك التهم الجاهزة الملقاة جزافاً وأشد ألفاظها خطورة لفظ (العصابة) المتكرر في طيات السطور والمراد به فئة محددة من المسؤولين والمستشارين والإعلاميين المتهمين عند أصحاب البيان بأفظع التهم وأبشع الأدوار ما بين الإفساد في الدين إلى المتاجرة بالمجتمع إلى العمالة الرخيصة للعدو الأجنبي، مما يجعل ذا اللب حيران، فما دمتم تعرفونهم لماذا تتسترون عليهم؟. هنا يكون الساكت كالفاعل، أليس كذلك؟ لا يجب السكوت على هذه الجرائم المعلنة سواء كانت جريمة اتهام الناس زوراً أو جريمة الخيانة الوطنية، فإما أن تكون (العصابة) المذكورة في البيان موجودة وإما أن يكون البيان كاذباً.

بيان كهذا إذا وقع في يد المتربصين بحثاً عن سبب لسفك الدماء ولا يرون فرقاً بين حرمتها وبين مياه المجاري لن يكون أثره توزيع الورود على الأحياء السكنية بدعوى إنقاذ المجتمع. نعم هناك من هو مع الإرهاب أيديولوجياً وضده حركياً. يرفض أسلوب الجريمة ويؤيد دوافعها وهذا هو ما يجب القضاء عليه قبل القضاء على الإرهابيين أنفسهم.

الوطن ٢٠٠٦/٦/٣

لن نعود إلى الماضي

خالد الغنامي

لا جديد في البيان، فهو يحرض الحكومة والشعب على كل مثقف أو مفكر أو سياسي أو مصلح اجتماعي يدعو للتطور والتحديث ومواكبة العصر مهما أعلنوا عن إسلامهم. قد يلحظ فقط أن اللغة قد ازدادت سوءاً، ففي هذا البيان وصف لمثقفي الوطن الأحرار الشرفاء بأنهم (عصابة) و(رسل الكفار). والبيان لا يمثل (الصحوة الإسلامية) لأن رموز الصحوة الحقيقيين هم الشيخ سلمان العودة والشيخ سفر الحوالي والشيخ عايض القرني، مما يشير لوجود انشقاق، وهو ليس بالشيء السلبي. فاختلاف رؤى مشايخ الصحوة سيخفف من عدوانيتها تجاه التيارات الفكرية الوطنية الأخرى الموجودة على الأرض، وسيوسع من مدى أفقها تجاه الحياة والكون والشؤون الاجتماعية والسياسية.

البيان كالعادة القديمة قائم على تأجيج العواطف من خلال رمي التهم جزافاً دون أي شعور بمسؤولية الكلمة أمام الله وأمام الناس ودون أن يدلل على دعواه بغير العموميات التي لا تقنع من يعمل عقله ويسأل: كيف؟ والبيان في غاية الخطورة لأنه دعوة جديدة للاحتراب بين أبناء الوطن الواحد، دعوة لعودة محاكم التفتيش التي عانى منها كثيرون من أبناء هذا الوطن، دعوة للتصنيف الجائر والضغط الاجتماعي على كل من يخالف في الرأي، وهو يتحدث عن قامات وطنية كبيرة أمضت عمرها في خدمة هذا الوطن، ومع هذا يتحدث عنهم هذا البيان وكأنهم غزاة فضائيون من المريخ وليسوا من أبناء هذه الأرض.

هذا البيان عدواني لا يملك ذرة واحدة من الحس الوطني وهو عبارة عن انتفاضة ميت يريد أن يعيد روح الشباب في خطاب مهترئ ونمطية تفكير انتهت. عاش هذا الخطاب في التسعينات عصره الذهبي وانتهى هذا الآن وهاهو الوطن يقول لهم (لا) عريضة لأنه لا يمكن أن يرجع إلى الخلف ولأن التاريخ لا يعيد نفسه ورياح التغير قد عصفت بالصحوة نفسها فضلا عن الوطن وعقول ساكنيه.

الوطن ٢٠٠٦/٥/٢٩

ثقافة البيانات

علي الخشيبان

هل تمثل هذه البيانات منهجية تدرك القيم الأساسية للمجتمع ومكوناته الوطنية أم إنها ردود أفعال وتعبير عن حالة من فقدان المكاسب الاجتماعية أو غيرها؟. الحقيقة الماثلة أن هذه البيانات ظاهرة صحية إذا كانت لا تلغي مواقف الآخرين وتحترم وجودهم وتتفق مع الجميع على أن الوطن ومنهجيته لا يقبل المساومة أما طريقة الفهم للشريعة فهذه مساحة واسعة. ظاهرة البيانات تعتبر شكلا من أشكال إيصال وجهة النظر ولكنها يجب ألا تكون شكلا من أشكال الهجوم على المجتمع بطريقة تخلق الشكوك في أفراده، كما أنها ليست أسلوبا لتصفية الحسابات مع الأطراف سواء السياسية أو الاجتماعية، إن كل فرد سوف يقرأ هذا البيان سوف يحدثه خياله إلى شخصية اجتماعية يختار هو مواصفاتها لينعتها بكل ما احتواه هذا التصنيف الذي جاء به البيان وهنا مكمن الخطر الحقيقي. إن بيان التحذير هذا لم يقدم في مضمونه فائدة اجتماعية بقدر ما قدم تحليلا لواقع يراه هو وحده ولم يستند فيه إلى حقائق تؤكد أن المجتمع يحتضن من يعمل بشكل مستقل عن السياسة لينفذ مشروعا مستقلا يدير به المجتمع دون علم المجتمع. إن لغة محاكمة النوايا واضحة في سياق البيان بشكل يؤلم المجتمع بكامله ويفرح أعداءه وهذا ما يجعل المجتمع يفكر بجدية بالمطالبة بمنع مثل هذه البيانات أو عرض من يقدمها للمساءلة ليتحمل كل فرد ما يكتب، وخاصة إذا كان يكتب نيابة عن المجتمع أما إذا كان يمثل وجهة نظره فهذه قضية مختلفة.

الوطن ٢٠٠٦/٦/٢

البيانات السعودية.. إعادة تصوير

مشاري الذايدي

لست ضد ظاهرة رفع بيانات المطالبة السياسية، أو حشد التواقيع لها، من كل حدب وصوب، في أي مكان في العالم، أو كما جرى ويجري في السعودية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بشكل لافت. هو نوع من الاحتجاج »السلمي« أفضل من أحداث شغب، وارتكاب أعمال عنف. هذا من حيث المبدأ، ثم ان هناك قراءة مثيرة وممتعة لظاهرة البيانات المذيلة بعشرات الأسماء في السعودية، فهي، إضافة لأشياء أخرى، نوع من استعراض الوجود، والقول بأن ما نطالب به يملك سندا شعبيا، وهو رأي الشارع، وفي تقديري أنه يجب أن لا يقلق السعوديون كثيرا من ذلك، رغم أنه يخدش الهدوء و»الركادة« السعودية المألوفة في الساحة المحلية.

لاحظنا خلال الشهرين الأخيرين عودة ظاهرة البيانات، وكان آخرها بيانٌ موقعٌ من قبل ٦١ شخصا، من أكاديميين وموظفي دولة، يعبر عن رؤية مغرقة في تشددها لطبيعة السياسات الحالية في السعودية. ميزة هذا البيان، الأخير، على غيره من بيانات الفترة الحالية، هي لغته الحادة، وتصويره البالغ الترهيب للمشهد السياسي الحالي، فهو بيان من النوع العالي الصوت، يعكس المزاج المتوتر الذي افرزه، إنه يريد إقناع من يطالعه بوجود :»عصابة معروفة بالتوجه التغريبي المنحرف قد تمكنت من التأثير على القرار، والتولي على بعض المؤسسات ذات الأثر الكبير في هوية المجتمع ومستقبله«، وأيضا هذه »العصابة« متهمة بـ :»سعيها الحثيث نحو تجفيف منابع الخير في وجره إلى ضروب الانحراف«.

هل إصدار مثل هذه البيانات، ويمثل هذه اللغة، وبهذا النوع من التحريض، أمر مريح ؟! آخذين في الاعتبار ما تحمله من اتهامات وتوصيفات للمخالفين تصل إلى حد قارب التحريض على قتلهم، أو إضعاف الاكتراث لأمرهم لو حصل، على سبيل الافتراض، أن شابا متحمسا ذهب بالبيان حدا يتجاوز الكلمات إلى الأفعال، ورأى أن من واجبه »الشرعي« أن يريح العباد والبلاد من احد »رسل الكفار« هؤلاء ! وما بيان أسامة بن لادن الأخير المحرض على قتل مثقفين وشعراء وكتاب عنا ببعيد. لا ! بل وإن هناك اتفاقا على شخصيات مشتركة بين بيان بن لادن وبيان الـ٦١ هؤلاء، ونجد نفس الشخصيات يحرض عليها، لكن بن لادن يدعو لـ»قتلها« صراحة، وبالاسم، وهؤلاء، وبتلميح يشبه التصريح عنهم، يصفونهم بالنفاق الاقبح ويدعون لـ»قتالهم« والإغلاظ عليهم أسوة بمنافقي المدينة في العهد النبوي. أي انه اختلاف في الدرجة وليس في النوع ! هذا النوع من البيانات، اجد صعوبة في إدراجه ضمن أفعال الاحتجاج السلمي، وأجدها اقرب إلى بيانات التحريض على القتل أو الإلغاء، وهنا تصبح الكلمة جهدا يدخل ضمن الفعل العنفي لا السلمي، وكما قيل: وإن الحرب مبدؤها كلام !

الشرق الأوسط، ٢٠٠٦/٥/٣٠

الحكم في قضية المزيني

أزمة القضاء والحوار

أصدرت لجنة النظر في المخالفات التابعة لوزارة الإعلام السعودية قراراً في الثاني والعشرين من مايو الماضي بتغريم الكاتب والأكاديمي السعودي حمزة المزيني ورئيس تحرير صحيفة (الوطن) السابق طارق إبراهيم مبلغ ٣٠ ألف ريال سعودي، بسبب تجريح أستاذ جامعي يدعى الدكتور عبد الله بن صالح البراك في مقال كتبه المزيني في الصحيفة.

وبحسب ما جاء في نص القرار الصادر عن اللجنة بأن المزيني خالف المادة التاسعة في فقرتي الرابعة والثامنة من نظام المطبوعات والنشر من خلال المساس بكرامة الدكتور عبد الله البراك في مقالة المزيني المنشورة في صحيفة الوطن في عددها رقم ١٤٣٤ تحت عنوان (مفاهيم الدكتور البراك المغلوطة). وقد قام وكيل الوزارة المساعد للاعلام الداخلي محمد بن علي علوان بتسليم المدّعي عبد الله البراك قرار اللجنة بخصوص دعواه المرفوعة ضد الدكتور حمزة المزيني.

وقد برر الاعضاء الثمانية في لجنة النظر في المخالفات قرارهم ضد حمزة المزيني وطارق ابراهيم بأن ما جرى ذكره في المقال المشار إليه لم يكن في محله، لخروجه عن النقد الموضوعي، وتناول المدّعي (البرّاك) بالتجريح مما يسيء إليه وينقص من مكانته، حين تناوله المدّعى عليه (المزيني) بنعوت وأوصاف جارحة.

ممثل وزارة العدل في اللجنة، والذي ينتمي الى التيار الديني السلفي، تحفّظ على قرار اللجنة التي هو عضو فيها، وطالب بإجراءات أشد ضد الكاتب، من بينها: منعه من الكتابة في أي صحيفة أو مجلة سعودية أو مملوكة لسعوديين، عملاً بالقاعدة الشرعية (درء المفاسد مقدم على جلب المصالح).

وكان الملك عبد الله قد أصدر قراراً العام الماضي يحيل بموجبه ملف قضية المزيني والبراك الى وزارة الاعلام، بعد أن حكمت المحكمة العامة في الرياض على المزيني في القضية ذاتها بمئتي جلدة، الأمر الذي أثار تحفظات لدى كثير من الاعلاميين والحقوقيين، سيما وأن القضية أخذت أبعاداً أخرى وتجاوزت بعدها الاعلامي الى البعد الايديولوجي، حيث اعتبرها البعض فرصة لانتقام التيار الديني من خصم ليبرالي أثار بكتاباته عموماً وجولته السجالية مع الدكتور البرّاك غضب التيار الديني، حيث دخل في ساحة التجاذب الايديولوجي من خلال تسليط الضوء على تأخر التعليم الاكاديمي منذ أن خضعت جامعة الملك سعود تحت تأثير الخطاب الديني السلفي.

وكان المزيني قد نجا من عقوبتي الجلد والسجن في مارس العام الماضي بعد صدور قرار المحكمة الجزئية بالرياض بسجن المزيني ٤ شهور و٢٠٠ جلدة ومنعه من الكتابة، غير أن ولي العهد الامير عبد الله (الملك الحالي) أصدر أمراً سامياً يلغي بموجبه الحكم، ويحيل قضايا المنازعات الاعلامية والنشر الى وزارة الاعلام كجهة اختصاص.

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Culture and Information
Office of the Deputy Minister
For Information Affairs

المملكة العربية السعودية
وزارة الثقافة والإعلام
مكتب وكيل الوزارة
للشئون الإعلامية

الأسباب

الدكتور البراك، الاستاذ في قسم الثقافة الاسلامية في جامعة الملك سعود، طالب بمحاكمة شرعية للمزيني استناداً الى قرار وزير العدل في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٤ والذي يجيز فيه تقديم شكاوى تتعلق بما ينشر في الصحف والمجلات اليومية الى المحاكم.

مصادر مقرّبة من التيار الديني السلفي تشكو هذه الايام من محاولة تخفيض صلاحياتها في عدد من الاجهزة الفاعلة المرتبطة بالشأن العام، فالقضاة التابعون لوزارة العدل يتبرمون من نشوء لجان تمارس دور الفصل في منازعات خاصة بوزارات أخرى، وهذا يلتقي مع قرار سحب صلاحية التوقيف والاحتجاز من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

في قضية المزيني، الذي للانصاف قد تجاوزت بعض عباراته حدود اللياقة الحوارية حين استعمل لغة تطاول فيها على شخصية البراك، ما يشير الى أهمية رسم حدود لأدب الحوار بين المختلفين، وفي الوقت ذاته كف سلطة غير الاعلام عن الدخول في حقل لا يندرج في مجال اختصاصها، سيما حين يكون الحديث عن وزارة العدل التي تمثل جزءاً من الكيان الديني السلفي، والتي يميل رجالها تلقائياً الى مناصرة طرف على حساب آخر، أي عدم ضمانة نزاهة وحيادية المنتسبين اليها بصورة مؤكدة وهو ما ألمح اليه المزيني بعد صدور الأمر السامي، حين أحال الى نظام المطبوعات الذي يحدد جهة الاختصاص المتعلقة بالخلافات الاعلامية، ولأن ذلك النظام كفيل بأن بحماية (شريحة كبيرة من المثقفين الذين يمكن أن يتعرضوا للأذى بغير حق) على حد تعبير المزيني، في إشارة واضحة الى أن الجهات القضائية الواقعة غالباً تحت سيطرة التيار الديني السلفي ليست مؤهلة لوضع الحق في نصابه، وقد تنتصر لطرف على حساب آخر نظراً لانتمائه الايديولوجي وليس استناداً الى حيثيات القضية.

وبالرغم من خطأ المزيني في انزياحه عن المساحة الحوارية الرسمية، الا أنه قد يكون وقع تحت وطأة الفورة التعبوية التي أحاطت به خلال منازلته الحوارية مع الشيخ الدكتور البراك، الا أن ذلك ليس تبريراً للخطأ بقدر ما هو تفسير للحالة النفسية التي تكسو الحالة الحوارية في ديارنا، وقد يكون مثال المطارحة الايديولوجية بين النقيدان والبريك حول الدولة الدينية والدولة المدينية واحداً من تمظهرات التجاذب الحواري الذي قد يعتمد فيه الطرفان على اخلاقيات منفردة نابعة من تجربة كل طرف ولياقته النفسية.

لا شك أن غياب تقاليد حوارية في بلد أدمنت لعقود طويلة صرامة التوجيه وواحديته وعلويته يجعل التأسيس لحوار أفقي بين الفرقاء الايديولوجيين والسياسيين أو عمودي بين المجتمع والسلطة مهمة صعبة للغاية، ولذلك فإن المنازلات الفكرية تأخذ شكلاً حوارياً في العلن ولكنها في الجوهر نزاعاً على سلطة بالمعنى العام، أي سلطة فكرية أو اجتماعية أو سياسية، وهذا ما يجعل العامل التعبوي نشطاً في أي منازلة فكرية بين شخصين متنافرين أيديولوجياً، حيث ينزع كل طرف الى المناشدة الفرقية غير المباشرة لجهة خلق جبهة مساندة لكل طرف عبر تحريك الأوتار الحسّاسة الكفيلة باستنهاض الهمم والفزعات. تكفي تهمة التهكّم على تعاليم الاسلام أو السخرية من علماء الدين لتجييش الاتباع بنقرة زر، حيث ينبري المدافع والمناصر والتضحوي كل على قدر طاقته للدفاع عن بيضة الاسلام وحرّاس الفضيلة، وهذا من شأنه إحالة الحوار الى محاكمة عقدية يكره فيها المتهم على دفع تهمة التجديف عن نفسه لينجو من عقاب مرصود في إضبارة التشريعات القضائية. وتكفي تهمة التعصب والتشدد والدعوة الى العنف والكراهية، لتشوية رجل الدين، بما يسلب عنه صفة الوعي وحق التعبير والاختلاف.

فالواحدية لا هوية لها، لا فرق في ذلك بين أيديولوجية وأخرى وفريق دون آخر، وإن ارتباطها بواقع سياسي وايديولوجي حالي لا ينفي البته عدم وجودها لدى اطراف تناضل أحياناً في الحرب عليها وازالتها. فقد تصدر عن دعاة للحرية في الظاهر أفكار استئصالية، لاعتقادهم بأن غيرهم يفتقر الى جدارة نيل الحرية تحت ذريعة عدم تمثيل المصلحة العامة، وأن غيرهم الاقدر على تمثيل المجتمع، وهذا ما يجعلهم شركاء في الواحدية مع الذين يصمونهم بالواحدية.

القضاء

بيضة الدولة دينية أم مدنية؟

الباب الدوّار للسلطة

تصريح الشيخ عبد الله التركي في مجلس الملك عبد الله بأن ولاية الأمر تشمل العلماء والأمراء، فتح باب الجدل بين الفريقين حيث انبرى عدد من الأمراء لنفي أن يكون العلماء مصداقاً لمفهوم ولاية الأمر، وأن ولي الأمر هو الحاكم وليس العالم كما قال بذلك الامير طلال بن عبد العزيز في مقال كتب خصيصاً للرد على الشيخ عبد الله التركي.

وفيما يبدو، فإن الموضوع أثار إهتماماً ما لدى طبقة العلماء المنشغلين في الشأن السياسي، وقد عكس بعضاً منه الجدل الدائر حول (الدولة الدينية والدولة المدنية) بقطبيه قينان الغامدي وسعد البريك على صفحات جريدتي (الوطن) و(المدينة)، ليفضي الى اصطفاف أيديولوجي، في تعبير آخر عن التجاذب بين التيارين الليبرالي والديني.

ينطلق التيار الديني في تنظيره للدولة الدينية من معطى غير تاريخي، حيث أن الدولة بمكوناتها الثابتة منتج حديث ليس موّصلاً في كتابات السلف ولا نظير له في الواقع التاريخي للمسلمين، فالادبيات السلطانية أكّدت على مفهوم الامة كإطار جغرافي وبشري متمدد مرتبط بديناميكة الدعوة، بخلاف الدولة بمكوّناتها الثابتة (الاقليم بدرجة أساسية) وصبغتها القومية. قبول التيار الديني بالدولة كحقيقة جيوبوليتيكية يتجاوز سياق تطورها التاريخي والفكري الاوروبي، ويوظّف كإطار دعوي، يمكّن من تطبيق الشريعة على إقليم الدولة دون الاذعان له كحقيقة مطلقة، وإنما يكون تمهيداً وقاعدة لانطلاق مشروع الامة.

ويمنح هذا المفهوم تفويضاً لسلطة من نوع خاص لادارة شؤون الدولة ـ الامة الدينية، وهي سلطة العلماء، ورثة الانبياء، الذين نصّت الايات القرآنية على وجوب اتباعهم، إلحاقاً وأسوة باتباع الرسول صلى الله عليه وسلم (قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي.. الآية)، فمن يدعو الى البصيرة هو الرسول ومن تبعه، وهم العلماء بحسب التفسير السلفي. وفق هذا المنظور الديني، فإن الأمة تخضع تحت قيادة العلماء وأهل الدعوة والبصيرة، وما الدولة الا إطار ناظم لروابط ومصالح أفراد الامة، وهي ـ أي الدولة ـ تكون بالضرورة خاضعة لقيادة العلماء، الحاكمين بشريعة السماء.

هكذا تبدو المقدمة التمهيدية والنظرية المتّبعة لدى العلماء في التأسيس لسلطتهم الدينية ـ السياسية، وبها تستحكم حلقة الجدل الفكري، بما تفضي اليه من قسمة عقدية: أنا/المؤمن/الدين/الأمة في مقابل الآخر/غير المؤمن/الليبرالي/الدولة، ولايمكن تفكيك الحلقة التي تؤدي أولاً الى اسقاط تلك القسمة سوى بنقل الجدل الى مجال فكري انساني ينأ عن التوظيفات العقدية في قضية ذات طبيعة خلافية وغير محسومة، بل ومستحدثة، أي بمعنى آخر كون القضية غير مسبوقة وغير مؤصلة، وإن مجرد خلط نصوص دينية في خميرة الدولة قد يحدث تغييراً في النكهة ولكن لا يغير في جوهر الدولة ذاتها، كمنظومة مؤسسية وقانونية ذات طبيعة خاصة، ووظائف محددة.

نقطة التشابك في الفكر السياسي السلفي تبدأ من مضاهاة سلطة الدولة، وتنتهي بنفي مشروعيتها ما لم تخضع لقيادة العلماء

في المقالة التي كتبها الشيخ ناصر العمر، القطب السلفي المناصر بحماسة شديدة لسلطة العلماء، تحت عنوان (على بصيرة) نشرها في موقعه (المسلم) على شبكة الانترنت بتاريخ ١٧/٤/١٤٢٧هـ ثمة جنوح عارم الى ترسيخ السلطة الدينية، ممثلة في العلماء كطبقة حاكمة تتسامى فوق الأطر السلطوية الأخرى، بل هي التجسيد الوحيد للسلطة الشرعية، الذين وحدهم يشكّلون إطاراً سلطوياً علوياً ممثلاً في مجلس العلماء، ويكون مخصصاً ليس لنشر الدعوة بل ولسلطة الدعاة، وأخيراً الدولة الدينية الشرعية.

ناصر العمر، الحاكم بأمره!

يستغرق العمر في تفصيلات مفهوم عالم الدين، بسبب اختطاف بعض المحسوبين على الطبقة هذه لسلطة يعتقد بأنها مقتصرة على العلماء الحقيقيين، الممتلئين فقهاً وشريعة وقيادة (إنني لا أجد مسوغاً ظاهراً لأن يبقى رجلٌ ليس من أهل العلم الشرعي يقود العمل والدعوة في بلد عشرين أو ثلاثين سنة). ويواصل العمر عملية النبذ لمسمى العلماء نافياً أن ينطبق ذلك على علماء مثل الشيخ القرضاوي والشيخ حسن الترابي وغيرهما الذين يوصلون الناس في دعوتهم الى الجهل!!. لم يكن العمر يرمي في تقعيد مفهوم العالم الى أكثر من تثبيت سلطة العلماء السلفيين الذين وحدهم، بحسب تفسير العمر، من يصدق عليهم عنوان الاتّباع لسنة الرسول المصطفى صلى الله عليه وسلم وهديه، ومن هنا أيضاً يبدأ التأسيس لسلطة شرعية وحيدة وممثل شرعي وحيد للدين.

نقطة التشابك الحقيقية والخطيرة في مقالة العمر تبدأ من مضاهاة سلطة الدولة، أي حين ينفي مشروعية وجدارة السلطة غير الخاضعة لقيادة العلماء، بما ينفي عن الدولة ذاتها صفة المشروعية. يقول العمر ما نصه:(وما تأخرت أحوال المسلمين وتقهقروا إلى ما هم عليه الآن شيئاً فشيئاً إلاّ بعد أن تولى أمرهم رؤوساً جهالاً، أقصوا أمر العلماء شيئاً فشيئاً، وإلاّ فالأصل أن يقدم العالم لقيادة الأمة إذا توافرت فيه بقية صفات القيادة، كما قدم الخلفاء الراشدون على غيرهم، فإن تعذر فلا أقل من أن يكون هناك مجلس شورى شرعي يكون هو الآمر الناهي، هذا هو الأصل الذي لما تخلف أهل الإسلام عبر عقود..). وفي هذا النص الفارط في

وضوحه، يبدو العمر مناصراً عنيداً للولاية العامة للعلماء، وهي المعادل الفقهي والعقدي لولاية الفقيه لدى الخميني، حيث تكون للفقيه ولاية مطلقة على عموم الناس، وفي حال غياب عالم مقتدر يملك صفات العلم والقيادة يكون هناك مجلس شورى العلماء، أي حصر السلطة المطلقة بين شخص واحد أو عدد من الاشخاص من طبقة واحدة، وتكون هذه السلطة مطلقة، أي بمعنى آخر احتكار السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. لا يأبه العمر الى مايعنيه مبدأ (الشورى) حين يكون متعارضاً مع عنصري الأمر والنهي، فهو يحصر المشورة بين العلماء تأكيداً على سلطتهم التشريعية، وليس تقديم المشورة لمن انعقدت له البيعة ودان له الناس بالسمع والطاعة.

فيما يظهر، أن العمر يرفض الصيغة السعودية لمجلس الشورى، الذي يفتقر الى دور تشريعي، بل يرفض الصيغ الاخرى أيضاً التي تمنح في أقصاها مجلس الشورى سلطة تشريعية، وإنما يطالب بمجلس شورى يمسك بزمام السلطات الثلاث، حيث يكون آمراً وناهياً وليس ذلك شيئاً آخر غير الحكومة المطلقة والمستبدة التي حاربها العمر في مقالته.

التركي: سمّنه نايف فانقضّ على الدولة

فالعلماء، وفق تخريجات العمر، هم التجسيد الفعلي والشرعي لولاية الأمر، وأن الأمراء ليسوا سوى تابعين، (وألوا الأمر هم العلماء والأمراء، وطاعة الأمراء تبع لطاعة العلماء) مستنداً في ذلك لقول الإمام ابن القيم: (والتحقيق أن الأمراء إنما يطاعون إذ أمروا بمقتضى العلم فطاعتهم تبع لطاعة العلماء فإن الطاعة إنما تكون في المعروف وما أوجبه العلم فكما أن طاعة العلماء تبع لطاعة الرسول فطاعة الأمراء تبع لطاعة العلماء)، ومستدلاً بحديث العلماء ورثة الأنبياء، وأنهم بمنزلة نجوم السماء.

إذاً، هي حكومة ثيوقراطية سلفية، يكون فيها العلماء حكاماً على العباد، تأسيساً على أن الدين شامل لأمور الحياة كافة، ولابد للدين من حملة وحفظة، ولابد للدين من دولة تحميه وتناصره وتنشره، ولابد للدولة من سلطة تديرها، وهل غير العلماء أولى بسلطة تكون للدين معيناً وناصراً وداعياً؟!.

لابد أن العمر وهو يخوض جدلاً منفرداً يستحضر الحديث الذي دار أول مرة في مجلس الملك عبد الله قبل وصوله العرش، حين شرح الشيخ عبد الله التركي مفهوم ولاية الأمر، وأراد بجسارته الناعمة تمرير فكرة مقاسمة السلطة بين العلماء والأمراء في مجلس يضمّ جمعاً من الفريقين، ولعله تذكير أيضاً بالانخفاض الكبير في دور العلماء في الشأن السياسي والدولتي عموماً، ولابد أيضاً أن العمر يستحضر السجال الدائر حول الدولة الدينية والدولة المدنية، فأراد أن يشارك من موقعه في الشبكة العنكبوتية بلغة أشد وضوحاً ومباشرة، وقد يستعلن ما أضمره الشيخ سعد البريك في مناصرته للدولة الدينية.

لاشك أن السجال الفكري والفقهي حول الدولة المدنية والدولة الدينية يستحضر الشجون المحشورة داخل التيار الديني السلفي الذي ينظر الى أمبراطوريته الجبّارة وهي تتهاوى في الداخل بعد أن أنجزت مهمة الاندحار في الخارج، وهو اليوم يناضل من أجل إحياء رميم السلطة المتبعثرة من خلال العودة من البوابة الخلفية الى المشروع السياسي، عندما يموضع سلطته المطلقة فوق سنام الدولة، ويسلب من غيره حق المشاركة في تلك السلطة التي خوّلت اليه من السماء.

مايجعل السجال حول الدولة دينية أم مدنية فارطاً في سيولته، أنه ينطلق من نقطة

السجال الفكري والفقهي حول الدولة المدنية والدولة الدينية يستحضر شجون التيار الديني السلفي حول انهيار امبراطوريته الجبّارة

واقعة في منتصف الطريق وليس بدايته، إذ لابد من تحرير الدولة من إسارها الايديولوجي والعقدي، ووضعها في سياقها الموضوعي والتاريخي من أجل تعريف هذا الاطار السيادي الذي يطلق عليه مسمى (دولة) قبل البحث في صفاتها. فالدولة هنا تغدو إطاراً محايداً لا شأن له بالنزوع العقدي للمجتمع، ثم لابد من البحث في وظائف هذه الـ (دولة)، تماماً كما نبحث في أية آلية أخرى، فلكل صنعة مسمى خاص ووظيفة محددة، فهل يمكن تثبيت مكنسة كهربائية في جناح طائرة تحقيقاً لوظيفة الطيران! استحالة ذلك نابعة من اختلاف مكوّنات ووظائف المكنسة عن مكوّنات ووظائف الطائرة، وكذلك الدولة فإنها ذات مكوّنات خاصة وتستهدف وظائف محددة، وهي تنظيم وحفظ المصالح العمومية، ودرء العدوان وأشكال الفساد، وتوفير الأمن. إن استعمال الدولة كوسيلة لاحتكار السلطة أو تطبيق شريعة خاصة بداخلها يتناقض مع أغراض الدولة ذاتها، ويتعارض مع المبادىء الكبرى المتصلة بحفظ قيمومة الدولة واستقرارها وهي المواطنة بمملياتها: المساواة، العدل، الحقوق والواجبات. إن الانشغال التام والدؤوب بتأسيس سلطة ما داخل الدولة ينبّه الى نزعة احتكارية مخيفة، حيث يصبح التجاذب منحصراً بين قوى متصارعة على سلطة وليس قوى تتنافس على خدمة المجتمع، وتطوير آليات الدولة بغرض تقديم أداء أفضل في حفظ المصالح العمومية ودرء العدوان والفساد.

إن الحديث عن ولاية الأمر، بالطريقة التي أثارها العمر، له ما يسنده في التراث الديني عموماً، ولكنه حديث يفتقر الى التجارب التاريخية بل والنموذج الذي يمكن الرجوع اليه، والحائز على اجماع السلف. فضلاً عن ذلك إن الحديث عن ولاية الأمر يقع خارج إطار البحث في الدولة، موضوع الجدل الدائر، فنحن هنا أمام حقائق مختلفة لاتنتمي الى العصور السابقة، ولا يمكن إعادة انتاج نموذج الخلافة الراشدة في عصر الدول بتعقيداتها المؤسسية المحكومة بشبكة واسعة من الافراد. فلا النظام القضائي في عصر الصحابة هو مماثل للنظام القضائي الحالي، ولا مؤسسة الحكم في عصر الصحابة نظيرة لمؤسسة الحكم الحالية، فضلاً عن أن ظروف وتحديات وحاجات ومشكلات المجتمعات المعاصرة تختلف تماماً عن عصر الصحابة والتابعين وتابعي التابعين.

ما يغفل عنه العمر أن أئمة المذاهب الاسلامية الكبرى لم يقدّموا أنفسهم لأتباعهم كولاة أمر، ولم يطلبوا من الناس البيعة لأنفسهم، بل التزم بعضهم موقفاً بعيداً عن الشأن السياسي، مع اصرارهم على طاعة الامرء أبراراً كانوا أم فسقة وحرّموا الخروج عليهم، ما لم يأتوا بكفر بواح بحسب العقيدة السلفية.

بالرغم من أن الجدل حول الدولة الدينية والدولة المدنية يسدي خدمة مجانية غير مباشرة للدولة السعودية التي تنظر بعين الرضا لمناصرين متطوعين يذودون عن سلطانها، الا أن ما يلزم التأكيد عليه أن مواصفات الدولة المدنية لا تنطبق في كثير منها على الدولة السعودية، التي تحاول الجمع بين دينية الدولة ومدنيتها ولكن بصورة مشوّهة.

أثبت أنه ضعيف فعلاً

الملك يرفض استقالة القصيبي، واللحيدان يتحدّى الملك أن يقيله

لم يكن غازي القصيبي مخطئاً حين أبدى امتعاضه ممن أُطلق عليهم اسم (الليبراليين).. والذين يسميهم التيار الوهابي المتطرف بالعلمانيين الملاحدة وهم ليسوا كذلك. فلقد كان القصيبي ومنذ عقود عرضة لسهام التطرّف والحقد والكراهية، ولطالما اعتبره خصومه كافراً، وقد استخدموا المفتي السابق ابن باز واللاحق عبدالعزيز آل الشيخ في الحطّ من قدره، ومطالبته بالتوبة، على جملة تصيّدها خصومه هنا أو هناك، وأوّلوها ومططوها لتجعل منه قمّة في الكفر ومحادّة الله سبحانه وتعالى. وأغلب تصيداتهم تنمّ عن عقلية ضيّقة تميل الى تحميل الكلمات معانٍ لا يتحملها النص، ولسنا هنا بصدد الدخول في تفاصيل هذه المسائل التي لازال التيار السلفي يلوكها منذ أكثر من ثلاثة عقود.

أن يرفع السلفيون المتطرفون عقيرتهم داعين بالويل والثبور على الوزير القصيبي ليس غريباً، وان يلمح المفتي اليه بالإتهام في قضية عمل المرأة وكأنه أتى بإحدى الكبائر ليس مسألة جديدة، فهؤلاء تعوّدوا الحطّ من الوزير الناجح، والمطالبة بإقصاء الوطني المخلص، وهم بجبنهم لا يجرؤون على مواجهة العائلة المالكة، الملك أو من هو تحته من الأمراء، فيحملونهم ما لا يعجبهم من سياسات، ولذا لا يجدون إلا الوزير أو من دونه جنازة ويشبعون فيها لطماً.

لكن المدهش، وهنا مصدر الألم، أن الوزير تعرّض خلال الأشهر الماضية الى سهام التطرّف العنيف عبر منتديات الإنترنت السلفية ورسائل الجوال، وعبر حشد الشارع وتشكيل قوى ضغط، وعبر المشايخ الذين إذا خلوا الى شياطينهم من آل سعود (نايف وسلطان) أرعدوا وأزبدوا، وبدل أن يسكتوهم ويخرسوهم، يتعاطفون معهم، ويستخدمونهم أداة ضد الملك زيادة في تحجيم دوره وإضعافه وتحويل الشارع الوهابي المتطرف أصلاً الى كرة نار يقذفونها بوجه الملك والوزراء الذين يعتمد عليهم.

> **القصيبي يتكيء على ملك ضعيف متردد، والسديريون الفاسدون يستخدمون المتطرفين الوهابيين لتسقيط الملك وجماعته**

المدهش، أن ما يُسمى بالتيار الليبرالي لم تكن له وقفة مشرّفة إزاء الحشد السلفي، فلم تكن هناك كتابات بحجم ما يكتبه السلفيون من شتائم، ولم تكن هناك عرائض ورسائل مقابل ما يأتي من أولئك، ولم تكن هناك خطابات مساجد لأنها تحت وصاية الوهابيين المتطرفين، ولم تقم المنتديات الليبرالية ولا التجمعات الثقافية بإعلان وقفة تخفف من وطأة الضغوط المتطرّفة. وكأنّ الوزير، الذي وُضع في فوهة المدفع مرّة ليرقّع أخطاء الدولة وسياساتها في الوزارات كما في وزارة العمل وقبلها في وزارة الصحة ووزارة الصناعة والكهرباء، ومرّة حين استهدفته أيدي وأفواه واقلام التطرف باعتباره الوجه الليبرالي الذي يسعى لتوسيع هامش حرية الأفراد والمجتمع، كأن هذا الوزير ينتمي الى عالم غير عالمنا، وكأنّ مقامه في الوزارة يحميه من هذا التيار الناشز الذي أعاق ولازال حركة المجتمع وكتم أنفاسه بآرائه الدينية المتطرفة التي لا يوجد لها مثيل حتى عند حكومة الطالبان!



اللحيدان يتحدى الملك: اعزلني إن كنتَ رجلاً!

والمؤسف أكثر، أن القصيبي الذي اختاره الملك عبدالله، ليصلح ما أفسده العطارون السديريون (سلطان ونايف وسلمان وعلى رأسهم الراحل فهد) قد أصبح ضحيّة الألاعيب السياسية، فالعطارون الفاسدون المفسدون لا يريدون له النجاح، لأنه حُسب على جناح غير جناحهم، حتى وإن كان الرجل قد أعطى زهرة شبابه كما أعطى ما لديه من خبرة لخدمة البلاد.. فالخدمة والنجاح لا يحملان قيمة كبيرة لدى العطارين الفاسدين المفسدين إن لم يصب ذلك النجاح في جيوبهم ويزيد من رصيد سمعتهم، او على الأقل بحيث يمكن الإستفادة من ذلك النجاح لتغطية فسادهم المكشوف والمعروف والمزكم للأنوف.

وها هو الوزير الذي يريد النأي بنفسه عن صراعات الأجنحة في العائلة المالكة، مركزاً جهده في وزارته ليخفف من حدّة البطالة التي تفتك بالجنسين، ها هو يجد نفسه متكئاً على ملك ضعيف!

ملكٌ لا يعرف كيف يدافع عن وزرائه والمقربين منه!

ملك لا يتمتع بخبث إخوانه العطارين المفسدين، الذين خبروا على مدى عقود الضرب من تحت الحزام والتآمر!

ملكٌ لا يسعى الى مواجهتهم وممارسة صلاحياته كملك حقيقي، وليس كنصف ملك!

حين تعدّى العواجي على القصيبي وآخرين من دائرة الملك المقربة بتوجيه من أولئك العطارين، رفض نايف اعتقاله، فأمر الملك باعتقاله، فما كان من العطارين إلا أن أعلنوا (بأنهم لم يعتقلوا العواجي) في إشارة الى أن من اعتقله هو الملك، وأن العواجي ليس موجوداً لدى الأجهزة الأمنية! وما هي إلا أيام حتى أخرجه العطارون من معتقله، وإذا به يعلن أنه سيواصل نهجه في مواجهة الوزراء الإصلاحيين دفاعاً عن السلفية العمياء، وكأن الوزير هو من ينتقصها وليس أربابه، وكأن الوزير في دولة مثل السعودية يمتلك كامل الحرية لإقرار ما يريد، في حين أن الوزير لا يعدو أن يكون موظفاً لدى الأمراء الكبار!


غازي القصيبي: في فوهة المدفع دائماً

من حقّ القصيبي أن يتألم.
وأن يجأر بالشكوى.
سواء من الليبراليين الذين يحسب عليهم أو يعتبر في طليعتهم أو وجههم البارز.
وأن يتألم من الملك وحاشيته التي لا تهشّ ولا تبشّ، ولا تواجه حتى الذبابة!
وأن يمتعض من موقف العطارين السديريين الذين لا يديرون بالاً لحال البلاد، وجلّ همّهم تسقيط الملك، وتسقيط من هم حوله، عبر تأجيج الشارع السلفي من المفتي الى رئيس مجلس القضاء الأعلى اللحيدان الى مَن يسمّون بتيار الصحوة (تيار الغفوة).. فإذا اشتكى هؤلاء قال العطارون المفسدون: كلامكم صحيح ونحن معكم، ولكن ما باليد حيلة، القرار قرار الملك وهو جديد ما يعرف الأمور، وبامكانكم الضغط عليه ونحن معكم!

ولكن لماذا لم يقم الملك بعمل شيء تجاه إخوته العطارين المفسدين؟ لماذا لم يوقفهم عن التحريض؟

لماذا لم يعاتب (ولا نقول يعاقب) المفتي الذي تجاوز الحدود الدينية والشخصية في تأجيج الوهابيين على الوزير؟

لماذا لا يفك رقاب الصحافيين المقيدين عن الكلام والحديث ضد مهاترات التيار السلفي المتطرف بشأن توظيف المرأة؟

بل، وأخيراً وهو المهم، لماذا تنازل وأمر الوزير بتجميد قرار (نسونة المحلات التي تبيع الملابس النسائية، مستجيباً في ذلك لضغط الجهلة من ذلك التيار الأعمى والأصم؟!

تيار الغفلة الوهابي بكل أشكاله جبانٌ لا يجرأ على مواجهة نايف وسلطان، ولا يجد إلا وزراء (العامة) يحملونهم أحقادهم وينفسون فيهم عقدهم

إن المحسوبين على التيار السديري من وزراء ومشايخ وغيرهم يستشعرون بقوة الدعم من خلفهم، حيث ترسل لهم الشيكات، وتأتيهم التحريضات، ولذا لايبالون ولا يخافون من ردّ الفعل، الى حدّ أن رئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ اللحيدان يعلن تحديه في مجالسه رفضه لأي أمر يأتيه من الملك (والحقيقة أن هذا كان حاله حتى يوم كان عبدالله ولياً للعهد) ويضيف اللحيدان صراحة: اذا كان الملك رجّال، فليجرب إقالتي!

أما في الطرف الاخر، فنجد أن المحسوبين على جناح عبدالله، عرضة وبشكل دائم للهجوم والتهجّم والتشنيع، مع أن هؤلاء أقرب الى نبض الشارع، وأصلح من أولئك الفاسدين الملتفين حول العطارين، وأصدق وطنيّة، بل وربما أكثر التزاماً في ممارساتهم الدينية من صلاة وصيام (كما هو حال القصيبي الضحيّة نفسه)!

هناك، أخيراً، أمرٌ واضح للعيان، وهو أن الملك عبدالله عاجز عن مواجهة تمرّد العطارين، وهو بالتالي ملك ضعيف لا يمكن ولا يُسمح له في الظروف الموضوعية الحالية أن يدير البلاد كملك حقيقي. وضعف الملك راجع الى تردده وتردد مستشاريه وبطانته، فهؤلاء لازالوا يعتقدون بأن الملك يجب أن يتمسك بوحدة العائلة المالكة حتى وإن كان ذلك على حساب مشاريعه ورجاله وسياساته؛ في حين أن الطرف السديري يكسب كل يوم أرضاً جديدة ويهمش الملك بصورة حادّة باعتباره ضعيفاً غير قادر على المواجهة، وبالتالي لا مناص له إلا الخضوع لإرادتهم في المحصلة النهائية.

إن أزمة الوزير القصيبي ـ وهي ليست الأولى على أية حال ـ نابعة من أزمة العائلة المالكة نفسها، بل من أزمة الملك نفسه، الذي لا يجرؤ على استخدام صلاحياته، والذي يفتقد الى الألاعيب السياسية والدهاء بل والخبث، مقابل إخوانه الذين يتمتعون بكل المزايا، ويلعبون على كل الحبال، يدعمهم في ذلك أقوى قوة منظمة بدعم الدولة وأموالها، وهي قوة التيار السلفي، الذي رغم عدده المحدود، فإن فاعليته قوية، كونه منظماً قادراً على حشد مجاميع من الشارع، وباعتباره أيضاً القوة الوحيدة المسموح لها رسميا بالنمو والإستطالة!

لربما لا يستيقظ الملك وحاشيته إلا وهم على حاشية التاريخ: ملكاً معزولاً، أو مقتولاً، أو فاقد الصلاحية!

قصيدة ألم للدكتور القصيبي

اعتاد القصيبي أن ينفّس عن نفسه شعراً، فهو شاعر وكاتب كما هو معلوم. ولقد كانت قصائده مثار جدل، وبعضها يمكن أن يعتبر تأرخة له. فهو قد أقيل بسبب قصيدة من وزارة الصحة في منتصف الثمانينات والتي كان عنوانها (رسالة المتنبي الأخيرة الى سيف الدولة) اشتكى فيها من جور الوشاة، ومن قبول الملك ـ فهد ـ وتصديقه لما يقولون! والتي جاء فيها:

بيني وبينك ألفُ واشٍ ينعبُ
فعلام أسهم في الغناء وأطنب
صوتي يضيع ولا تحس برجعه
ولقد عهدتك حين أنشد تطرب
..ستقال فيك قصائد مأجورة
فالمادحون الجائعون تأهبوا
..لا يستوي قلم يباع ويشترى
ويراعة بدم المحاجر تكتب

ثم جاءت قصيدته الأخرى في استشهادية فلسطينية، فأدّت الى ضغوط متزايدة سرّعت بقبوله بالعودة الى المملكة واستلام إحدى الوزارات، وترك منصبه كسفير في لندن.

وها هي القصيدة الثالثة، تحمل وهجاً جديداً، وإن كانت لا تشير بإصبع إلا للمتطرفين الوهابيين، الذين كان القصيبي يدافع عنهم ويرقّع أفعالهم في المحافل الدولية يوم كان سفيراً خاصة بعد أحداث سبتمبر، من باب ضرورة الدفاع عن (ايديولوجيا الدولة)، فكان جزاءه منهم جزاء سنمّار.

فالى قصيدته الجديدة:

الأحلام

لك الحمد... والأحلام ضاحكةُ الثغرِ
لك الحمد... والأيامُ داميةُ الظفرِ
لك الحمد... والأفراح ترقصُ في دمي
لك الحمد... والأتراح تعصف في صدري

لك الحمد... لا أوفيك حمداً.. وإن طغى
زماني... وإن لَجّت لياليهِ في الغدرِ
قصدتك، يا ربّاه، والأفقُ أغبرٌ
وفوقيَ من بلوايَ قاصمة الظهرِ
قصدتك، يا ربّاه، والعمرُ روضةٌ
مُروَّعة الأطيار، واجمة الزهرِ
أجرُ من الآلام ما لا يطيقه
سوى مؤمنٍ يعلو بأجنحة الصبرِ
وأكتم في الأضلاع ما لو نشرته
تعجّبتِ الأوجاع مني.. ومن سرّي
ويشمت بي حتّى على الموت طغمةٌ
غدت في زمان المكر أسطورة المكرِ
ويرتجزُ الأعداءُ هذا برمحه
وهذا بسيفٍ حدّهُ ناقعُ الحبرِ
لحا الله قوماً صوّروا شرعة الهدى
أذاناً ببغضاء.. وحجّاً إلى الشرِّ
يعادون ربَّ العالمين بفعلهم
وأقوالهم ترمي المُصلِّينَ بالكفرِ
يهدّدني دجّالهم من جحوره
ولم يدر أن الفأر يزأر كالفأرِ
جبان يحضّ الغافلين على الردى
ويجري إلى أقصى الكهوف من الذعر
وما خفت والآساد تزأر في الشرى
فكيف بخوفي من رويبضة الجحر؟
ولم أخشَ، يا ربّاه، موتاً يحيط بي
ولكنني أخشى حسابك في الحشرِ
وما حدثتني بالفرار عزيمتي
وكم حدثتني بالفرار من الوزرِ
إليك، عظيم العفو، أشكو مواجعي
بدمع على مرأى الخلائق لا يجري
ترحّل إخواني.. فأصبحت بعدهم
غريباً.. يتيم الروح والقلب والفكرِ
لك الحمد... والأحباب في كل سامرٍ
لك الحمد... والأحباب في وحشةِ القبرِ
وأشكرُ إذ تعطي، بما أنت أهله
وتأخذ ما تعطي، فأرتاحُ للشكرِ

قصيدة لمجهول معارضاً القصيبي

اعتاد السلفيون المتطرفون أن يردّوا بالمثل. فما يكتب الرجل كلمة إلا وتتناوشه عشرات الكتب، وما يقول بيتاً من الشعر إلا وردّوا عليه قصائده، وحين أصدر كتاب (حتى لا تكون فتنة) أصدروا قباله عدداً من الكتب، والفتاوى والتهديد بالقتل!

ولغة السلفي ليست عفّة، فهي تجيز لنفسها وصم الاخر بأقذع الأوصاف، إضافة الى المبالغة في الكذب والإفتراء، وقراءة النيّات بسوء، وليس فقط قراءة النص بعين سوداء. والسبب في هبوط لغة السلفيين أنهم يجيزون لأنفسهم فعل كل ذلك باعتبار المخالف لهم كافراً مرتداً ملحداً يفعل الكبائر، وهو تجنٍّ على الحق والحقيقة. ولكن ما يهمنا هنا أن نقارن بين القصيدتين لا من حيث البلاغة، ولكن من حيث استخدام البشاعة في اللغة!

لحى الله وجـهاً ليس ثمة فارق
يميّزه عن بنت حـواء بالشـعر
تنادي علـينا كـل يـوم بمـحنة
وتقسم أيمـانا فـإن كنت لاتدري
لقد كان رأس الكفر خـلف نبينا
يصـلي ويدعو للمصلين بالـنصر
تقول وما تخشى ولا الأسد في الشرى
وهل أبصرت عيناك أُسْدا مدى الدهر
أما لو رأت عيناك دمـية ضيـغم
لبلـت على الأعقاب ياسيء الذكر
وإياك والبنـطال إن كـنت فاعلا
فكم كشف البـنطال ياغاز من ستر
تسربل بثـوب إن تبولت قيـل ذا
بقـية مـاء أو تغـسُّل مـن عذر
أراك و في البأساء تبـدي تنسكا
وإن عشت فـي السراء ناديت بالعهر
ولاسمك حـظ منك فالغزو شأنكم
ولكنـه بالشر يافاقـد الطـهر
غزوت وأعـداء الـشريعة دارنا
فهـم عبـر رشـاش وأنت فبالفكر
تنوح على أخـوان بؤس عرفتـهم
وتبكي على خلان منظومة الـغدر
أشيمط لكن في الرذيلة يافـع
تجاوزت ستـينا وفي السوء كالبكر
أتيت تسب الدهر والدهـر ربنـا
أتؤذيـه فـي هـذا وتطمع بالأجر
لحاك إلهي أي خبــث حملته
وتزعـم أن البر والخير كالفجر
ودعك من الشيخ المـجاهد إنـه
علـى الثـغر لكن أنت أنت على ثغر
فذاك على ثغر الشريعة والهـدى
وغـازي على ثغر الشنيـعة والبغْر
وذاك إلى الجنات يرجـو نوالـها
وغـازي إلى الوجنـات يسعى وللخصر
إذا كان فأرا أرهب الأسد كـلها
فكيف إذاً بالأسـد ترهـب من فأر؟
تعـيره بالجبـن أي شـجاعة
وأنـت بـحرّاس وفي داخل القصر
وإن كنت تشـكو للـودود مواجعا
وتشكره في اليسر والضـيق والعسر
وإن كنت تخشى الله في يـوم حشرنا
فدعك مـن الإيـقـاع في ربة الخدر
فقف وتأدب واطّرح كـل منـكر
سعيت به في الـناس في سالف الدهر
وأعلن براءاتٍ مـن الشـر والردى
ومن أهله في كل عصـر وفي مصر
وقل إن ما تـدعو إلـيه مـناقض
لشرع الهدى أوحاه أبلـيس ذو المكر
وأعلن صريحا أنك الـيوم تائـب
ولا تجمعن ياغاز إصرا علـى إصرِ
نفاقا و كـذبا في فـعال مشيـنة
لتخدع أقواما بزخـرفك الـمغري
نصـحتك فاعقل إن عقلت نصيحتي
وأعذرت ياغازي وها قد مضى عذري

الدخول بعقلية وصائية؟

خيارات السعودية في العراق

بدأت مصادر سياسية وصحافية محلية ودولية تتحدث عن دور مرتقب للسعودية في الشأن العراقي، بعد طول غياب أو تردد منذ سقوط النظام العراقي السابق في أبريل ٢٠٠٣، في ظل ظروف تزداد حلكة بعد تصاعد موجة العنف الطائفي، حيث تحوّل كل العراق أرضاً وشعباً وثروة ساحة حرب مفتوحة بين جماعات وأحزاب وطوائف ودول. ليس هناك حتى الآن من يبدي حرصاً ظاهراً على العراق، أمناً ومصيراً، فهناك تبدو حرب استئصال يشنّها الكل ضد الكل، تتفاوت فيها الاسلحة بدءاً من اتفاقيات ثنائية وترتيبات سريّة بين طرفين أو أكثر ومروراً بتحالفات بين جماعات ودول وصولاً الى استعمال لغة الفتك في أبشع أشكاله.

أن تشارك السعودية في الملف العراقي، فتلك مهمة مطلوبة من حيث المبدأ بل منتظرة وقد دعا اليها المختلفون مع السعودية قبل المتوافقين معها، إذا ما كانت المشاركة تنطلق من رغبة في لعب دور مختلف عما يجري في حرب الاستئصال تلك بأدواتها التي باتت معروفة، ولكن أن تنخرط فيها كرد فعل على الاحساس بالخسارة أو على قاعدة المنافسة والمزاحمة للوجود الايراني فذلك يعني تعقيد الملف العراقي وزيادة عدد الخصوم على الساحة العراقية.

اللغة السعودية الرسمية حول الشأن العراقي لا تحمل في طياتها تطمينات للعراقيين، بل هناك من ينظر الى تصريحات المسؤولين السعوديين بقلق، فهي تنبيء عن انزلاق نحو دور (الطرف) وليس (الراعي)، وهو ما سيذكي الحرب الطائفية التي يسعى كثيرون الى تطويقها.

منذ عام تقريباً، يمكن أن نقرأ السلوك السياسي السعودي حيال العراق على أنه حيادي في الظاهر ولكن ليس نزيهاً، فهو حيادي بمعنى عدم التورط في الوحل، دون أن يخفي الرغبة في مقاسمه الاطراف الاخرى في الكعكة العراقية، إن لم تستطع تقليص حصص الآخرين فيها.. فهي لا تريد أن تدفع ثمناً في عراق مازالت احتمالات تخريبه وتقسيمه أكبر من استقراره ووحدته، ولكنها في الوقت نفسه لا تريد أيضاً أن تقلل من فرص الربح فيه. ففي كل مرة ينجح العراقيون في إحراز تقدم في العملية السياسية، تندلع شهية السعودية طمعاً في الحصول على موقع في المعادلة العراقية، ثم ما تلبث أن تفقد شهيتها مع أول خلاف بين القوى السياسية العراقية المشاركة في الحكم.

فكلما اقترب وقت الاستحقاق، بدأت حكومات المنطقة وبخاصة السعودية بالتحرّك السياسي والدبلوماسي من أجل الاصطفاف أو ضمان حصة في تقرير مسار ومصير العراق السياسي، مما يثير تساؤلاً حول الدور المأمول الذي تنوي السعودية لعبه في الملف العراقي.

الملك عبدالله والرئيس نجاد: التفاهم لتطويق الحريق العراقي

في الشهرين الماضيين، بدا ما يشبه عملية تحفيز للسعودية على المشاركة بكثافة أكبر في المعادلة العراقية، بدلاً من ندب حظها على خسارة تكبدتها بملء إرادتها ومكسب لم تكن تسعى له بجدية فاعلة. ربما كانت الصحافة المحلية وبوجه خاص الصحافيين المتابعين للشأن العراقي أشد حرصاً على ضرورة الدور السعودي في العراق، ولحسن الحظ أن الاعلاميين المقرّبين من الملك أو حتى المساهمين في صناعة بيئة القرار السياسي في السعودية هم أناس يملكون رؤية عقلانية ومتوازنة حول مجريات العراق، إضافة الى كونهم من المناصرين للعملية الديمقراطية إذا ما نجحت فستؤتي ثمارها الاقليمية. يعوّل بعض الاعلاميين المحليين على نجاح المسيرة الديمقراطية في العراق لغايتين أساسيتين:

> **على السعودية أن تختار بين أن تكون (طرفاً) في معادلة العنف الطائفي أو (راعياً) للاستقرار في العراق**

الاولى تحجيم الجماعات الدينية المتشددة وإبعادها عن الحياة السياسية بعد أن عبثت بمكوناتها بفعل الاستعمال المفرط والسادي للعنف، وبالتالي فلا سبيل لتخفيض وإخراج الجماعات العنفية ليس على مستوى العراق فحسب بل والمنطقة برمتها الا بنجاح المسيرة الديمقراطية التي وحدها تكون فيصلاً في تقرير حجم وجدارة ومصداقية كل جماعة.

الثانية: أن نجاح العملية السياسية الديمقراطية في العراق سيعكس ظلاله على المنطقة، وسيسهّل مهمة القوى الاصلاحية في الضغط على حكومات المنطقة لتسريع المسار الاصلاحي.

وفيما يبدو، حتى الآن، أن السعودية لا تملك رؤية واضحة لدورها في العراق، فضلاً عن تبنيها لمبادرة ريادية تقودها وتعيد بها تشكيل صورتها المشوّهة والمخطوفة من قبل عدد من رعاياها المتسللين عبر نقاط حدودية مختلفة للمشاركة في دوامة العنف الطائفي. من حسن حظ السعودية، أن انتظار المبادرة هذه كان دائماً انشغالاً عراقياً خلال أكثر من عام، الأمر الذي يمنحها فرصة النجاح فيما لو جاءت المبادرة بنوايا حسنة وترعى مكوّنات الشعب العراقي دون تفريق، وتهدف الى إرساء الاستقرار وإعادة التوازن المفقود منذ عقود الى العراق.

بين المأمول والواقع تبدو الفاصلة كبيرة، فالمبادرة السعودية المنتظرة محفوفة بموجة ارتيابات عراقية رسمية وشعبية، فتلك هي الثنائية التي حكمت السياسة السعودية دائماً حين ينجب المثال نقيضه في الواقع، فهكذا ينظر العراقيون الى أي دور سعودي في شؤونهم.

بالنسبة للعراقيين، فإن السعودية ليست طرفاً نزيهاً ليس بسبب مجموعات سلفية سعودية متشددة تشارك في سفك الدم العراقي، وليس أيضاً بسبب دعمها السابق المستميت لنظام صدام حسين الى ما قبل غزو العراق للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠، ولكن أيضاً لاعتقاد العراقيين الجازم بأن العقلية السعودية محكومة باعتبارات طائفية وسياسية ذات طبيعة تقسيمية غير قابلة لاحتواء لهب الأزمة الخانقة التي يُخشى من تداعياتها بوتيرة غير قابلة للسيطرة.

الحكومة العراقية الجديدة التي تحاول الاستعانة بأطراف اقليمية مجاورة من أجل وقف حمام الدم في الساحة العراقية، تنتظر نوايا حسنة من دول الجوار، وليس عناصر تفجّر جديدة، وهو ما تخشاه أغلب القوى السياسية العراقية، وربما هو السبب وراء رفض هذه القوى لمبادرات عربية مهما تخفّت وراء مسمّيات كبرى مثل الجامعة العربية أو منظمة المؤتمر الاسلامي أو رابطة العالم الاسلامي أو حتى مجلس التعاون الخليجي الغائب بامتياز عن المعادلة العراقية بعد أن كان حاضراً بضراوة في زمن النظام العراقي السابق.

لقد انتظر العراقيون بيانات إدانة ضد الذين يشرعنون سفك دمائهم متوسّلين بفتاوى علماء دين في السعودية، وكانوا ينتظرون من يشد أزرهم في محنة الخروج من النفق الطائفي. لم يصدر عن السعودية بياناً يدين العنف والضالعين فيه من أبنائها، كما لم توقف الحكومة هدير بيانات علماء الدين السلفيين التي تبيح عبر راية الجهاد إهراق الدم وقطع الرؤوس وتفجير الاجساد البريئة في الاسواق والشوارع العامة، تماماً كما لم تقطع دابر الفتاوى التحريضية ضد العراقيين. وأكثر من ذلك، أنها لم تعد تكترث لمشاهد الدماء التي تجري في مدن العراق وتحمل بصمة سعودية سلفية، بل تنقل وسائل الاعلام المحلية تلك المشاهد بدم بارد وكأن من يقتل من العراقيين ليسوا سوى مخلوقات غريبة لا تمت الى كوكبنا بصلة، فضلاً عن أنهم ليسوا شركاء لنا في الدم والمصير والعقيدة والتاريخ والحضارة.

عتب العراقيين في محله على حكومات المنطقة والحكومة السعودية بوجه خاص، حين أحجمت عن مجرد إيصال رسالة تبارك فيها بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة فضلاً عن ارسال موفد من طرفها لرئيس الدولة العراقية أو رئيس الحكومة الجديد، فلا هي في الشدّة أعربت عن مؤازرة لهم في محنهم، ولا هي في الرخاء أبدت معاضدة لهم، فيما يعيث الانتحاريون القادمون من ديارنا فتكاً وفساداً في أجساد العراقيين الذين لا يعرف الانتحاريون عنهم سوى ما لقّنه إياهم رجال دين يتساوى لديهم منسوبا الجهل والتعصب.


من مشاهد العنف الوهابي في العراق

من أية بوابة ستدخل السعودية الى العراق، وماهي الروابط التي عقدتها معه، وماهي الصورة التي تنوي تقديمها في حال قررت الدخول؟ اسئلة مازالت برسم الحكومة السعودية والملك عبد الله بوجه خاص، فقرار الدخول أو التدخل في الشأن العراقي ينبني على معطيات قائمة وانطباعات حاكمة على الشارع العراقي بشقيه الرسمي والشعبي، وهنا يكمن التحدي الحقيقي.

خيارات السعودية في العراق

مهما كان الدور الذي ترغب السعودية الاضطلاع به في الشأن العراقي، لا بد أن يكشف عن غرضه، وهو بالتالي يرسم ملامح

السعودية بحاجة الى التنسيق مع القوى الفاعلة في العراق سواء الشيعية والكردية وفتح قناة تفاوضية وتنسيق مع ايران

الدور ووظائفه وآلياته. وهناك في الأفق المنظور أربعة خيارات يمكن الحديث عنها على النحو التالي:

ـ الاصطفاف الطائفي: وهو خيار قد يبدو لدى البعض مستبعداً، الا أنه مازال قائماً وقد يكون مستعملاً في مستوى ضيق أو غير معلن، وقد لحظنا في الشهرين الماضيين تصرفات وتصريحات شبه رسمية تغذي مثل هذا الخيار، من خلال تقديم الدعم المالي والمعنوي والايديولوجي للجمعات السنيّة لمواجهة الشيعة والاكراد والاميركان.

خطورة هذا الخيار تكمن في تحويل السعودية كطرف مباشر في معادلة العنف، بما يجعل صعوبة تطويق الحدود الجغرافية للحرب الطائفية، إذ سيحدث حينئذ تبدّل شبه تام في المشهد الاقليمي، ولن يعود هناك نظر الى دول ذات سيادة بل الى اصطفافات طائفية، يدرك الجميع بأن من أخطر نتائجها أو تداعياتها تغذية النزعات الانفصالية واشاعة الفوضى الشاملة في المنطقة وتفتيت الكيانات القائمة. ومن الغريب أن نقرأ في صحيفة لوس انجلس تايمز تصريحاً لمسؤول سعودي وهو يتحدث بنبرة عالية حول ضرورة تسليح الجماعات السنيّة في العراق.

ـ الاستيعاب: وهو خيار يختلف عن الاحتواء الذي يجري استعماله في الغالب في ظل تفاوت واضح وكبير في ميزان القوى كما هو حاصل بين الدول الكبرى والدول الصغيرة، الا أن الاستيعاب يؤدي وظيفة أخرى تستهدف، في هذه الحال، التعاطي مع الوضع العراقي القائم والتكييف مع معطياته من خلال توثيق العلاقة مع الحكومة العراقية القائمة والشرعية، وجذبها الى الجانب العربي عن طريق تقديم تطمينات وضمانات سياسية وأمنية بغرض المشاركة في تسوية أكبر معضلة تواجه العراق وقد تهدد المنطقة برمتها، أي وضع استراتيجية للحرب على العنف الطائفي، الامر الذي سيساهم في امتصاص التوترات الكامنة والمستقبلية في العلاقة بين العراق ودول الجوار العربي وسيفتح أفق لعلاقات أفضل بين

الحكومة السعودية والعراق وسينجي المنطقة من كارثة حرب طائفية.

ما تخشاه الحكومة السعودية من تبني خيار الاستيعاب بما هو معين على استقرار الوضع العراقي أنه قد يرتد سلبياً عليها. الحذر السعودي من خيار كهذا يعود الى أمرين:

ـ أن استقرار الدولة العراقية بنموذجها الديمقراطي يعني تأثيراً تلقائياً على دول المنطقة برمتها، أي ان السعودية ستكون احد الدول الرئيسية المستهدفة في التغيير الديمقراطي، وعلى الطريقة الاميركية، كما بشّر به مشروع الشرق الاوسط الكبير، وهناك قوى سياسية طامحة الى حصول مثل هذا التغيير سواء بأيديها أو بأيدي خصومها.

ـ أن استقرار العراق القائم على هزيمة جماعات العنف، سيؤدي الى عودة العناصر القتالية السعودية الى الداخل على غرار ما جرى في افغانستان، أي توفير بيئة وساحة جديدة مهيئة لتمسرح العنف على أيدي العائدين من العراق، وهذا يعني أن البضاعة الفاسدة التي تم تصديرها للعراق ستعود الي السعودية، وقد تكون الاخيرة هدفاً نهائياً يحتشد فيه كل العناصر القتالية للجماعات الجهادية، سيما وأن التوجيهات الصادرة عن قيادات شبكة القاعدة وضعت السعودية كهدف رئيسي لعملياتها القتالية.

ـ التجاهل والانكفاء: وهو خيار كان مطروحاً في بداية الحرب على العراق، وهو الى ما حدا الخيار القائم حالياً، ولكنه خيار غير استراتيجي، ولا يمكن اعتماده دائماً، خصوصاً في ظل نظام دولي متشابك المصالح، على الاقل من أجل درء أخطار محدقة. وبالتالي، فإن خيار الانكفاء لن يخدم الاستقرار السياسي والامني في المنطقة وفي السعودية حصرياً.

ـ التنسيق: وهو يختلف عن خيار الاستيعاب بكونه يضع في الاعتبار حسابات ذات بعد وطني واقليمي ودولي، وينظر فيه الى إمكانية التنسيق مع كافة الاطراف الضالعة في الموضوع العراقي سواء في الداخل أو الخارج من أجل المشاركة في ترتيب الوضع الاقليمي وإزالة المخاوف من أية تداعيات يمكن أن تحصل على خلفية الاستقرار الامني والسياسي في العراق. وقد تكون السعودية بحاجة الى التنسيق مع القوى الفاعلة في المعادلة العراقية سواء الشيعية والكردية اضافة الى التنسيق مع السنّة، وفي المستوى الاقليمي فهي قادرة على فتح قناة تفاوضية وتنسيق مع ايران، كلاعب رئيسيي في المعادلة العراقية وكذلك اطراف عربية اخرى مجاورة للعراق، وفي الوقت نفسه استثمار المأزق الاميركي في هذا البلد لصالحها، مع التشديد على ضرورة تقديم تطمينات للشعب العراقي الذي لن يغفر قتل أبنائه بسيوف السلفية.

احتمالات تدخل السعودية بالعراق باتت أكثر ترجيحاً

رأت مصادر صحافية أنه رغم احتمال تفضيل حكام السعودية تجنب التدخل في العراق، إلا أن هناك شعوراً متزايداً بأن احتمالات تدخل السعودية في العراق أصبحت أكثر ترجيحاً إن لم تخف وتيرة العنف، مضيفة أن هناك عدة أفكار مثيرة للجدل حول الرياض وتشمل تمرير أسلحة إلى العرب السنّة في العراق وتحسين العلاقات مع إيران.

وذكرت صحيفة Los Angeles Times الأميركية أن 'حكام المملكة الصحراوية يواجهون معضلة كبيرة تتمثل في كيفية عزل أراضيهم عن القتال الطائفي الدائر في العراق المجاور وإيجاد طريقة لمواجهة التأثير الإيراني المتزايد هناك'.

وأوضحت بأنه في الوقت الذي تلقى أعداد متزايدة من المسلمين السنّة حتفها في العراق فإن سنة السعودية يراقبون بحذر، مشيراً إلى أن العديد منهم يسعى إلى حماية السنّة عبر الحدود وهي الرغبة التي عززتها الروابط الأسرية بين البلدين.

وتابع المصدر أنه في الوقت نفسه فإن الحكام السعوديين قلقون جداً بسبب نمو قوة إيران 'الجارة المريبة'، كما أن الغزو الأميركي للعراق شكل كارثة استراتيجية بالنسبة إليهم، ذلك أن السلطة انتقلت للساسة الشيعة في العراق والذين كانوا يعيشون في إيران ويتلقون المال والدعم من حكومتها، وهو ما أدى إلى وضع بغداد تحت سيطرة رجال الدين الإيرانيين، الأمر الذي يهدد استقرار السعودية.

ويقول عبدالله العسكر، الأستاذ بجامعة الملك سعود، 'سيزعزع العنف والنفوذ الإيراني في العراق قاعدة المجتمع السعودي ويقود البلاد إلى الحرب، هناك اعتقاد خاطئ بأن لدينا قاعدة مجتمعية صلبة، وهو خطأ فهناك جذور عميقة وفيروسات تنتظر الوقت للظهور'.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول سعودي طلب عدم كشف هويته قوله 'الخيار هو أنه يجب علينا البدء بتسليح ميليشيات سُنّية، إن خرجت الأمور عن مجراها سنقوم بذلك'. ورأى التقرير أن هذه الفكرة شائكة فالعديد من السعوديين قلقون من أن الخط الفاصل بين المتمردين السنّة والميليشيات الشيعية سيكون متذبذباً في أفضل الأحوال، وكل خطوة سعودية لدعم السنّة الذين لهم علاقة بالمتمردين الذين يعتدون على القوات الأميركية قد يكون كارثيا بالنسبة لواشنطن، حيث يشكك البعض في الاعتماد على السعودية كحليف لأميركا.

وأضاف أن المملكة تكره عموماً تشجيع الجماعات الثورية خوفاً من أن تجد عائلة آل سعود نفسها في نهاية المطاف في الجانب الخطأ لسلاح المتطرفين.

وأوضحت الصحيفة بأن السعودية لها تاريخ حافل في إرسال المجاهدين إلى الخارج للقتال باسم السنّة، لكن الجهاد الذي ترعاه الدولة أدى إلى نتائج عكسية ضد العائلة الحاكمة، حيث أن بعض السعوديين الذين تلقوا المال والتشجيع من الحكومة لقتال السوفيات في أفغانستان في الثمانينيات عادوا إلى الوطن وانقلبوا ضد الحكام، مشيرة إلى أن العرب الأفغان ومنهم أسامة بن لادن جلبوا معهم بذور الإرهاب إلى السعودية.

ومضى المصدر موضحاً أن حكام السعودية ظلوا حتى الآن صامتين، مشيراً إلى أن السعودية لها أسباب براغماتية للبقاء بعيداً، فبينما عمت الفوضى في العراق شهدت المملكة ازدهاراً بفضل ارتفاع أسعار النفط بسبب الحرب، كما أن قوات الأمن قامت بإخماد الهجمات التي شهدتها المملكة، بالإضافة إلى وفاة الملك فهد التي منحت آمالاً أن يقوم خلفه عبدالله بإجراء الإصلاح الموعود.

وأوضح بأنه في الوقت نفسه قامت العائلة الحاكمة ورجال الدين السنّة الأقوياء ببذل جهود لتحسين العلاقات مع الأقلية الشيعية التي تتركز في المناطق الشرقية الغنية بالنفط، مشيراً إلى أن الحكام قلقون بشأن إثارة المزيد من المرارة الطائفية بالتأييد المباشر لسنّة العراق.

ويقول عبدالعزيز القاسم، وهو رجل دين إصلاحي، إن الحكومة السعودية فشلت في تخفيف العداء الطائفي، مشيراً إلى أن رجال الدين السنّة لم ينتقدوا تفجير المقدسات الشيعية التي كادت تؤدي إلى نشوب حرب أهلية. كما أوضح بأن بعض السعوديين يأملون أن تدفع الأزمةُ السعوديةَ إلى تحمل بعض الأدوار في المنطقة، وهم يعتقدون أن الغموض حول العراق ألقى الضوء على فراغ في القيادة العربية، وهم يحاولون دفع حكومتهم إلى تغيير تعاملها مع بغداد.

ومن جانبه، تساءل نواف عبيد، وهو مستشار أمني للحكومة السعودية، 'هل يدركون عبء المسؤولية التي عليهم؟ إن القضية قضية قيادة والسعوديون في حاجة إلى أن يقودوا الآن لأنه لم يتبق هناك أحد، واليوم مهما قررت السعودية فعله فهم سيحددون كيفية تعامل العرب مع العراق'.

عن صحيفة لوس انجلس تايمز ـ ٢٤ مايو ٢٠٠٦ ـ ترجمة موقع الخيمة

مجتمع الحرمان في زمن الطفرة

فتح تدفق الاموال الطائلة بعد ارتفاع أسعار النفط شهية المطحونين في زمن الكساد خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات على فرصة الخروج من نفق أزمة اقتصادية خانقة، فوجدت غالبية المجتمع نفسها أمام نافذة قدر غير مسبوقة. فثمانية ملايين انسان خاضوا غمار حرب شعواء لا هوادة فيها مع الفقر داخل سوق الاحلام، طمعاً في إحداث نقلة نوعية في أوضاعهم المعيشية. ولكن كثيراً منهم خسروا الحرب، فيما اعتبرها آخرون سجالاً، وبعض آخر قبل بتسوية من طرف واحد، بأن يستعيدوا رؤوس أموالهم تمهيداً للخروج من السوق بلا عودة.

كارثة سوقية، كما يصفها الخبراء والمتضررون، تسببت في كوارث اجتماعية واقتصادية ونفسية، وقد تؤول الى كارثة سياسية أيضاً، فيما اذا تم تجريد ثمانية ملايين انسان بات مهووسا بوقع حركة المؤشر اخضراراً واحمراراً..لقد دقّ التقهقر السريع في أسعار الاسهم ناقوس خطر بحدوث فجوة طبقية واسعة، حيث يزداد الاثرياء غنى ويزداد المعدمين فقراً.

إن الفاصلة بين مداخيل الافراد ومتطلبات الحياة في هذا البلد النفطي تتسع بوتيرة خطيرة، وان امتصاص الاثرياء لمئات المليارات من الريالات المضخوخة في سوق الاسهم من قبل ملايين الافراد تجعل ظروف الحياة صعبة للغاية. فقد تبدد حلم عشرات الآف من المساهمين لجمع قيمة سكن بقيمة مليون ريال على أقل تقدير، وتوقفت مصادر الدخل لعدد كبير من الناس الذين تركوا وظائفهم للدخول في أتون السوق الحالمة، وباتت مئات الآلاف من العوائل عاجزة عن سداد القروض البنكية، بل ربما سداد فواتير خدمات الكهرباء والتلفون، فضلاً عن توفير مبالغ مالية للحصول على فرص دراسية أفضل لأبنائها في الجامعات الاهلية أو في جامعات خارجية، بل فقدوا حتى إمكانية رشوة بعض النافذين للحصول على تعليم جامعي مجاني في الداخل. فقد هؤلاء العلاج أيضاً في مستشفيات خاصة بعد أن تدهورت الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية، بل أصبحت رحلات الاستجمام الصيفية حلماً يرتجى لدى كثيرين خرجوا من السوق بدون خفي حنين.

ستعود مشاهد الاحياة الفقيرة التي يتكدّس فيها المطحونون في بلد غارق في النفط، وسيعود هؤلاء المزروعون كأشجار الزينة على الطرقات السريعة وهم إما يلتمسون المعونة أو يبيعون زجاجات الماء البارد في صيف لاهب. نستعيد حينئذ مشاهدات المواطنة الاميركية جين التي نشرتها بي بي سي في يونيو ٢٠٠٤ تحت عنوان (خواطر أمريكية في السعودية)، تروي فيها ظواهر جديدة لم تكن ملحوظة في السابق. فقد كتبت المواطنة الاميركية جين التي تقيم في السعودية منذ سنوات عن ظاهرة الفقر تحت عنوان (الكبرياء المجروح)، تقول فيها: (وبينما كنت أتمشى مع زوجي في شارع العليا لاحقنا رجل سعودي من أجل أن يبيعنا إطاراً لصورة قائلا: (إذا سمحتم، لي خمس أخوات وأبي رجل كبير ومريض ويحتاج إلى الدواء، ساعدوني)، وساعدناه.

وبعد فترة التقينا فتى في نفس الشارع كان يقول: (إذا سمحتم، لم أكل اليوم، أعطوني نقوداً لشراء الماء فقط).

وأعطيناه ما قيمته جنيهين استرليني.

وفي أحد التقاطعات فوجئت لرؤية رجل سعودي يبيع زجاجات الماء للسائقين، وفي السابق كان الافارقة يقومون بهذا العمل المتواضع. واشتريت زجاجة ودفعت للرجل ما يفوق قيمتها. ولكنه قطب جبينه حيث شعر بجرح

مع انهيار سوق الأسهم يخشى أن تستنسخ الأحياء الفقيرة ذاتها وتصبح كالفطر في ربوع بلد يملك أكبر احتياطي نفطي في العالم

كبريائه لقبوله الإحسان.

وأمام أحد محلات البقالة الكبيرة التي يتردد عليها الغربيون شاهدت رجلاً يرتدي زياً بدوياً يجلس على الأرض يبيع المسواك، وكان أغلب المشترين يعطونه أكثر مما يطلب. وتساءلت السيدة جين في الاخير (لماذا هذا الفقر في واحدة من أغنى دول العالم؟).

لم تكن مشاهدات المواطنة الاميركية مستغربة أو مفبركة، بل الغريب أنها باتت مألوفة بحيث أن الحديث عنها يبدو مستغرباً كونها لا تشتمل على أهمية، وهنا المفارقة، فبالنسبة لأولئك الذين زاروا مملكة النفط في زمن الفورة النفطية لابد قد لحظوا الكبرياء الذي صنعه النفط في نفوس أبناء المجتمع، بحيث باتوا يأنفون من الاعمال الشاقة أو التي لا تنطوي على امتياز وتميز وسمعة، ثم حين ضاقت آفاق الطفرة الاقتصادية، وبدأت البطالة تأكل في الكبراء، واشتد الصراع من أجل البقاء على قيد حياة كريمة، وتفجّر نهم الكبار لنهب المال العام والاثراء غير المشروع، أصبح القبول بالادنى ومادونه خياراً عسيراً.

لقد بدأ العار الذي حجبه دخان النفط، وما كانت زيارة الأمير عبد الله قبل وصوله العرش الى حي فقير في العاصمة الرياض في نوفمبر ٢٠٠٢ اكتشافاً تاريخياً فريداً، فالاحياء الفقيرة قد استنسخت بعضها وتكاثرت كالفطر في ربوع بلد يملك أكبر احتياطي نفطي في العالم.

حين وعد الامير ـ الملك عبد الله باجتثاث جذور الفقر، انشغلت اموال النفط باجتثاث جذور الارهاب عن طريق السلاح، بالرغم من الرابطة الحميمية بين الفقر والعنف، فالاحياء الفقيرة ظلّت تمثل أعشاشاً لولادة ونمو الانتحاريين، الذين يزوّدون الجماعات المسلّحة بالقوة البشرية. أنفقت الدولة ٤٠ مليار ريال عام ٢٠٠٤ من أجل مكافحة الارهاب، ولم تنفق معشار ذلك على محاربة الفقر.

توفير فرص عمل لعاطلين عن العمل يشكّلون نسبة ٢٠ بالمئة على أقل تقدير قد تكون الآن أسهل مما كانت عليه في الماضي بسبب وجود فرص إستثمارية قد لا تتكرر في المستقبل، بسبب وفرة رساميل ضخمة من عائدات النفط تسمح ببناء مشاريع ضخمة بحاجة للايدي العاملة المحلية، ولكن ثمة مشكلة خطيرة تواجه الدولة والمجتمع مع خسارة قطاع كبير من المساهمين في سوق المال لرؤوس اموالهم ووظائفهم وهو ما سيؤدي إلى عجز كثير من أرباب الأسر عن توفير دخل ثابت لأسرهم؛ يغطي الاحتياجات الضرورية، وهذا بدوره سيؤدي الى تزايد الهابطين دون خط الفقر. وبالرغم من غياب قاعدة معلوماتية حول الفقراء، وتوزيعهم الجغرافي الا أن الدراسة الجامعية التي أصدرها الدكتور راشد الباز عام ٢٠٠٤ ذكرت بأن من يعيشون بالسعودية تحت خط الفقر قد يصلون الى ٦٠ بالمئة. وبالرغم من أن كثيراً من الخبراء السعوديين رفضوا هذه النسبة وقلصوها الى ٢٠ بالمئة وفق معايير داخلية، الا أن الدراسة التي اعتمدت المعايير الدولية في تحديد خط الفقر، ترجع الى عدد من المؤشرات من ابرزها: البطالة وتشكل بحسب الاحصاءات الرسمية لعام ٢٠٠٥ نحو ٨.٥ بالمئة من إجمالي القوة الوطنية، فيما ترفع المصادر الدولية النسبة الى ١٢ بالمئة،

ومصادر اخرى تشير الى أن نسبة البطالة تتراوح بين ٢٠ بالمئة الى أكثر من ٢٥ بالمئة، ونشير هنا الى تصريح وزير العمل والشؤون الاجتماعية من أن هناك ٣.٢ ملايين سعودي يبحثون عن وظائف، وهذا يكشف خطورة المشكلة بالنظر الى ما يشكله القوى المهيأة لدخول سوق العمل في المملكة، وهم الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ سنة إلى ٦٤ سنة من الذكور والإناث، الى قوة العمل الكلية والتي تبلغ ٧.٤٢٥,٥٣٧. ارتفاع عدد المتقاعدين، حيث تقل رواتب ٦٠ بالمئة من المتقاعدين العسكريين عن ٣ آلاف ريال، وأن ٤٠ بالمئة من المتقاعدين عموماً في المملكة لا يملكون سكناً خاصاً بهم، وأن ٥٨ بالمئة يعيشون في بيوت شعبية أو شقق. ضعف معاشات الضمان الاجتماعي السنوية، وانخفاض القدرة الشرائية للفرد والاسرة، تأسيساً على ارتفاع تكلفة المعيشة مقروناً بثبات الاجوار في القطاع العام، الموظف الأكبر للقوى العاملة الوطنية (٨٠ بالمئة من العمالة الوطنية في القطاع العام)، ارتفاع نسبة الفئة المستهلكة، وتشمل فئة صغار السن الذين تبلغ أعمارهم ١٦ سنة فأقل، وفئة القوى غير العاملة من البالغين، وهاتان الفئتان تشكلان ٧٥ من السكان، بينما تبلغ الفئة المنتجة ٢٥٪، وإذا أخذنا في الاعتبار أن نسبة كبيرة من الـ٢٥ هم من أصحاب الدخول المتدنية، فبإمكان المرء تصوّر حجم مشكلة الفقر في هذا البلد النفطي. خط الفقر للمواطن، بحسب دراسة الدكتور الباز، يبلغ ١١٢٠ ريالاً بالشهر – بعد احتساب أجرة المنزل – في حين يبلغ خط الكفاف ١٦٦٠ ريالاً بالشهر.

بالتأكيد أن معطيات الدراسة التي أعدّها الدكتور الباز مازالت صالحة، بل يمكن التعويل عليها في تقدير خطورة الوضع الراهن في حال أخفقت الدولة في تقديم حلول جوهرية وجذرية لمشكلة الفقر التي لم تعد مقتصرة على فئة اجتماعية دون غيرها، بل هي قابلة للتمدد السريع بفعل الزيادة التلقائية في المعطيات الرقمية الواردة في دراسة الباز، من قبيل الزيادة السكانية، وزيادة الاسعار وغيرها. إن ارتفاع تكلفة المعيشة وثبات الأجور ينذر بمشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة بتآكل الطبقة الوسطى واتساع دائرة الفقر. ووفقا لإحصاءات مصلحة الإحصاءات العامة فقد سجل الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة لجميع السكان في المملكة لشهر مايو ٢٠٠٥ ارتفاعا بلغ نسبته ٠.٣٪ مقارنة بشهر مايو ٢٠٠٤.

في المسح الميداني الذي قامت به به وزارة الاشغال العامة والاسكان في مطلع عام ٢٠٠٠ على ثمان مدن رئيسية (مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض وجدة والظهران والخبر وأبها) لدراسة الأحوال المعيشية للأسر السعودية اتضح من خلاله أن ٥١٪ من الأسر السعودية لا يوجد لديها دخل ثابت، و٤٠٪ لا يزيد دخلها الشهري على ٦ آلاف ريال، في حين يرتفع الدخل إلى حدود مفتوحة لدى ٩٪ من الأسر السعودية!.

مصير الطبقة الوسطى.. الطفرة المستباحة!

كان مؤملاً أن تسهم الطفرة الاقتصادية الحالية في ترميم بنية الطبقة الوسطى التي تآكلت خلال عقدي الثمانينات بصورة متسلسلة، بعد أن فقدت هذه الطبقة مقومات بقائها، بسبب عجزها عن توفير المسلتزمات الاساسية للحياة من مسكن وصحة وتعليم ومواصلات ولجوئها للاقتراض والاستعانة بمصادر مالية أخرى للايفاء بتلك المستلزمات. لقد مثل تآكل الطبقة المتوسطة مؤشراً خطيراً على الانقلاب في النظام الاجتماعي القائم الذي ينذر بتحول المجتمع الى مجتمع رأسمالي تفغر الفجوة بين الفقراء والاغنياء فاهها، حيث يزداد الاغنياء غنى والفقراء فقراً، فيما تتفتت الطبقة الوسطى كالرماد، فهي لم تفقد وظيفتها كطبقة منتجة، ومصدر الحراك الاقتصادي والاجتماعي بمفعولاته السياسية والثقافية، ولكن تفقد أيضاً هويتها لتلتحق وتشكل الجزء الأكبر من مجتمع الفقر، الذي ينوء بعجزه وصراعه من أجل البقاء.

هؤلاء الذين تنبذهم سوق الأسهم قصيّاً يعدمون رؤية المستقبل، فهم قد جاءوا الى السوق بعد أن قطعوا صلاتهم مع مصادر دخل مستقرة، ومع أوضاع معيشية ثابتة، وخرجوا منها بعد أن تآكلت الفرص والاموال، بل قد حمّلوا ديوناً على كاهلهم، ولم يعد في جيوبهم وحساباتهم ما يكفي ليس لسداد الدين بل ما يغطي الحد الادنى

ما سينشأ عن الطفرة الاقتصادية الثانية أن الطبقة الغنية التي أفادت من الطفرة الاقتصادية الاولى ستزداد غنى والطبقة الفقيرة تصبح أكثر فقراً

من مستلزمات حياتهم اليومية.

ما سبق يعني أن من يتساقطون دون خط الفقر يزدادون عدداً وعوزاً، وأن نسبة الـ ٦٠ بالمئة التي عارضها الخبراء الاقتصاديون المحليون ستكون حقيقة مرعبة، بالنظر الى الافواج التي خرجت من سوق الاسهم بجيوب فارغة وحسابات مجففة، وديون منهكة.

ما تنذر به التخلخلات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن انهيار سوق الاسهم هو نشوء مجتمع الحرمان الذي تنجبه الطفرة الاقتصادية على وقع انهيار سوق الاسهم، فالنقلة النوعية في مستوى المعيشة والدخل الفردي لم تتحقق وليست هناك مؤشرات على حصولها، بعد أن أحبط سوق الاسهم فرص تحقيقها على خلفية النمو الكبير في ايرادات البلاد النفطية. فالزيادة الهائلة في السيولة المالية لم تقترن أو تعكس تقدماً اقتصادياً ولم يجر تحويلها الى مزوّد رئيسي لعملية مشاركة اقتصادية واسعة تفضي الى معالجة المعضلات الرئيسية في استراتيجية التنمية على المستوى الوطني.

ولذلك، وبالنظر الى الاوضاع الاقتصادية الراهنة فإن ما سينشأ عن الطفرة الاقتصادية الثانية أن الطبقة الغنية التي أفادت من الطفرة الاقتصادية الاولى من الامراء والتجار الكبار المتحالفين معهم ستحصد الجزء الاكبر من السيولة المالية المجودة في السوق، فيما تزداد الطبقات الفقيرة حجماً وحرماناً، بعد أن وهبت أموالها الى الطبقة الغنية عن طريق سوق الاسهم. ولا ريب، أن هذا التفاوت الطبقي سيؤدي إذا ماساءت احوال الفقراء وعجزوا عن توفير مسلتزمات حياتهم الى صدام مع من حرمهم، لا فرق بين أن يكون تاجراً او أميراً أو الدولة.

وضعت الحكومة تدابير نظرية لمعالجة مشكلة الفقر، ومنها إنشاء (الصندوق الخيري لمكافحة الفقر)، وانشاء مؤسسة الامير عبد الله بن العزيز للإسكان التنموي، وتخصيص مليارى ريال لمشروعات الاسكان الشعبي، ولكن تلك التدابير مصابة بداء البطء في ظل تحديات خطيرة اقتصادية واجتماعية متسارعة بتداعياتها الامنية والسياسية المدركة. فدراسة استراتيجية مكافحة الفقر من قبل فريق من الاخصائيين الاقتصاديين استغرقت نحو ٣ سنوات الامر الذي أثار تساؤلاً حول دور المؤسسات الاقتصادية الرسمية في السابق عن رصد مثل هذه الظواهر وسبب غياب قاعدة معلوماتية رصينة يمكن التعويل عليها في تشخيص المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدولة، وكم من الوقت سيستغرقه تنفيذ استراتيجية اقتصادية شاملة لمعالجة مشكلة الفقر...؟!!

فمشروع تأهيل الفقراء الذي طرح عام ٢٠٠٣ بات مرشحاً لأن يتفجر بفعل المؤهلين للانضواء في قوائمه، ما لم تقدم الحكومة على رسم استراتيجية وطنية لمعالجة الملف الاقتصادي وفق منظورات تنموية عادلة: توزيع متكافىء للمشاريع التنموية، وضع برنامج التنمية البشرية، وضع ضوابط صارمة على المال العام، رسم خطة دقيقة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية القادرة على استيعاب الايدي العاملة المحلية، فتح باب القروض مع تسهيلات مالية غير مجحفة، تشجيع الفرص الاستثمارية على مستويات فردية وجماعية.

ويعلّق عبد العزيز الفايز على تلك التدابير بالقول (لا يمكن أن تحل هذه الأزمة بمشاريع وأفكار ضيقة في مجالات محدودة، كصندوق معالجة الفقر، أو مؤسسات خيرية لإعانة الفقراء الأمر أكبر من ذلك بكثير، يدخل في جميع البنى التحتية للبلد، السياسية والاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية والعرفية، وبمعنى آخر: (إعادة البناء من جديد ، الترميم لا يجدي نفعاً).

الدوافع والنتائج لتجريد آل سعود والوهابيين الحجاز من آثاره الإسلامية

فكري عبد المطلب

نظر أول: في مركزية الأثر وتابعيه

إذا كانت (الكعبة المشرفة) هي الأثر الديني المركزي، في العقيدة الإسلامية الغراء، على امتداد تاريخها التليد، بوصفها (بيت الله المحرَّم)(١)، فإن كل أثر ديني أو دنيوي يدور في فلكها يصير – بدوره – ممجداً، ومُكرماً لدى أتباع هذا الدين الحنيف، أكان يتصل بسيرة آل البيت النبوي الشريف، أم كان يشهد على فاعلية الموحدين من أبناء هذا الدين، تخليداً لذكراهم في سجل الذاكرة الجمعية، وأرشيفاً غنياً لكل طالب علم ومعرفة من أبناء كل دين وملة.

وجرياً على هذا التقليد، لم يشهد الزمان الإسلامي، طوال عهود دوله المتعاقبة، وحتى قيام الدولة العثمانية، انتهاكاً صارخاً لذلك التقليد، أو انقلاباً فاضحاً عليه، كي يتوقف عنده المؤرخون بالرصد والتحليل، إلا في حالات نادرة – ارتبطت بمستويات عالية من الاحتقان السياسي الإسلامي – في عهدي الأمويين والعباسيين(٢).

ودون ذلك، ظل هذا الأثر – أي (الكعبة) – وتلك الآثار موضعاً للرعاية والإجلال من خاصة المسلمين وعامتهم، إضافة إلى ما استحدثه حكام المسلمين أنفسهم، من آثار عزيزة على نفوسهم حتى اليوم، وباتت مجالاً للتنازع الإسلامي الإسرائيلي إلى اليوم، وفي مقدمتها (المسجد الأقصى) و(قبة الصخرة) في القدس الشريف، حين أمر الخليفة الأموي (الوليد بن عبد الملك) ببناء المسجد والقبة، واللذان كلفا خزانة الدولة جُل إيراد أو (خراج) مصر لسبع سنوات متصلة، رغم كونه الأضخم من بين كل إيرادات الولايات، الموجهة إلى الخزانة الأموية آنذاك.

وعلى الرغم من أن المبادرة الأموية في هذا الشأن لم تكن ببعيدة عن المرامي السياسية لهذه الدولة، في صراعها مع مناوئيها، من أنصار الخليفة / الشهيد (علي بن أبى طالب)، لبسط النفوذ على المقدسات المكية والحجازية، عموماً، بوصفها مصدر الشرعية الأساس بين جموع المسلمين، إلا أن تلك المبادرة حفرت أثراً عميقاً في الوجدان والواقع الإسلامي يندر مقارنته بسواه.

إذ كان لموضع المسجد الأقصى وقبته – ولا يزالا – قداستهما المعلومة، من حيث أولية (القبلة) الإسلامية إلى الأقصى، في عهد النبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم قبل أن يأمر تابعيه بتحويل قبلتهم إلى البيت الحرام بـ (مكة المكرمة) في وقت مبكر من ذلك الزمان.

وقد حفظت (مكة) على مدى عهودها الإسلامية وحتى عشية قيام الدولة السعودية الأولى (أواخر النصف الأول من القرن الثامن عشر) كل أثر لسيرة النبي وآله وصحبه، ومن والاهم وتبعهم، لأكثر من ألف ومائتي سنة، والتي اشتملت على(٣):

* أجزاء من البيت الذي ولد به النبي، بعد تدمير أغلبه على يد أحد الموجات العسكرية.
* مقبرة المعلا، وتضم رفاة العديد من أهل البيت والصحابة، كقبر السيدة (خديجة)، ووالدة النبي (آمنة بنت وهب)، ومثوى (أبي طالب) عم النبي ووالد الخليفة (علي)، وكذا مثوى جدي النبي (عبد المطلب) و(عبد مناف)، بالإضافة إلى ما ضمته هذه المقبرة من رفات المئات، من أهل العلم والدين والتقى والمتصوفة، والأمراء والتجار، وما دون ذلك من عامة المسلمين(٤).
* الاسطوانة الرخامية، التي شيدها (عبد الله محمد المهدي)، سنة ٦٧ هـ، لتكون علماً للطريق الذي سلكه النبي، إلى (الصفا)، بعد انتهائه من الطواف كي يقتدي به كل حاج ومعتمر.
* عمود من الرخام، داخل رواق الحرم المكي، من الناحية الجنوبية، والذي شيده (المهدي)– أيضا – بغية توسعة الباب الأوسط من الحرم، بعد أن ضاقت الطرق إلى (الصفا)، ويظهر على العمود نقش بديع من صنع أهل (الكوفة).
* المحيط الدائري الأول لـ (الحرم)، والذي كان يضم أقدم آثار توسيعه، بما فيها التوسعة العثمانية والأموية والعباسية، بنقوشها التاريخية المتعددة.
* آثار بيت أم المؤمنين وأولى زوجات النبي، السيدة (خديجة)، والذي ضم الغرف الخاصة بعبادة النبي، واجتماعاته بالصحابة الأوائل، وميلاد كريمته (فاطمة الزهراء) وعقيلة الخليفة (علي بن أبى طالب)، فيما بعد.

كما استمرت (مكة) – إلى ما قبل مائة سنة – أمينة على جغرافيتها الطبيعية والتاريخية، بجبالها وأوديتها وآبارها.. الخ.

بينما حفلت (المدينة المنورة) بآثار لا حصر لها، مثل(٥):

* مقابر تضم رفات والد النبي، وأخرى تعرف بـ (البقيع)، تضم رفات الأئمة من آل البيت مثل الإمام (الحسن بن علي بن أبى طالب) و(علي بن الحسين زين العابدين) و(جعفر الصادق)، و(محمد بن على الباقر)، إلى جانب رفات (فاطمة بنت أسد)، والدة الإمام (علي بن أبى طالب) و(إبراهيم) نجل النبي، و(العباس بن عبد المطلب) عم النبي، وعمتاه (عاتكة) و(صفية)، وبناته (زينب) و(أم كلثوم) و(رقية)، ومرضعته (حليمة)، وزوجاته، فضلاً عن رفات مئات الصحابة والصالحين الذين ضمتهم هذه المقبرة.
* الخندق الذي احتفره المسلمون، من حول (المدينة)، استعداداً لغزوة (الخندق) الشهيرة.
* مساجد : (سلمان الفارسي) و(الشمس) و(ذي النفس الزكية) و(المائدة)، وقد شهد الأخير موقعة تلقى النبي وحي سورة المائدة، إلى جانب مسجد (ثنية الوداع) الذي يضم ثنايا النبي التي كسرت أثناء موقعة (أحد).
* بيوت : (بني هاشم).
* سقيفة (بني ساعدة).

وفى حصر آخر، يذكر المؤرخ المصري الشهير (الجبرتي)، في تاريخه – والذي عاصر فترة الدولة السعودية الأولى – أن (سعود الكبير) استولى على سجاد (المسجد النبوي) وقناديله المذهبة، ثم ادعى أنه باعها وصرف حصيلتها على الفقراء (...)، بيد أن باحثا مصريا معاصرا يؤكد أن أتباع (ابن سعود) تناهبوا كنوز المسجد، المحفوظة به، مثل (تاج كسرى)، ملك (فارس) – الذي كان أحد غنائم المسلمين في معركة (القادسية) مع الفرس – وسيف الخليفة العباسي الشهير (هارون الرشيد) (٦)، في إطار عمليات التهديم والإهلاك التي أنزلوها بالأضرحة والمقابر الإسلامية، حتى تحولت إلى أطلال تحترق بها نفوس المسلمين حسرة وألما.

ويُعد كتاب (الشرف الأعلى) للمؤرخ المكي (جمال الدين الشيبى) – الذي وضعه في القرن الخامس عشر الميلادي – أحد أبرز المدونات التاريخية، حول الآثار المكية، حتى ذلك الوقت، والذي رسم المؤلف – من خلاله –

منهجاً جديداً، مع معاصره (تقي الدين الفاسي)، يقوم على توظيف الكتابات المنقوشة، على شواهد القبور، في عملية التدوين، وجعل المصادر الأدبية الأخرى مساندة لتلك الكتابات، فعُد – بذلك – أحد رواد دارسي الكتابات الإسلامية المنقوشة، على شواهد القبور(٧).

وقد عزا (الشيبي) أسباب إقدامه على هذا العمل بالقول:

(فقد خطر لي أن أكتب في هذه الأوراق بعض ما قرأته على القبور بمقبرة مكة المشرفة المسماة بالمعلا، أو ما قدرت عليه، فإن في ذلك تخليد ذكرهم، وأسمائهم، وحفظ وفياتهم، والترحم عليهم وقت الوقوف على ذلك، والاتعاظ بحالهم إلى غير ذلك من الفوائد مثل شعر غريب فيه ذكر الموت، والإشارة إلى الفراق، وذكر التوجه إلى دار التلاق، والله تعالى هو المسئول أن يثبت على ذلك، وأن يجعلنا ممن اتعظ بالموت وأيقن بما هنالك، وسهل عليه سلوك تلك المسائل فهو العليم بجميع الأمور، والمطلع على ما في الصدور سبحانه لا إله إلا هو تقدس وتمجّد وتعزّز)(٨).

وقسم (الشيبي) كتابه إلى قسمين: الأول يحتوي على مسائل متعددة، ومعلومات متنوعة، تشمل التعريف بالموت، واشتقاق لفظه، وذكر القبر، وأسمائه، والأشعار التي تحمل لفظ القبر، ومعانيه المختلفة، وغير ذلك من المسائل والمداخل، التي أطلق على كل منها اسم فائدة، ومنها : كل قتل موت، وإن لم يكن كل موت قتلاً، لو حفر الإنسان له قبراً في حياته، هل يصير أحق به من غيره؟ وما حصل للأنبياء عند الموت من معالجة سكراته، ومن مقاسات شدائده، وفيمن عاش بعد الموت، وفزع الأغنياء (من الموت)، وشهوة الفقراء (له)، وفيما يستحب من رفع القبر شبرا، ولو بالحصى والحجارة ليُعرف، وتجصيصه مكروه، وفي احترام القبر كما لو كان صاحبه فيه حياً، ولا يجوز نبش القبر إلا أن ينمحي (يمَّحى)، ويبلى أثره، ويصير تراباً(٩).

كما سلك المؤلف في تناوله لمقابر الشخصيات، التي اختار أسماءها – في الجزء الثاني من كتابه – طريقة منهجية محددة، فبدأ بتحديد مكان الحجر، ونوع الخط الذي كُتب به، وحالته، ثم يورد النص المكتوب على وجه الشاهد، وعلى جانبيه إن وجد، مبتدئاً ذلك بالبسملة، ثم بآية أو أكثر من القرآن الكريم، وأحياناً بصور استهلالية أخرى، من أدعية مأثورة، أو أبيات شعرية، ثم اسم المتوفى مسبوقاً بسلسلة طويلة من الألقاب والكنى، ثم الترحم عليه، وتاريخ وفاته، والصلاة على النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – وطلب الرحمة لمن ترحم عليه، أي على صاحب الشاهد، ويلي ذلك الترجمة للمتوفى استخرجها من أمهات الكتب التي عنيت بترجمته ذاكراً صفته، ومهنته، والبلد المنسوب إليه، واشتقاق اسم ذلك البلد، وشهرته، ونماذج من شعر المترجم له، إن كان شاعراً، ونثره، إن كان ناثراً، ونماذج مما قيل فيه من شعر المديح، وما يتصل به، وذاكراً المشهورين من أفراد أسرته، أو من القبيلة أو العشيرة، أو البيت المنسوب إليه، كما أن المؤلف الشيبي كثيراً ما يربط تاريخ وفاة المترجم له، أو تاريخ ميلاده، وغير ذلك من التواريخ المتصلة به، بالأحداث المهمة التي تصادفه، أو تتزامن معه، استناداً إلى مصادر جمة كانت متاحة للمؤلف، في زمانه، وبعضها – اليوم – في حكم المفقود، وهنا مكمن الفائدة من هذا الكتاب، القيم المتفرد في موضوعه، وفي المنهج الذي اتبعه فيه مؤلفه، بحسب وصف باحث سعودي معاصر(١٠).

إذ تضمنت الشواهد – التي استند إليها المؤلف – تنوعاً ثرياً من الصيغ الاستهلالية، التي تستهل بها النصوص المدونة، على بلاطات تلك الشواهد، فبعضها آيات مختارة – بعناية – من القرآن الكريم، وقليل، منها أدعية، مستوحاة من القرآن الكريم، ومن الحديث النبوي، وبعضها من عيون الشعر، الذي يناسب المقام، مثل:

أضحى بفقدك ركن المجد منهدم
والعلم بعدك عز الدين منثلم
والفضل والجود والمعروف كلهم
ماتوا لموتك والإحسان والكرم
من للشريعة والفتوى إذا عجزت
أولو العلوم وعن إدراكها فحموا
من للقضاء ومن للحكم بعدك يا قا
ضي القضاة ومن للحق وملتزم(١١)

وقد اشتملت أسماء المتوفين الذين يشكلون المادة الرئيسية لها الكتاب على سبيل المثال كل من : داعي أمير المؤمنين اليمني (أبو حمير سبأ بن أبي السعود بن الزريع بن موسى الكرم الهمذاني)، والدة الملك (اليمني) (المنتخب)، المسماة (علم أم منصور بن فاتك)، الإمام (زين الدين عبد الغني السبكي الشافعي، قاضي القضاة بالديار المصرية)، عز الدين بن عمر بن عبد العزيز بن جماعة الكناني، شيخ الحرمين عفيف الدين أبو الظفر منصور بن أبي الفضل بن سعد البغدادي، إمام المالكية بالحرم الشيخ الفقيه (خليل بن عبد الرحمن بن محمد بن عمر)، وغيرهم ممن تولوا مشيخة الحرمين، ومسئولية الافتاء باسمهما(١٢).

نظر ثان : في وحدانية السياسة والمذهب

ولا ريب في أن ذلك الكتاب / الوثيقة يمثل شاهداً حياً على ما كانت تحويه وتمثله أحد أبرز الآثار الإسلامية، بل والإنسانية، وهي (مقبرة المعلا)، الذي جرى تدميرها – هي وغيرها من الآثار، التي أشرنا إليها أعلاه – على يد سدنة الدولة السعودية الأولى (١٧٤٤م ١٨١٨م)، والثالثة (١٩٠٢ – ..)، من أتباع جماعة (ابن عبد الوهاب)، ضمن تحالفهما الممتد إلى اليوم.

وككل حركة دينية مذهبية وشمولية تستقوي بالسلطان السياسي، وككل سلطان سياسي أفلوي يبحث لنفسه عن خطابات أيديولوجية تتيح له فرص التمكين لسلطانه، وجد (ابن عبد الوهاب) غايته عبر سلطان (ابن سعود) ووجد الثاني غايته عبر الأول.

فباسم وحدة الدين لدى الأول، وباسم وحدة الدولة لدى الثاني، أطلق (ابن سعود) يد (ابن عبد الوهاب)، الذي قال (بدوارس القبور والآثار) (١٣)، بوصفها بدعة وخروجاً على الإسلام، وهي الدعوة التي انتشرت في مرحلة بدأ فيها وكأن الناس خرجوا من صافي إيمانهم بالله، واستبدال الحقائق بالظواهر، لكن سرعان ما انغلقت هذه الدعوة على نفسها، وتحولت من دعوة للإصلاح في عيون مريديها وفي ظرف تاريخي محدد، إلى سلاح ديني بيد أسرة (آل سعود) تشهر الدين في وجه معارضيها السياسيين، وتستخدمه لتبرير استمرارها وحكمها، وكأنها جزء لا يتجزأ من الإسلام (١٤).

والذين تابعوا مسيرة (الوهابية)، وبخاصة في مرحلة الدولة الثالثة، التي بدأت بـ (عبد العزيز) يستطيعون أن يلمسوا دور الدين في تثبيت حكم الأسرة، أكثر من دور الدين في تثبيت الإيمان (١٥). إذ حققت قوات (الإخوان الوهابيين) لـ (عبد العزيز) السلطة، ووفرت له أسباب التوسع، وما أن أيقن أنها صارت قوة مستقلة، خطرة، وأثارت له المتاعب مع جواره، حتى ضربها، وأعانه الانجليز على ذلك أي عون(١٦).

ومع ذلك فقد ظلت عقيدة هؤلاء (الأخوان) تقود السلطة، فعلياً، بعد أن رأت السلطة السعودية في تلك العقيدة عوناً لها وتثبيتاً لحكمها، وإشهاراً لقوتها وعصبية رجالها في وجه خصومها، ولكنها ظلت – كذلك – تمسك بزمام هذه الجماعة، وتروضها، كلما خرجت أو استشرت، كي تُقصر مهمتها على دعم النظام (١٧)، لا أكثر.

بيد أن اللافت، أن عقيدة الوهابيين شكلت نواة مركزية لتيار (الإسلام السياسي)، وقويل ما تفرع عنها من حركات أخرى، بالرعاية السعودية والدولية، إلى أن بلغ (الخطاب الوهابي) حدود المؤسسة الأزهرية، وغيرها من مؤسسات العلم الإسلامي، في غير قطر، بعد أن شحب خطابها، ونالته علل الجمود والأحادية الفقهية، حتى صار (الخطاب الوهابي) معزوفة أساسية في خطابات لفرق ومؤسسات متخلفة تعمل ضد كل ما يتصل بالفكر العصري ومنجزات الحضارية، من علوم وفنون، إلى حد (إزالة آثار الإسلام في أرضه الأولى، مُنهية بجهلها، وبقصد من هو خلفها، حُقباً كثيرة من تطور الإسلام ورموزه الغنية) (١٨)، وهو ما حمل معارض سعودي، في تسعينات القرن المنصرم على وصف ما جرى بأنه (هدم

للإسلام) (١٩)، وإلى اتساع الحملة الإعلامية والسياسية، من جانب المعارضين السعوديين خارج المملكة، لأجل حماية ما تبقى من الآثار الإسلامية في (الحجاز) من الهدم (٢٠)، ودخول صحف غربية، على خط الحملة، والتي تحدثت عن تدمير العمارة الإسلامية ليحل محلها (حضارة الكونكريت) (٢١)، في عشية إقدام ملك السعودية (فهد بن عبد العزيز) على هدم بيت النبي – ص – ومحو المحيط الداخلي (للحرم المكي)، بما يتضمنه من نقوش وآثار، يمتد عمرها على مائة وألف عام، باسم توسعة الحرم.

وكان أحد اسلاف الملك فهد قد سبقه في النيل من أغلب هذه الآثار، بمساندة أتباعه من الوهابيين، إلا أن الدولة العثمانية أعادت تعمير وتشييد ما جرى هدمه في (مكة) و(المدينة)، ومنها (الأضرحة) والمساجد، بعد تدمير دولة (ابن سعود) في العام ١٨١٨م، على يد الحاكم العثماني لـ (مصر)، آنذاك (محمد علي).

وكما أدت توسعات الأب (عبد العزيز) لـ (الحرم) في عشرينات القرن الفائت إلى اختلاط النشاط التجاري بالنشاط الروحي حتى ضاق الحجاج ذرعاً به، أدت توسعات شبله الملك فهد، في تسعينات نفس القرن، إلى تجريد (الحرم) من تاريخه الحضاري المسلم، والتضييق على الحجيج، في ضوء الحوادث الدامية المتتالية، طوال السنوات التي تلت هذا التوسع، وحتى اليوم، بحيث صارت تلك التوسعات – بقديمها وجديدها – عملاً عشوائياً ومنهكاً لقاصدي فريضة الحج، ناهيك عن طمس الخصوصية التاريخية والثقافية لـ (مكة) و(بيتها المحرم)، على نحو ما فصلته باحثة سعودية معاصرة (٢٢)، خلال الاحتفال باختيار (مكة)، عاصمة ثقافية في العام ٢٠٠٥.

وكما أدى عدوان الأب (عبد العزيز) ومناصريه من الأخوان الوهابيين على الآثار الإسلامية المكرمة، في ذلك الوقت، إلى استنكار جمهرة المسلمين في مختلف الأقطار، وإقدام الحكومات على إعلان الاحتجاج الرسمي، مثل (مصر) – التي امتنعت عن إرسال الحجاج – بينما أقامت (إيران) مراسم الحداد، ووجه مسلمو (الهند) برقيات الاحتجاج (٢٣).. أدى عدوان الملك فهد، المدعوم من نفس فئة مناصري أبيه، إلى استياء إسلامي واسع النطاق، وإن وقع في ظل أغلبية من الحكومات الإسلامية الصامتة! هذه المرة.

وكانت النتيجة في عهد (عبد العزيز) أن فرض كل من مؤتمري (مكة) عام ١٩٢٦، و(الرياض) عام ١٩٢٧، المذهب الوهابي – إن جاز وصفه بذلك – على أتباع المذاهب الأخرى، وعبر حملات إعلامية وتثقيفية وضغوط إرهابية قمعية وإغراءات وتطميعات مادية، مما خلق حالة من العداء المذهبي والتعصب الطائفي المقيت، لا شبيه له في أي بلد إسلامي آخر (٢٤)، بينما جرى استغلال موسم الحج للترويج لذلك المذهب، عبر طبع الكتب التي تبشر به، وتندد بالمخالفين له، إلى أن تمكن الخطاب الوهابي (من احتكار مواسم الحج، وبعد أن حالت السلطة السعودية بين شيوخ المسلمين من أتباع المذاهب الأخرى، وبين بسط رؤاهم خلال هذه المواسم، بينما لم يكف المرشدون الوهابيون عن تحريم الاقتراب من ضريح النبي – بناء على فتوى ابن تيمية المثيرة للجدل.

نظر ثالث : في شيوع الخطاب الوهابي

وكان من نتيجة ذلك، في عهود خلفاء (عبد العزيز) – وخاصة منذ الطفرة الهائلة في أسعار النفط، في السبعينات، من القرن الماضي – أن شاع الخطاب الوهابي وتمدد في طول وعرض العالم الإسلامي، ووجد موالوه ومناصروه المنظمون، بين عامة الناس وخاصتهم، من حركات باسم إسلام سياسي ودعاة تقليديون في رداءات مستجدة، ودعاة مستحدثون في رداءات مُقلدة، ولسان الجميع ينطق بقطعية التحريم الإسلامي للفنون، بقديمها وحديثها، كأحد الثمار المرة لخطاب الوهابيين ومسلكهم المناوئ للآثار الإسلامية، التي تقع في قلب الأصيل الإبداعي في فنون العمارة، حتى بات كل ما ينتمي إلى هذا الفن، من نحت وصور مجسمة، أمراً مستنكراً، استناداً إلى مفهومها المبكر، في الدعوة الإسلامية إلى التوحيد، بين وثنيي شبه جزيرة العرب، وهو أمر يطمس أربعة عشر قرناً من الزمان الإسلامي، حضارة وعلماً وإيماناً، ويرتد بها إلى سابق عهده الأول، حيث (الفئة المؤمنة) بين الوسط الوثني، ولكن، هذه المرة بين (الفئة الوهابية)، ومن والاها، والفضاء الإسلامي، المتعدد المذاهب والمشارب والأنظار، ليصير الأمر إلى أحادية مذهبية وهابية متجبرة، تعادى كل من لا يواليها، بعد أن جردته من الانتساب إلى أصل الدين، الذي جردته – بدوره – من آثاره، بوصفها – ويا للمفارقة – معادية لهذا الدين، إلى حد إقرار مفتي مصر الراهن علي جمعة بهذه المشروعية المصطنعة (٢٥)، بعد أن كانت حركة (طالبان) في (أفغانستان) قد أقدمت – قبل سنوات – على تدمير تماثيل (بوذا)، في أراضيها، رغم كل الوساطات الإسلامية والدولية لثنيها عن ذلك الفعل.

وبذلك تجاوز (الخطاب الوهابي) فضاءه المكاني إلى فضاء مترامي الأطراف، ليرتد بمواليه الكُثر إلى روح (الاعتصام بالقديم التي تتشبث بآلية جامدة للذاكرة، وتقلص الحياة إلى أشكالها البدائية) (٢٦).

ويبدو أن اشتعال الخصومة بين الإبداع والتعلق بالقديم الموهوم – بفعل هذا الخطاب – داخل العالم الإسلامي قد تزامن مع ما آل إليه من إحباط وعجز عن إعادة البناء، منذ عقود، ومع زحف أنماط الحياة الريعية والاستهلاكية، بسطوتها على الأفراد والجماعات، حتى استلب ما لديهم من بداهات الأشياء ومنطق الأمور، فصاروا كيانات صماء، عاجزة، لا تدرى من أمرها ومن أمر ذاكرتها الإسلامية المتواترة شيئاً، وفي مقدمتها (القرآن الكريم)، نفسه، الذي يستخدم أساليب التصوير الفني، كما يذهب الكاتب الإسلامي (سيد قطب) وهو تصوير يجري عبر طرق تشمل التشخيص بواسطة التخييل والتجسيم، لذا يخلع (القرآن) – أحيانا – الحياة على الأشياء الجامدة، ويلجأ – أحياناً أخرى – إلى الصور الحسية والحركية، للتعبير عن حالة من الحالات، أو معنى من المعاني، إلى جانب دور الإيقاع الموسيقى في (القرآن)، وهو متعدد المعاني، ويتساوق مع الجو النفسي، ليؤدى وظيفة أساسية في البيان، حيث لا يرد المعنى الفعلي العام في القرآن، بطريقة تقريرية، بل يتوهج بصورة متعددة، لتشع في نفس القارئ إحساساً وتأثيراً، يتغلغل إلى كل جنبات الكيان والوجدان، فيرهف ويرق(٢٧): (وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع) (٨٣ – المائدة).

نظر رابع : في أصول التطور العقائدي

نحن – إذن – بصدد إيمانين متعارضين يعكسهما قول (سيد قطب) الآنف الذكر وأقوال (الوهابيين) وذلك فيما يتصل بالنظر الإسلامي إلى دور الإبداع الفني في تثبيت الإيمان، من عدمه. وتبدو أقوال (قطب)، السابقة، قريبة – إلى حد كبير – من العلوم التي اختصت بدرس التطور العقائدي للإيمان، حيث ينقل أحد الاختصاصيين الفرنسيين في هذا المجال، وهو(شار جنيبيرت)، عن (أوجست ساباتييه) قوله : (إن استيقاظ المشاعر يسبق في حياتنا دائماً استيقاظ الفكر)، ذلك أن الدين – كما يقول جنيبيرت – يُحس ويعاش، قبل أن يكون فكراً، ولهذا ليست العقائدية هي التي تنظم الإيمان وتحكمه، بل إن الإيمان هو الذي تتولد عنه العقائد (٢٨). ويضيف: (نعلم أن كثيراً من العقائد تتولد أثناء صراعات الإيمان، وأنها، من بعض الوجوه تحمل طابع الإمكان، وأنها تحبس نفسها، إن صح التعبير، في الصيغ التي تمليها الظروف) (٢٩).

صيغة (العقيدة الوهابية) هي – إذا – بنت ظروفها التي تواءمت مع الجو العقلي والأخلاقي الذي تحتم عليها أن تحيا فيه، وهى أجواء البادية (النجدية)، بوحشتها وقسوتها وجفاءها، مقارنة بأجواء (الحجاز) المدنية الباذخة، وفسيفساءها الإبداعي والثقافي والحضاري، وهو وسط لا تجد فيه هذه العقيدة أي ارتباط لها به، حيث يرفضها الحس المشترك، وحينئذ فإنها تتجمد، غير أنه يمكنها، ولفترة محدودة، أن تتعزى بتصور أنها قادرة، وحدها، على الصمود ومجابهة كل شيء، وهو تماسك يصفه

(جنيبيرت) بأنه تماسك مهيب، لكنه غير مُجدٍ، إذ تكون عوامل الموت قد تسربت إليها، وليس مهماً، بعد ذلك، تقدير الوقت اللازم لاختفاء آخر مظاهر الحياة في جسدها الخامد، ولا معرفة الساعة التي يختفي فيها آخر رجل يستمد منها شجاعته وعزاءه وآماله (٣٠). وهو أمر يلحظه المراقب لمأزق (الخطاب الوهابي)، كما يتبدى داخل المملكة، عبر حملات السلطات السعودية، أمنياً وإعلامياً، ضد العناصر والأفكار الوهابية، أو خارجها، عبر ما يسمى الحملة العالمية ضد الإرهاب. وبخلاف تلك العالمية، لا تمثل الحملات السعودية جديداً في هذا الشأن، حيث استهدفت كسابقتها الاحتواء لا الانقلاب على (الوهابية).

بيد أن العقائد المتهالكة والمحطمة – كـ (الوهابية)، بعد انهيار الدولة السعودية الأولى، أو بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ – لا يكون مصيرها العدم، لأن الفكر الإنساني الذي أوجدها لا يتحلل من تبعاتها، تحللاً تاماً، إنه سرعان ما يتناولها مرة أخرى، ويدخل عليها بعض التعديلات، ثم يسلكها في نظام جديد، ويدخلها – بذلك – ضمن بناء ديني آخر (٣١)، وهو ما تسرب إلى بعض أوجه الخطاب الأزهري التقليدي، وذلك فيما يتصل بمشروعية الفنون، أو حدود الحرية التي تقف عندها، وهو الغطاء الذي كان يخفي إما خطيئة الصمت، أو ذنوب التواطؤ على الجُرم السعودي – الوهابي تجاه الآثار الإسلامية في (الحجاز)، والتي يظل الحفاظ عليها جزءاً عزيزا – ليس فقط – من الإيمان الإسلامي، بل من تراث الإبداعية الإنسانية، شاء الكارهون لها أو نددوا.

وإذا نظرنا إلى الذين يستريبون من الفن بذرائع دينية، لألفينا الكثير منهم يرتعدون – فرقاً – من حرية التفسير والاجتهاد، ويتجمدون عند الحرف، خشية ما تؤدي إليه الحرية من تحطيم عالمهم المستقر، الذي يجدون فيه الأمن والنفوذ، فكأنهم يمثلون فرقة من (الكهنوتية الشمولية) – إن أبيح ذلك التعبير – تشغب على كل من يحاول الإفلات من سطوة تفسيراتهم الجامدة، أو ممن يجعلون من الدين أداة بطش وترويع ليستمدوا منه سلطانه، أو ممن يخشون على أنفسهم من الفتنة والتفكير، فيسمرون أقدامهم حيث تقف عقولهم، ويتدثرون بما يحجبها عن التأثر بأية مشاعر أو أفكار، أو ممن اتخموا في شبابهم بالآثام والخطايا، ثم يحاولون التكفير عما اقترفوه باتخاذ مواقف متطرفة من مهنهم السابقة، أو ماضيهم القديم، أو ممن تسطحت عقولهم، بفعل الجهل، بكل شيء، وضمرت تجاربهم، فلا يسيغون إلا ما يتملق جهلهم وضيق أفقهم (٣٢).

ولا ريب في أن حال هؤلاء أو أولئك يتعارض مع دور العمل الفني الذي يتميز بشحذ قدرات الإنسان على إنتاج أشكال جديدة، دون أن يكون منافساً لغيره من المجالات، فيهدى أصحاب المجالات الأخرى، من خلال تلك الأشكال الجديدة إلى اكتشاف الينابيع النضاحة للحياة، والإمكانات الثرة للوجود، ويلفتهم إلى قدراتهم الواعدة لإعادة النظر وتعديل المسار، تمهيداً للتقدم في مجالاتهم خطوات أبعد وأفضل (٣٣).

أما ما يخالف ذلك من فنون هابطة أو رديئة فإنها لا تدرج ضمن معايير الفن، التي تبرز (فاعلية الإنسان في كل مجالاتها، على الأرض المحايدة للسديم المتجانس (٣٤)، ومن ذلك عمارة الفن الإسلامي، في قديمها وحديثها، التي نالت – ولا تزال – من التعريض، الكثير على يد (آل سعود) والوهابيون ومن والاهم في العالم الإسلامي.

هوامش ومصادر

١ – القرآن الكريم، سورة (إبراهيم)، الآية (١٧).

٢ – انظر في ذلك المصادر التاريخية القديمة والحديثة حول واقعة محاصرة (الكعبة) وضربها بالمنجنيق، حتى تصدعت جدرانها، من جانب الجيش، الذي قاده (الحجاج بن يوسف الثقفي)، بأمر من الخليفة الأموي (عبد الملك بن مروان)، وما ترتب على ذلك من انتهاك حرمتها، وقتل (ابن الزبير) – الذي كان قد لاذ بحرمها – إلى حد التمثيل بجثته، في باحتها (!) ثم نزع (الحجر الأسود)، من مكانه المهيب، بأركان (الكعبة)، على يد أخر القادة العسكريين لدولة (القرامطة)، وهو (أبو طاهر القرمطي)، في عهد العباسيين، وذلك قبل أن تشهد (الكعبة)، بعد نحو ألف سنة واقعة انتهاك حرمتها، وتحويل باحتها إلى ساحة حرب، بين قوات الأمن والجيش السعودي والمعتصمين بـ (البيت المحرم)، بقيادة (جهيمان العتيبى)، عام ١٩٧٩، ولمزيد من التفصيل انظر كتاب : رفعت سيد أحمد – رسائل جهيمان العتيبى: قائد المقتحمين للبيت الحرام، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٤، وكذلك بحث : علي أبو الخير – تدويل الأراضي المقدسة في الحجاز: بين التأويل السياسي والتنزيل الديني، مركز يافا للدراسات والنشر، القاهرة ٢٠٠٦.

٣ – الغادرى، نهاد – مجلة (سوراقيا)، لندن، ٦ يوليو ١٩٩٢، ع ٤٦٤، نقلاً عن مجلة الجزيرة العربية، لندن، يوليو ١٩٩٢، ع ١٨.

٤ – الشيبى، محمد بن على، الشرق الأعلى في ذكرى قبور مقبرة باب المعلا، مخطوطة (مكتبة الشيخ عارف حكمت بالمدينة المنورة، رقم ١٢٩ تاريخ، ص ٣٢.

٥ – الغادرى، نهاد، مصدر سابق.

٦ – انظر: على أبو الخير، بحث سبق الإشارة إليه.

٧ – الزيلعي، أحمد بن عمر، فصلية جذور، جدة، ع ٢٠، ج٢٠، مج ٩، ص٢٣.

٨ – الشيبى، محمد بن على، مصدر سابق، ص١.

٩ – الزيلعي، أحمد بن عمر، مصدر سابق، ص ٣٢، ص ٣٣.

١٠ – نفسه، ص ٣٤، ص ٣٥، ص ٣٦.

١١ – نفسه، ص ٣٦، ص ٣٧.

١٢ – نفسه، ص ٣٩، ص ٤٠، ص ٤١.

١٣ – الغادرى، نهاد – مصدر سبق ذكره.

١٤ – نفسه.

١٥ – نفسه.

١٦ – نفسه.

١٧ – نفسه، ص ١٨.

١٨ – نفسه.

١٩ – نفسه، ص ١٧.

٢٠ – انظر: مجلة الجزيرة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

٢١ – انظر: الديلى تلغراف البريطانية، لندن، ع ٦ يوليو ١٩٩٢.

٢٢ – انظر: نواب، عواطف بنت محمد يوسف، فى بحثها المعنون : (مكة المكرمة بين التاريخ والواقع) ، مصدر سابق، ص ٢٣، ص ٥٤ـ٥٦، حيث تشير إلى أن الشعاب المتفرعة من وادي (إبراهيم)، الذي يحيط بـ (مكة) مثل شعاب (عامر) و(بني هاشم)، أو (سوق الليل) قد اندثرت، بفعل توسعة ساحات (الحرم)، بينما جرى شق شعب (أجياد الكبير والصغير) بالأنفاق، وما اقترن بذلك من توسع في بناء الفنادق والأبراج الضخمة.

٢٣ – انظر: على أبو الخير، مصدر سابق.

٢٤ – انظر: الصفار، حسن موسى – افتتاحية مجلة الجزيرة العربية، لندن، سبتمبر ١٩٩٢، ع ٢٠، ص٦.

٢٥ – راجع في هذا الشأن الفتوى رقم (٦٨)، التي أصدرها مفتى الديار المصرية (د. علي جمعة) بتحريم اقتناء التماثيل، والتي تتعارض مع فتاوى واجتهادات إسلامية شهيرة، كتلك التي أعلنها شيخ الأزهر الإمام (محمد عبده)، قبل أكثر من مائة سنة، على شيوع (الخطاب الوهابي).

٢٦ – قنصوة، صلاح – الدين والفكر والسياسة، مكتبة دار الكلمة، القاهرة ٢٠٠٣، غير محدد رقم الطبعة، ص٧٧.

٢٧ – نفسه، ص١٠٤.

٢٨ – انظر : جنيبيرت، شارل – تطور العقائد – ترجمة وتقديم وتعليق : د. محمد محمد حسانين، القاهرة ١٩٩١، طبعة خاصة، ص٢٢٧.

٢٩ – نفسه.

٣٠ – نفسه، ص ٢٦ـ٢٧.

٣١ – نفسه، ص٢٧.

٣٢ – قنصوة، صلاح – مصدر سابق، ص١٠٥، بتصرف.

٣٣ – نفسه، ص١٠٤.

٣٤ – نفسه، ص ١٠٣.

الشرطة الدينية، المطاوعة، رجال الهيئة

معاناة مجتمع ومصدر بقاء الدولة

الهيئة تداهم وكراً للدعارة.. الهيئة تقبض على مشعوذات.. الهيئة تداهم مطعماً يرتاده الشواذ.. الهيئة تقتحم بيتاً في حي وبداخله كميات من الخمر والحشيش.. الهيئة تحتجز عمال أجانب لا يلتزمون بقرار إغلاق المحال التجارية في أوقات الصلاة.. الهيئة تلقي القبض على شبكة عصابة من الاحداث.. الهيئة تعتقل.. تضرب.. تجلد.. هي كل ذلك، وفوق ما يخطر في البال.

فتحت ملفاً مرئياً بعثه لي أحدى الاصدقاء يحتوي على مشهد بالغ الاثارة، التقطته إمرأة من سيارة مليئة بالنساء وهن يصرخن بأنفاس متقطعة ومذهولة لفريسة وقعت في يد رجال الهيئة.. بصوت يبعث على الفزع، تصايحت عائلة الشاب وهو بين أيدي رجال الهيئة وقد انهالوا عليه ضرباً وعصراً، ثم دفعوا به بقوة الى داخل سيارة الجيب، وتحديداً في الموقع المخصص للحقائب، وفيما صرخت إمرأة من داخل السيارة في هؤلاء بأن من وجدتموها معه هي أخته، ولكن ضاع صوتها في الهواء فقد أنهى رجال الهيئة مهمتهم البطولية واقتادوا الفريسة إلى أحد مكاتبهم فيما بقيت أخت الشاب وأفراد عائلته يبكون وهم يدعون ويشتمون هؤلاء الرجال الذين بدوا في حالة هستيرية، وكأنهم قد ألقوا القبض على زعيم شبكة عصابة، في مشهد لافت أمام المارة الذين تجمهروا على مسافة احترازية خشية الوقوع في قبضة هؤلاء الذين هبطوا كمخلوقات عجيبة من كوكب آخر للاقلاع بضحيتهم.

صورة تكاد تكرر نفسها يومياً في مختلف مناطق السعودية، حيث تكمن سيارات تابعة للشرطة الدينية المعروفة بـ (هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر) والتي تمتد مظلة صلاحياتها الى مجالات خارج الاطار التنظيمي لعمل الهيئة، حيث يصبح المجتمع بأسره خاضعاً تحت سلطة رجال هذه المنظمة التي ليس هناك ما يحد من سلطتها المضطردة. لايحول دون إلحاق الأذى النفسي والبدني بالضحايا سوى خطاب اعتذار يصيغه متقنون لفن حياكة العبارات الدينية المطرّزة بآيات قرآنية وأحاديث نبوية تحثّ على العفو عن المسيء، والصفح عن المخطيء بلا قصد.. وكان من صاغ هذا الخطاب الاعتذاري التبريري أولى بتطبيق هذه المبادىء الاسلامية الكبرى على نفسه وعلى من يضطلع بمهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بدلاً من إشاعة الهلع في قلوب الناس الذين يؤخذون على الظنة والشبهة دون مراعاة لضوابط قانونية ودينية واجتماعية.

مازالت حادثة مقتل ١٥ فتاة في مارس ٢٠٠٢ حاضرة بسطوة وتبعث على الأسى والحنق من تصرفات المنسوبين للمنظمة الدينية الذين منعوا ٨٠٠ طالبة من الهرب من مدرسة في مكة المكرمة، بل قام بعضهم بضرب الفتيات لمنعهن من مغادرة المدرسة التي كانت تلتهمها النيران بحجة أنهن لم يرتدن العباءة، بل منعوا رجالاً آخرين من مساعدة التلميذات وحذروهم من أن (مس الفتيات يعتبر ذنباً)!!

كثيرة هي أخطاء هذه المنظمة الدينية،

> **رجال الهيئة يضعون أرجلهم في جبهة الأمن كما يضعونها في جبهة الدعوة، والمرسوم الجديد يغوّل دورهم في المجتمع**

وضحل هو منسوب وعي رجالها، وعبثية هي إجراءاتها، حيث لا يتم احتواء الاخطاء الا بعد أن تركت الكدمات واللكمات بصماتها السوداء على وجوه الضحايا. ولكل هؤلاء تجارب مماثلة من حيث ظروف التوقيف، وطريقة المعاملة، وأدوات المعروف المستعملة!. يقول أحدهم: كنت أسير في شارع صفوان التميمي بحي منفوحة عند الساعة ٩:٣٠ مساء وإذا بثلاثة رجال يهجمون عليّ من الخلف حيث قاموا بضربي ضرباً مبرحاً ومزّقوا ملابسي واقتادوني إلى سيارة مدنية وأركبوني فيها بالقوة وأنا في حالة ضعف وهوان من شدة ما تعرضت له من الضرب أمام أعين الناس. وحين طلب منه رجال الهيئة إبراز بطاقته المدنية قالوا له ببساطة: (لم تكن أنت الرجل المطلوب لدينا ونحن نعتذر منك ونرجو منك قبول اعتذارنا عن هذا الخطأ غير المقصود. كل ذلك بعد أن أهانوا كرامتي أمام المارة وألحقوا بي الضرر في عيني اليمنى وبعض الكدمات).


ابراهيم الغيث رئيس الهيئة

وفي مارس من العام الماضي قام إثنان من رجال الهيئة مع عسكري بالاعتداء على مواطن وزوجته، ونقلت صحيفة (الوطن) أن مواطناً في العقد الرابع من عمره فوجئ باندفاع شخصين يستقلان سيارة صغيرة بيضاء ويرتديان ثيابا مدنية يقفان خلف سيارته حين كان يهم بركوبها بصحبة زوجته مما دعاه أن يطلب من الزوجة ضرورة الدخول إلى العمارة بقصد حمايتها لاعتقاده أن الأمر محاولة (اختطاف).

وأثناء ذلك لحق الشخصان بالمرأة في محاولة للقبض عليها حيث أمسك أحدهما بعباءتها في الوقت الذي كانت تحاول فيه إغلاق الباب الخارجي للعمارة، بينما تمكن الزوج من الإمساك بأحدهما والاشتباك معه.

واصل أحد الشخصين محاولته سحب الزوجة إلى خارج العمارة بواسطة عباءتها غير أنها استطاعت الإفلات والدخول إلى شقة أحد الجيران بعد أن فتح باب شقته المحاذية لشقتهما إثر سماع أصوات الصراخ في الخارج

في حين سقطت العباءة عند باب العمارة الخارجي. في تلك الأثناء، وصلت سيارة (جمس) رسمية تابعة للهيئة إلى المكان يقودها أحد منسوبي الهيئة بصحبة رجل أمن والذي انهال على الزوج بالضرب بواسطة 'القايش' ثم أركبه إلى السيارة، وأكمل ضربه بينما خرج عدد من الجيران يستنكرون الحادثة، مؤكدين أن الرجل المعتدى عليه هو جارهم ومن معه هي زوجته. ولم يكتف رجال الهيئة بشهادة الجيران، بل قاموا باقتياد الزوج بعد أن صادروا مقتنياته الشخصية من جوال وكمبيوتر محمول الى مركز الهيئة بحي الملك فهد، وبعد برهة من الوقت أعادوه الى مسكنه على أن يتابع الزوج المركز للحصول على مقتنياته الشخصية!

ونقلت زميلة إحدى ضحايا الهيئة بأن رجلاً ملتحياً انقض من سياره كامري على طالبه واقفه امام بوابه جامعة الملك سعود.. ليسحب جوالها من يدها ويجرها من حقيبتها وعندما قاومته ضربها بالحقيبه وأمام الماره.. وامام الزجاج العاكس، في مرأى ومسمع جميع الطالبات اللاتي كن ينتظرن عند بوابة رقم ثلاثه بجامعة الملك سعود بالملز للأقسام العلميه والدراسات الطبيه، اتضح فيما بعد انهم من رجال الهيئه وكانوا متنكرين في كامري، وقد قاموا بسحب الفتاة معهم، بحجة أنها نزلت من سيارة شخص ولم تدخل للجامعه بل انتظرت امام البوية كغيرها من الطالبات.

وقد أثار المشهد إستياء هيئة التدريس في الجامعة كما استهجنه الذين شاهدوا منظر هؤلاء الرجال وهم يسحبون فتاةً للزج بها في سيارة أمام مرأى ومسمع المارة، ثم سحبها بطريقة مهينة ومصادرة مقتنياتها الخاصة.

وفي وادي الدواسر، قام أحد منسوبي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باقتحام ثانوية اللدام الأولى للبنات في وادي الدواسر وقام بإطلاق النار على شخص أدى الى وفاته. وكان هذا الرجل يحمل السلاح ويتجول به داخل المدينة إضافة الى الاشتباك به واستخدامه للقتل واطلاق النار. وقد رفضت الهيئة تقديم تفسير واضح لسبب اقتحام المدرسة ومباشرة اطلاق النار.

وفي حادثة أخرى مثيرة، ألقى رجال من هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على إمرأة فيلبينية في مارس الماضي بعد عام من اعتناقها الاسلام! وكانت تتجول مع زوجها في أحد أسواق حي البطحاء في الرياض، بتهمة (الخلوة غير الشرعية)!! بالرغم من عقد النكاح الذي أبرزه الزوج قبل اعتقاله. وبالرغم من صدور خطاب من هيئة التحقيق والادعاء العام يفيد بشرعية عقد الزواج ويتضمن أمراً بالإفراج عن العاملة. واستنكر محامي الزوج والزوجة من الجنسية الفيلبينية، قائلاً: (تم القبض على الزوجين على رغم وجودهما في مكان عام، وليسا في شبهة بحجة أن غالبية الأسر الفيلبينية في السعودية غير متزوجين بصفة شرعية، ولم تفلح محاولات الزوج في شرح موقفه، إذ إن عقد الزواج ـ الموثق من السفارة الفيلبينية ـ مكتوب باللغة الإنكليزية).

وقد ارتفع في السنوات الاخيرة عدد الحالات التي شهدت مخالفات صريحة وتتسمة بالهمجية من قبل منسوبي هذه المنظمة التي يعتبرها البعض عاملاً أساساً في استقرار النظام السعودي. قصص الانقضاضات التي يرويها الضحايا تشتمل على تفاصيل معاناة عاشها هؤلاء، وتعكس الى حد كبير السلطة المطلقة التي منحت اليهم من قبل الدولة، كما تعكس في الوقت ذاته ضحالة الوعي الثقافي والاجتماعي والديني لدى كثير من المنتسبين للهيئة، الأمر الذي يثير أسئلة حول الوظيفة الحقيقية التي يزاولها هؤلاء!!

على محك الشريعة

يعقد الضحايا والمتضررون مقارنة بين سلوك الهيئة المشتمل على كثير من الاقترافات الخطيرة المخالفة للنصوص الدينية الواضحة وكذلك سيرة الصحابة والسلف. فقد حذّر النبي صلى الله عليه وسلم بحسب رواية المقدام بن معدي كرب عن أبي أمامة قائلاً: إن الأمير إذا ابتغى الريبة في الناس أفسدهم. وقد حذّرت آيات القرآن الحكيم من التجسس ومراقبة الناس (ولا تجسسوا)، وحذّرت من الظن السيء (إن بعض الظن إثم)، ودعت الى الحكمة في التبليغ (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة)، وأسبغ على المؤمنين صفة الرحمة (رحماء بينهم)، وحذّر رسول الاسلام والانسانية الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم من سبر النوايا، ففي القصة المشهورة التي جرت لأسامة بن زيد على مكانته في الاسلام وهو الذي تسمى جيش المسلمين بإسمه (جيش أسامة)، الا أنه حين قتل إمرءاً بعد أن شهد أن لا اله الا الله، ويّخه المصطفى صلى الله عليه وسلم وقال له أقتلته بعد أن قالها، فلما قال له بأنه إنما قالها خوفاً وليس إيماناً، فأجابه المصطفى: هلاّ شققت عن قلبه. وفي ذلك درس بليغ وتحذير شديد من أخذ الناس على غير ظاهرهم. وأن المتسالم عليه هو قبول ما عليه ظاهر المسلم وليس لأحد أن يشارك الله سبحانه وتعالى فيما اختص به، وهو العالم بالخفايا وما تنطوي عليه النوايا.

الامير نايف يربط مصير الهيئة بمصير الدولة كون الأيديولوجية الدينية القائمة على قاعدة نجدية يعدّ ضمانة وحيدة لتماسك الدولة

ويكاد فقهاء وعلماء المسلمين قاطبة يجمعون على التثبّت من وجود منكر ظاهر يراه الناس كأن يشرب شخص الخمر أمام الملأ وفي الاسواق العامة، دون تجسس أو تفتيش، وقد روى ابو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ولا تجسسوا، ولا تقاطعوا، ولا تدابروا، وكونوا عباداً الله إخواناً) وفي هذا الحديث تأكيد للآية الكريمة (ولا تجسسوا..الآية). كما لا يتم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بطريقة تفضي الى زوال الأثر، بمعنى أن الآمر بالمعروف يلزم تحليه بصفات مؤثرة في النفوس وليست منفرة كما هي الصورة التي رسمها رجال الهيئة عن أنفسهم بفعل الطبيعة البدائية والخشنة والحادة التي يتسم بها سلوكهم.

وقد روي عن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال (إن أناساً كانوا يؤخذون بالوحي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر من أعمالكم، فمن أظهر خيراً أمناه وقربناه، وليس لنا من سريرته شيء، الله يحاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوءاً لم نأمنه ولم نصدقه وإن قال: إن سريرته حسنة). وهذا يدلل بوضوح على حرمة التجسس بصورة مطلقة، وأن الاصل هو التعامل مع الناس بحسب ظواهرهم لا بواطنهم.

وقد نقل القرطبي في الجزء السادس عشر من تفسيره المعروف بـ (تفسير القرطبي) عن عبد الرحمن ابن عوف قوله: حرست ليلة من عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالمدينة إذ تبين لنا سراج في بيت بابه مجاف على قوم لهم أصوات مرتفعة ولغط، فقال عمر هذا بيت ربيعة بن أمية بن خلف وهم الآن شرب فما ترى قلت أرى أنا قد أتينا ما نهى الله عنه قال الله تعالى: (ولا تجسسوا) وقد تجسسنا فانصرف عمر وتركهم. وقال أبو قلابة حدث عمر بن الخطاب أن أبا محجن الثقفي يشرب الخمر مع أصحاب له في بيته فانطلق عمر حتى دخل عليه فإذا ليس عنده إلا رجل، فقال

أبو محجن إن هذا لا يحل لك قد نهاك الله عن التجسس فخرج عمر وتركه.

وعن زيد بن وهب قال أتى ابن مسعود فقيل هذا فلان تقطر لحيته خمرا فقال عبد الله إنا قد نهينا عن التجسس ولكن إن يظهر لنا ينفذ به.

فليس من الاسلام في شيء من يتربّص بعباد الله في كل زاوية وزقاق وعمارة من أجل اقتناص شخص متلبّس بالمنكر، وفي ذلك هتك لستر أراد الله صيانته، فقد أراد الرب الجليل العزيز حفظ أعراض الناس وسترها لا فضحها والتشهير بها، وقد أمر رسول الرحمة أصحابه بدفع الاذى بأشكاله المختلفة، ودعا الى الرفق في الحال كله، وأوصى المصطفى صلى الله عليه وسلم أصحابه قائلاً (يسّروا ولا تعسّروا وبشّروا ولا تنفروا)، وقد كشفت الحوادث التي وقع فيها رجال الهيئة في مخالفات صريحة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد عسّروا على أناس ونفّروهم من الدين، حتى صارت ألسنة الناس تلهج بالنقد والدعاء ضد رجال الهيئة ومن يدعمها.

وبرغم ما يقال عن التزام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بنظام الاجراءات الجزائية، وبخاصة القبض على المتهمين في حالة التلبّس بالجريمة، وحالة الندب من قبل سلطة التحقيق (هيئة التحقيق والادعاء العام) الا أن قصص المخالفات التي يرويها الضحايا في أرجاء مختلفة من المملكة، تكشف عن أن تمادياً فاضحاً، فكثير من المنتسبين الى هذه المنظمة الدينية الرسمية يفتقر الى وعي قانوني وديني يرسم حدوداً واضحة لوظائفهم ويحول دون اقتراف انتهاكات صارخة وطفولية ضد حرمات الناس. الانكى، أن هذه المنظمة الدينية تحظى برعاية ودعم الامراء الكبار وخصوصاً وزير الداخلية الامير نايف وأمير الرياض سلمان، بالرغم من إدراكهم التام بالاخطاء الفادحة التي يرتكبها رجال الهيئة. يوهم المدافعون عن الهيئة والدولة معاً بأن ثمة ضوابط قانونية وضعها نظام الاجراءات الجزائية في المملكة، وهي المسؤولة عن كبح جماح رجال الهيئة من الوقوع في الخطأ. فبحسب المرسوم الملكي بتاريخ ٢٨ رجب ١٤٢٢هـ، ينص نظام الاجراءات الجزائية على (إن الإنسان بحكم طبيعته له أسراره الشخصية، ومشاعره الذاتية، وخصائصه المتميزة، وحياته الخاصة، وتقتضي حرمة هذه الحياة أن يكون له الحق في إخفاء السرية على مظاهرها وآثارها). ونصّت المادة الأربعون من نظام الإجراءات الجزائية على أن: (للأشخاص ومساكنهم ومكاتبهم ومراكبهم حرمة تجب صيانتها. وحرمة الشخص تحمي: جسده وملابسه وماله وما يوجد معه من أمتعة، وتشمل حرمة المسكن: كل مكان مسوّر أو محاط بأي حاجز، أو معد لاستعماله مأوى). كما نصّت المادة السابعة والثلاثون من النظام الاساسي للحكم والصادر في مارس ١٩٩٢ بأن (للمساكن حرمتها، ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها ولا تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها النظام).

فهذه التشريعات لم تضع حداً لتغوّل دور الشرطة الدينية، الذين يمتثلون لتشريعات خاصة بهم وضعت من قبل الايديولوجيين الدينيين الذين يصوّرون المجتمع على كونه جاهلياً يجب أن يعاد تأهيله إيمانياً، وأن يتعرّض فيه المخالف لأقصى العقوبات المقررة في شريعة هؤلاء الايديولوجيين. ليس مستغرباً، أن يمارس رجل الهيئة دور الداعية أحياناً فيطالب ضحاياه ممن على غير العقيدة السلفية بتغيير معتقداتهم كبديل عن العقاب المقضى. فحين تكون نظرة رجل الهيئة صورة طبق الاصل للكتلة العقائدية القيادية يصبح المجتمع بالنسبة لرجال الهيئة ساحة مواجهة بين الايمان والكفر.



تحالف الاستبداد السياسي مع التطرف الديني

المرسوم الجديد.. تقليص أم تحوير

يدرك ضحايا هذه المنظمة الدينية الأمنية قبل غيرهم بأن الاخيرة أدمنت اختراق الحدود والحرمات، وبالتالي فهي لن تقبل بإجراءات تلطيفية تحدّ جزئياً من صلاحياتها، فرجالها يضعون أرجلهم في جبهة الامن كما يضعونها في جبهة الدعوة، بمعنى آخر هم يمارسون سلطة سياسية واجتماعية. ما تم الاعلان عنه في الخامس والعشرين من مايو الماضي أن تعزيزاً قد تمّ لدور المنظمة الدينية في المجتمع وتقليص دورها في السياسة، بنقل سلطة الاحتجاز الى هيئة أمنية أخرى، في لعبة كراسي متهالكة. المرسوم ذاك الصادر ينص على أن دور سلطات هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ينتهي باعتقال الافراد المشتبه فيهم وتسليمهم إلى الشرطة، التي تقدمهم بدورها للمدعين مع تقرير حول الحادث المعني.

وفيما يبدو، فإن ثمة إصراراً شديداً من قبل الامراء الكبار وخصوصاً نايف وسلمان وسلطان على تعزيز دور هذه المنظمة الدينية ذات الطابع الأمني، كونها تسهم بدرجة فاعلة في ترسيخ السلطة وتعزيز أركانها، وأن مجرد وقوع مخالفات مهما بلغت فداحتها فإنها تؤدي غرضها في ضبط الاوضاع السياسية في وقت أصاب الوهن جسد الدولة وتعرّضت هيبتها للعصف العنيف خلال السنوات الاخيرة. وهناك من يرى بأن الاعلاء من دور الهيئة بات ضرورياً في زمن العولمة، يستدعي معه الدور الذي لعبته في سنوات التحديث، بالرغم من أن الظروف الحالية تختلف كلياً عن السابق، بالنظر الى منسوب الوعي السياسي والثقافي لدى فئات المجتمع، والطبيعة الاكتساحية لتيار العولمة والانفتاح الذي يغمر الفضاء العام. يوحي بعض الأمراء الى رجال الدين المقرّبين بأن وجود الهيئة تأكيد على العلاقة المصيرية بين السلفية الوهابية والسلطة السعودية (دين ودولة)، فيما يفهم المراقبون هذا التأكيد على أنه بمثابة تعويض نفسي عن الخسارة الكبيرة التي تكبّدها التيار الديني بفعل الاجراءات المتوالية المتعلقة بدرجة تغلغل السلفية في أجهزة وبرامج الدولة.

في ٢٩ مايو الماضي طمأن وزير الداخلية التيار الديني حيال المرسوم الاجرائي الخاص بتنظيم عمل الهيئة بقوله إن (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قائمة بواجباتها ونفى أن تكون قضية إحالة قضايا المعاكسات إلى التحقيق والادعاء العام تقليصاً لدورها، فالدعم مستمر لها كونها تشكل ركن من أركان الإسلام الفقهية). وكشف الامير نايف، الداعم الأكبر للهيئة، بأن اجراءات إحالة قضايا المعاكسات الى التحقيق العام لن يحرم رجال الهيئة من سلطة مطلقة تمتعوا بها زمناً طويلاً، فقد أكّد على (أن رجال الهيئة سيشاركون في التحقيق

بحكم الاختصاص). وفي تلطيف واضح الغرض منه قال الامير (نحن لا نريد أن نحملهم أعباء أكثر والحمد لله فرجال هيئة التحقيق والادعاء العام هم على مستوى جيد من التأهيل الشرعي فهم يماثلون إخوانهم رجال الهيئة. ومن الممكن التنسيق مع رجال الهيئة بأن نشرك أحد رجال الهيئة بالتحقيق، والذي سوف يوثق أمام القضاء هو الادعاء العام لذلك هيئة التحقيق والادعاء العام مهمتها أن تتولى التحقيق وتمثل الادعاء).

يشيد رؤوساء الهيئة على الدوام بدعم الامير نايف الذي يتقاسم معهم مصلحة مشتركة أمنية وإجتماعية وسياسية فقد أثنى عبد الكريم التويجري المدير العام بالهيئة على تصريحات الامير نايف الداعمة لدورها وقال في مقالة نشرتها صحيفة الشرق الاوسط أن (ولاة الامر في مهبط الوحي حرصوا باستمرار على قيام الهيئة بدورها وان أكبر شاهد على ذلك ما صرح به الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية يوم الاحد ١٨ ايار/مايو في مؤتمر صحفي اذ ذكر أن الهيئة باقية ما بقي الوطن وأنها ركن أساسي في حكم الدولة الاسلامية). وأضاف (هذا دلالة كبيرة على حرصه وحبه ودعمه للآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر ورغبته في ايضاح اللبس والخلط والتجني الذي يطال جهازاً من أجهزة الدولة).

ومن الواضح، فإن الامير نايف الخاضع تحت ضغوطات عليا وشعبية من أجل كف أيدي رجال الهيئة عن النيل من حرمات الناس، بعد أن تزايد عدد الاختراقات المشينة لحقوق الافراد وحرياتهم عبر التجسس والتفتيش والمداهمات الفجائية للمساكن الخاصة، يلجأ الى التغييرات الشكلية القائمة على بعث مرسومي قديم، أو العمل وفق نظام اجرائي تم اصداره سابقاً ولكن جرى تجميده كما هو الحال بالنسبة للمرسوم الاخير الصادر منذ عدة سنوات، والقابل أيضاً للتجميد في وقت لاحق في حال قررت الحكومة العودة عنه الى غيره. بكلام آخر، ليس هناك قوة للقانون بقدر قوة الواقع، فحين يفرض الواقع نفسه على الدولة يصبح قانوناً استثنائياً وظرفياً، فإذا ما حافظ الواقع على مستوى قوته يعني ادامة القانون لفترة أخرى، وللعائلة المالكة حينئذ أن تتوسل بالمقولة الهالكة: لقد قررنا ذلك من قبل. تماماً كما قال أحد الأمراء حين طالب الناس بمجلس للشورى منتخب، بأن الملك المؤسس قد أرسى الديمقراطية والشورى في البلاد قبل ذلك. ولكن، عاشت البلاد تحت نير استبدادية مطلقة طيلة تاريخ الدولة السعودية.

يبقى القول، بأن الامير نايف الذي يربط مصير الهيئة بمصير الدولة يدرك تماماً بأن الايديولوجية الدينية وحدها الضمانة الوحيدة لتماسك السلطة والدولة، لاستنادها على قاعدة نجدية سلفية، وأن إضعاف دور الايديولوجية الدينية السلفية النجدية يفضي الى فصل القاعدة عن البناء. فالمشروعية الدينية للدولة تظل منقوصة كونها تقتصر على إقليم نجدي يشكّل الحاضنة الأم للعقيدة السلفية، التي لو تخلت الدولة عنها لفقدت رصيدها الديني والشعبي النجدي، وبالتالي فإن مايقوم به الأمراء إزاء ضغوطات الداخل والخارج لتخفيض دور المؤسسة الدينية ليس أكثر من تكثيف صدى الجعجعة لايهام الآخرين بأن ثمة تغييراً جوهرياً وكبيراً قد حصل داخل بنية المؤسسة الدينية، وفي الحقيقة، أن الأمر لا يعدو كونه استبدالات وهمية لمواقع أو تحويرات يراد منها احتواء الضغوطات المتراكمة على الدولة وولاة أمرها.

حملة تطهير واسعة للمؤسسة الدينية!

نشرت صحيفة الحياة في طبعتها السعودية في الثامن والعشرين من مايو الماضي نبأ قرار وزارة الشؤون الاسلامية السعودية وقف أكثر من ١٧٠٠ من الائمة والمؤذنين والخطباء عن العمل (لعدم صلاحيتهم). ونقلت الصحيفة عن الوزارة أنها (تلقت توصيات رسمية بطي قيد فصل ٣٥٣ شخصاً من العاملين في المساجد هم ٤٤ خطيب جمعة و١٦٠ إمام مسجد و١٤٩ مؤذناً وذلك بعد التأكد من عدم صلاحيتهم للعمل في المساجد في حين الحقت ١٣٥٧ شخصا بدورات شرعية هم ٥١٧ إماماً و٩٠ خطيباً و٧٥٠ مؤذناً).

الصحيفة نقلت عن رئيس اللجنة الاعلامية لبرنامج العناية بالمساجد في الوزارة الشيخ سلمان العمري قوله (ان أسباب طي قيد هؤلاء الائمة والخطباء والمؤذنين لا علاقة لها بأحداث التفجيرات الاخيرة أو بأي ضغوط من هذا النوع) مشيراً إلى أن بعض الاسباب تعود الى (عدم انتظام بعض الائمة في عملهم أو تقدّم عدد منهم باعتذار رسمي عن مواصلة العمل في المساجد بعد ما بدأت الوزارة 'حملة تقويم' لهم).

واشار العمري الى ان هذه مرحلة أولى في العملية وستتلوها مراحل أخرى موضحاً أن عملية 'إعادة التأهيل المتعلقة بالائمة والخطباء والمؤذنين تقررت بعد آلاف الزيارات التي قامت بها لجان شرعية وفنية تابعة للوزارة للمساجد.

وقد شهدت البلاد في الشهور الاخيرة حرباً باردة بين التيار الديني والتيار الوطني الليبرالي على خلفية التحولات الثقافية والاجتماعية التي يشهدها هذا البلد المحكوم من قبل سلطة مستبدة ومؤسسة دينية جامدة، الامر الذي أثار نقاشات جادة تتصعد تدريجياً لتناول قضايا ذات حساسية خاصة لدى العائلة المالكة والمؤسسة الدينية، وبلغت مديات واسعة بحيث باتت تتداول في المساجد التي يديرها رجال دين متشددون.

حملة الاقالات الواسعة في صفوف أئمة المساجد والخطباء تأتي كخطوة إضطرارية أقدمت عليها العائلة المالكة بعد تصعيد التيار الديني السلفي المتشدد لهجة الخصومة تجاه الآخر سواء في الداخل أو الخارج، والذي أثار استياءً عاماً بفعل أفكار تحريضية تشجّع على العنف والكراهية الدينية وتتناقض مع دعاوى الانفتاح واحترام الآخر والتسامح إزاء المختلف، وهو ما ترفضه عقيدة التنزيه السلفية التي تزعم تمثيل الحقيقة الدينية النقية، والملزمة للآخر بالرضوخ اليها والامتثال لمقتضاها.

ينظر البعض الى قرار الاقالات على أنه بمثابة إعادة طلاء وجه العائلة المالكة التي باتت محاصرة بموجة انتقادات واسعة بسبب رعايتها ودعمها لثقافة دينية متشددة وتيار ايديولوجي يشجّع العنف ويدعو اليه، وهو ما دفع بها الى إبراز بعض الشخصيات الدينية المعتدلة أو المعدّلة للقيام بدور رئيسي يتناسب وحاجات المرحلة الراهنة وتحدياتها.

بالرغم من ذلك، فإن الجناح المتشدد في التيار السلفي مازال يلقى دعماً سخياً من الامراء السديريين الكبار وخصوصاً سلطان ونايف وسلمان، الذين باتوا سنداً قوياً لدى المؤسسة الدينية التقليدية، حيث يراهن رجالها على عودة التحالف الاستراتيجي والتاريخي بين السلفية والعائلة المالكة بعد رحيل الملك عبد الله إيذاناً بتشييد أسس الدولة الدينية المستبدة، على غرار مافعله الملك فهد في بداية الثمانينات الذي أحدث أكبر عملية تشويه للدين والدولة معاً.

تقرير مركز الحرية الدينية يحذّر من

دولة الكراهية

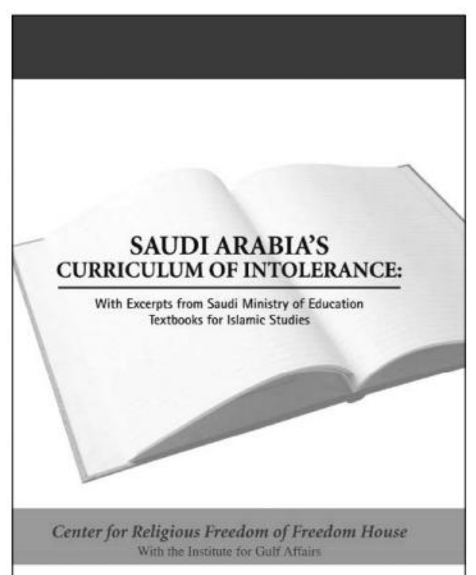
أصدر (فريدوم هوس) مركز الحرية الدينية في الثالث والعشرين من مايو الماضي تقريراً يحلل مجموعة من المقررات الدراسية المعتمدة من قبل وزارة التعليم السعودية خلال السنة الدراسية الحالية بالنسبة لطلبة المرحلتين الابتدائية والثانوية. ويلفت التقرير الى أن المقررات الدراسية تقوم بتطوير أيديولوجية الكراهية تجاه الآخرين، ويشمل المسلمين الذين لا يعتنقون المذهب الوهابي.

التقرير الصادر عن مركز الحرية الدينية (فريدوم هوس) حمل عنوان (منهج التعصب في السعودية) وقد تم إعداده من قبل مركز (فريدوم هوس) للحرية الدينية بالتعاون مع معهد شؤون الخليج. وقام المركز بتحليل إثني عشر منهجاً دينياً مقرراً حالياً من قبل وزارة التعليم السعودية، ويجري اعتماد في السنة الدراسية الحالية في المدارس الرسمية (وكذلك في المدارس التي تدار سعودياً خارج المملكة). وقد جُمِعَت المناهج من قبل معهد شؤون الخليج في واشنطن عن طريق المعلمين والاداريين وعوائل الطلبة في المدارس السعودية. وقد أوكل (فريدوم هوس) مهمة ترجمة النصوص الواردة في المقررات الدراسية الى مترجمين يتحدثان اللغة العربية.

ويدعو مركز الحرية الدينية (فريدوم هوس) الحكومة السعودية الى إجراء اصلاحات جادة وجوهرية في المنهج التعليمي عبر ازالة المواد التي توصم المسيحيين واليهود بالشياطين بما تحرّض على حرب مقدسة ضد (الكفّار). وكان مسؤولون سعوديون كبار طمّنوا الولايات المتحدة بأن الاصلاحات في المناهج التعليمية قد تمت بصورة كاملة، ولكن تقرير المجموعة الحقوقية (فريدوم هوس) يرى خلاف ذلك.

ويرى التقرير بأن الوهابية، كتفسير صارم وجامد للاسلام، تخترق الحياة في السعودية وظلت مهيمنة على المنهج الدراسي العام. فحين ظهر بأن معظم الخاطفين في هجمات الحادي عشر من سبتمبر هم من السعوديين، طالبت الولايات المتحدة بتغييرات في نظام الدراسة السعودية اعتقاداً منها بأن المنهج الاسلاموي الصارم يشجع على ثقافة العنف.

وتقول السلطات السعودية ان ظهور نتائج الاصلاحات التي تستهدف تخفيف تشدد التفسير الوهابي للاسلام في الكتب الدراسية والمساجد سيتطلب وقتا. لكن التقرير الذي أصدره مركز فريدم هاوس الاميركي للابحاث يقول ان المقررات التي يتم تدريسها في الوقت الحالي في المدارس الابتدائية والثانوية توضح أن الاصلاحات بطيئة ومتلكئة ولم تكتمل بعد.



وقال التقرير مستشهدا بفقرات باللغة العربية من المقررات ان الكتب الدراسية في المملكة تقول ان (المسيحيين واليهود اعداء المؤمنين) كما تندد الكتب الدراسية، التي تتبع المنهج الوهابي، بغالبية المسلمين السنّة في العالم بما في ذلك الذين لا يلتزمون بالتفسير الحرفي للقران بوصفهم متساهلين وتتهم المسلمين الشيعة والجماعات الصوفية بالخروج على تعاليم الاسلام. ويشكل الشيعة أقلية كبيرة العدد في المملكة ويشكون غالباً من تمييز الدولة ضدهم.

فيما تحاول السعودية طمأنة الاميركيين بأن إصلاح المناهج التعليمية قد تم بصورة كاملة، يؤكد التقرير أنها تشجيع على الكراهية

وقال التقرير انه يجري تدريس الكتب الدراسية السعودية في مدارس الحكومة السعودية في انحاء العالم.

وأضاف التقرير أن (ما يجري تدريسه اليوم في الكتب الدراسية في المدارس العامة في السعودية... قد لا يؤثر فقط على جيل جديد من السعوديين وانما يؤثر أيضاً على المسلمين في انحاء العالم الذين يعولون على زعم الحكومة السعودية بأن رؤيتها لتعاليم الاسلام موثوق بها).

وتستخدم المؤسسة الدينية القوية النقاشات العامة ومواقع الانترنت الرائجة والمساجد لمهاجمة الاصلاحات الليبرالية ومن بينها تخفيف تشدد النظام التعليمي والتي يخشون من أن تؤدي الى (علمنة) الدولة التي تقدم نموذجا للدولة الاسلامية.

وتقول المعدّة الرئيسية للتقرير ومديرة مركز (فريدوم هوس) نينا شيا بأن (مايجري تدرسيه اليوم في المقررات التعليمية في المدارس السعودية العامة حول كيف يجب أن تكون علاقة المسلمين بالمجتمعات الدينية الاخرى سيسمم عقول الجيل السعودي الجديد). وتعلّق شيا (بأن مهما تكن تلك التغييرات في النظام التعليمي السعودي، فإن من الواضح هناك حاجات أكبر يجب تلبيتها).

إن ما كشف عنه التقرير من نصوص وعبارات صريحة في المقررات التعليمية تتناقض مع مزاعم مكررة من قبل متحدثين بإسم الحكومة السعودية بأنهم قاموا بمراجعة شاملة للمواد التعليمية. وقد حاول مسؤوون سعوديون إقناع واشنطن بأن المنهج التعلمي قد جرى إصلاحة. وفي جولة خطابية في المدن الاميركية، حاول السفير السعودي في الولايات المتحدة الامير تركي الفيصل طمأنة الجمهور بأن المملكة (قد أزالت ما يمكن اعتباره بأنه تشدد) من الكتب الدراسية المقررة في مناهج التعليم الرسمي.

وصرّح، قبل عام، المتحدث بإسم السفارة السعودية عادل الجبير قائلاً (لقد قمنا بمراجعة مناهجنا التعليمية، وقد أزلنا المواد التحريضية أو التعصبية إزاء أتباع الديانات الاخرى).

وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل صرّح في الثامن عشر من مايو بأن (نظام التعليم يتم تحويله بالكامل من الاعلى الى

الاسفل. وأن المقررات الدراسية هي مجرد واحدة من الخطوات التي تم اتخاذها من قبل السعودية). وزعم الامير سعود الفيصل في واشنطن بأن الاصلاحات تتجاوز الى حد بعيد تخفيف اللغة المستعملة في الكتب المقررة. وحسب قوله (إن الاصلاحات تتجه الى تدريب المعلمين، والتوجيهات المتصلة بالرسائل المراد اعطاؤها للابناء في السنوات التأسيسية، وقد تم ذلك من أجل أمننا ووفق المتطلب التعليمي الخاص بنا).

على أية حال، فإن التقرير يكشف بأن هذه المقررات:

- تدين وتوصم أغلبية المسلمين السنة الذين لا يتّبعون الفهم الوهابي للاسلام، وتصنّفهم في قائمة الضالين وأعقاب المشركين.
- تدين وتوصم عقائد وطقوس المسلمين الشيعة والصوفية بالهرطقة، وتدعوهم بـ (المشركين).
- تأمر المسلمين بـ (كره) المسيحيين، اليهود، (المشركين)، و(غير المؤمنين) الآخرين، ويشمل ذلك المسلمين غير الوهابيين، على أن لا يتم التعامل معهم بطريقة غير عادلة، وإن كان ذلك موارباً.
- تدرّس بأن (اليهود والمسيحيين هم أعداء المؤمنين) وأن (الصدام بين العالمين حتمي).
- ترشد الطلاب لعدم (إلقاء التحية) أو (مصاحبة) أو (تقليد) أو (إظهار الولاء)، أو (اللطف) (أو (الاحترام) لغير المؤمنين.
- تشدد على أن نشر الاسلام عبر الجهاد هو واجب ديني.
- ترشد الطلبة الى أن (القتال بين المسلمين واليهود) سيستمر حتى يوم القيامة وأن المسلمين موعودون بالنصر على اليهود في نهاية المطاف.

يسلط التقرير الضوء على دور الوهابية في الحياة السياسية والاجتماعية في السعودية، ويلفت الى أن المذهب الوهابي هو أساس الايديولوجية السياسية للدولة السعودية، وهو من صميم المنهج التعليمي الرسمي. وبحسب السفارة السعودية في واشنطن، فإن نظام المدارس العامة السعودية يشتمل على ٢٥ ألف مدرسة، تدرّس نحو ٥ ملايين طالباً. وتدير السعودية مدارس في ١٩ عاصمة عالمية، وتشمل مدرسة خارج واشنطن في الاسكندرية، فيرجينا، وتستعمل بعضاً من نفس المقررات الدينية تلك. وأكثر من ذلك، فإن السعودية تقوم أيضاً بتوزيع المقررات الدينية حول العالم لبعض المدارس الاسلامية والتي لا تديرها بصورة مباشرة.

ويشير معدو التقرير الى واحدة من العقبات التي تحول دون اجراء تحقيق شامل وتام بالنسبة للنظام التعليمي الرسمي وطبيعة التغييرات الحاصلة في هذا النظام. ويذكر التقرير الى أنه بالنظر الى الطبيعة المغلقة للمجتمع السعودي، فإن المركز لم يقم باستعراض شامل للجهد الاصلاحي التعليمي السعودي بالكامل. وقد تم اعداد التقرير كرد فعل على القلق حول ما اذا قامت الحكومة السعودية بإزالة الفقرات والمقاطع ذات السمة المتشددة من مقرراتها الدراسية، وتدفع الحكومة الاميركية لرفع القضية لأعلى المستويات بخصوص التدريس المستمر للكراهية والتعصب داخل السعودية.

وبناء على تقرير مركز الحرية الدينية في (فريدوم هوس) الذي درس مؤخراً بعض الكتب المقررة والتي يجري استعمالها في المدارس العامة في السعودية، من الصفوف الاولى حتى الصف الثاني عشر، تقول مديرة المركز نينا شيا Nina Shea، بأن هذه المقررات لا تتوافق مع ما يقوله المسؤولون السعوديون.

وتقول نينا شيا بأن مراجعة عيِّنة من الكتب المدرسية الرسمية في مادة الدراسات الإسلامية في السعودية لهذا العام الدراسي أظهرت استمرار اشتمال هذه الكتب على أيديولوجية الكراهية ضد المسيحيِّين واليهود والمسلمين الذين لا يتبعون المنهج الوهّابي، رغم تأكيد الحكومة السعودية للعكس.

وأوضحت Shea أن هذه الكتب تُعلمّ الطّلاب وفق رؤية ثنائية تقسّم العالم إلى مسلمين موحِّدين وغير مؤمنين أو كفّار، مشيرة إلى أن Freedom House حصلت على نسخ من الكتب الدراسية، التي وصلت إلى المعارض السعودي علي الأحمد، مدير المعهد السعودي في واشنطن، عن طريق مدرِّسين وإداريِّين وأولياء أمور طلاب في المدارس السعودية، وتم تسريبها واحدا واحدا.

وأوضحت Shea أن بعض المصادر التي استند إليها من الشيعة والبعض من السنة غير الوهابيِّين، (الذين تعتبرهم هذه الكتب منشقين)، والبعض الآخر مجرد أشخاص يشعرون بالإحباط من أن هذه الكتب لا تُعِدُّ التلاميذ الصغار لمواجهة العالم الحديث، مشيرة إلى ترجمة نصوص هذه الكتب بواسطة مترجمين مستقلين يجيدون اللغة العربية.

مديرة (فريدوم هوس): بقاء الكتب الدراسية دون تغيير سيعمق ويقوِّي الكراهية وعدم التسامح والعنف تجاه الأديان والثقافات الأخرى

واعتبرت أن بقاء هذه الكتب دون تغيير (سيعمق ويقوِّي الكراهية وعدم التسامح والعنف تجاه الأديان والثقافات الأخرى)، متسائلة (هل هذا ما تسميه الرياض إصلاحا؟).

وأوردت Shea مقتطفات من الكتب المذكورة التي وصفتها بأنها (تشكل منظور الجيل القادم من السعوديِّين والمسلمين في أنحاء العالم).

وقالت شيا بأن الكتب المقررة (تعكس أيديولوجية الكراهية ضد الآخر، ضد المسيحيين، اليهود، والمسلمين الآخرين، على سبيل المثال الشيعة وأغلبية المسلمين السنة وكذلك الآخرين الذين لا يعتنقون العقيدة الوهابية).

ونقل تقرير المركز أمثلة عديدة من المقررات الدراسية. ففي مقرر الصف الرابع، يتم تلقين الطلبة (الحب في الله والكره في الله). ويقول التقرير بأن المقررات الدراسية ترشد الطلبة بأن المسيحيين واليهود هم (قردة وخنازير) وتحذّر الطلبة من (إلقاء التحية) أو (مصاحبة) أو (احترام) غير المؤمنين. وكان مسؤولون سعوديون قد أخبروا واشنطن بأنهم مناهجهم المعدّلة والمصلّحة تشجع على التسامح وتفهّم الديانات والثقافات الاخرى.

وتعلق مديرة المركز نينا شيا الى أن تغييرات في هذا الاتجاه هي ضئيلة للغاية. وتقول (لقد قاموا ببعض التغييرات). ولكن هذه التغييرات كما تلفت شيا ليست من النوع الذي يؤدي الى تصديع المعتقد أو التخلي عن المبادىء التي قامت عليها العقيدة الوهابية. وتسوق مثالاً على ذلك بالقول إنهم يقولون (يجب عليك أن تكره الكفار، ولكن تعاملهم بالعدل) وتعلّق شيا بصورة تهكمية (هذا يفترض أن يكون تحسّناً).

في دفاع ضد الانتقادات الواردة في تقرير (فريدوم هوس) أصدرت السفارة السعودية في واشنطن بياناً جاء فيه بأن اصلاح المناهج هي مهمة جسيمة وأن عملية الاصلاح مازالت جارية. وتثير مديرة المركز نينا شيا شكوكاً حول ذلك، حيث تلحظ بأن السعوديين الاغنياء بالنفط بدأوا العملية الاصلاحية منذ خمس سنوات. وتقول (إنهم بالتأكيد يملكون المال لتغيير كافة المناهج في الفصل الدراسي الثاني، أو الفصل الأخير من هذا العام).

المتحدث بإسم الخارجية الاميركية توم كيسي الذي أبلغ الصحافيين عقب صدور تقرير (فريدوم هوس) بأنه لم يرَ التقرير، وأشار الى أن واشنطن مازالت غير راضية عما يتم تدريسه في المدارس السعودية. وقال (إننا نقدِّر حقيقة أن هناك جهوداً تبذل للعمل على ذلك، ولكن هذا بالتأكيد قلق قائم وقضية سنقوم بمناقشتها).

من جانبها، حذّرت مديرة المركز شيا بأن السعودية لا تسارع في اصلاحاتها، وأن المدارس السعودية قادرة على انتاج جيل آخر من الطلبة يتربى على ثقافة الجهاد.

واعتبر مراقبون بأن المنهاج الدراسي الرسمي المعتمد من قبل وزارة التعليم السعودي يمثل مصدر جديد لتوتر العلاقة بين السعودية والعالم فضلاً عما يحدثه من خلخلة عنيفة لأسس العلاقة بين مختلف الفئات داخل المملكة. وكان السفير السعودي في واشنطن الامير تركي الفيصل قد دعا الى الصبر واعطاء الفرصة للحكومة السعودية لتنقيح المناهج.

وزارة الداخلية.. الصيف ضيعت اللبن

حين يقترب موسم الصيف وتتهيأ المدارس لاغلاق أبوابها بصورة رسمية، تكون الجماعات السلفية قد أعدّت العدّة لنشاط من نوع آخر عبر تنظيم رحلات دعوية ومخيمات صيفية يجتمع فيها الترفيه والتنظيم، حيث يعيش المشاركون في تلك الرحلات أجواء روحية وأيديولوجية مختلفة، تقترب الى حد ما من (الخلوة) ولكنها من نوع آخر.

في موسم الصيف، يكون المنظّمون للرحلات والمخيمات الصيفية قد أنهوا مرحلة الاختيار التي أنهكوا أنفسهم من أجلها طيلة الموسم الدراسي، كيما ينتخبوا العينات المؤهلة للدخول في العمل الدعوي والصعود في مراتبه تدريجياً بحسب مجهوداتهم الذاتية وقابلياتهم للاضطلاع بمهمات صعبة.

في العطلة الصيفية تكون خلايا التنظيم السلفي في حالة استنفار قصوى كونها تنقل الافراد المنتخبين للمشاركة في برامج الرحلات الدعوية الى أجواء جديدة، الى مجتمع آخر يجري صياغته على أسس وقواعد مختلفة، ويربّى الافراد على التمرّد على الواقع الذي يوصم بالفاسد، ويلقّن فيه الافراد العقيدة الصحيحة التي تتضمن دعوة للخروج على المجتمع الكافر، الذي لا يمكن النجاة من مفاسده الا بالتحرر النفسي والذهني من قيوده ونظمه التي تحكم بغير ما أنزل الله، استعداداً الى الدخول عليه بعقلية المصلح الذي يرى بأن لا طريق الى تغييره الا بالانفصال عنه أولاً ثم الاستعداد للتضحية في سبيل الله.

كانت الرحلات الدعوية والمخيمات الصيفية تتم فيما مضى بهدوء ودون ضجيج، وعلى مرأى ومسمع الحكومة والأسر ولم يكن في ذلك ما يبعث على القلق أو يلفت الانتباه، طالما بقيت تلك المناشط في حدودها التربوية المحضة، بل كانت تلقى دعماً سخياً من الحكومة والجمعيات الخيرية والأهالي، كون ذلك ـ في الظاهر ـ من أوجه الخير التي تستحق الدعم والبذل.

الصورة اختلفت هذا العام، فلم تعد تلك الرحلات الدعوية الصيفية نزيهة وليست بالضرورة مصممة لأغراض تربوية ودعوية محضة، فبعض هؤلاء الذين شاركوا فيها تحوّلوا الى عناصر قتالية، بل قد استعملت المخيمات الصيفية نفسها معسكرات يتدرّب فيها الاعضاء على حمل السلاح، وفنون القتال، وأساليب الدفاع عن النفس، وقد تكون الجرعة الخاصة بتنمية العضلات تفوق بأضعاف الجرعة الخاصة بتنمية المخ والطاقات الذهنية. وقد كشفت التحقيقات الامنية والصحافية أيضاً عن معلومات بالغة الخطورة حول البرامج المعدّة سلفاً في الرحلات الدعوية خلال فترة العطلة الدراسية في صيف كل عام.

في هذا العام، وبعد أن بدا واضحاً الخطورة الكامنة في دور الرحلات الدعوية الصيفية في تخريج جيل من الشباب المتسلح بأفكار متطرفة، يكونون فيها أعضاء مرشّحين للدخول في جماعات العنف وخوض القتال ضد المجتمع والدولة، قررت أخيراً الاجهزة الامنية اختطاف المشروع السلفي الصيفي، عبر توجيهات صارمة تتعلق بتنظيم الرحلات الدراسية والمخيمات الصيفية للحيلولة دون انخراط الطلاب السعوديين مع الإرهابيّين خلال عطلتهم الصيفية. وطلبت وزارة الداخلية من وزارة التربية أن تمنع الطلاب من الاشتراك في برامج العطل الصيفية التي تنظمها جماعات يخشى من كونها على صلة بالجماعات المسلّحة.

وكان وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز قد وجه جملة من التعليمات إلى وزير التربية عبدالله العبيد للالتزام بالقواعد الخاصة ببرامج العطل الصيفية التي تهدف للحدّ من فرص استقطاب الإرهابيين لطلاب المدارس والجامعات لخدمة أهداف خفيّة ونشر معتقدات متطرفة. كما أرسل العبيد تعليمات إلى كل المؤسسات التربوية في السعودية طالباً منها إجراء تعديلات على برامج العطل الصيفية للحدّ من تغلغل المتطرفين وانحراف الشباب.

ووفقاً للتعديلات فإنه يجب أن تتوجه الرحلات إلى المناطق المعروفة، وأن تتركز المخيمات والبرامج الصيفية الأخرى في أماكن موافق عليها ومرخّص لها مثل إقامات الطلاب والشباب والنوادي الرياضية ومخيمات الكشافة والأماكن المماثلة، كما يجب أن تُحاط السلطات المختصة بتفاصيل عن البرامج والأشخاص الذين يديرونها.

وحذر الوزير من إجراء أية تعديلات على البرامج دون إعلام السلطات، وأعطى إرشادات تلزم بنصب العلم السعودي على الخيم، إضافةً إلى إنشاد النشيد الوطني خلال فترات محددة من النهار، وتعليق لوائح داخل الخيم تزوّد بتفاصيل عن كل طالب ومدرسته. وشدّد الوزير على ضرورة تقديم موافقة مكتوبة وتأكيد من الأهالي على الهاتف أنهم يسمحون لأولادهم بالمشاركة في البرنامج الصيفي.

مصداقية التيار الاصلاحي على المحك

قال الكاتب والاكاديمي سليمان الهتلان أن (الإصلاحيين فقدوا مصداقيتهم في المملكة السعودية بسبب استخدامهم هامش الحرية الصغير الذي منحته لهم الحكومة بعد تداعيات أحداث سبتمبر للهجوم على المتطرفين، لكنهم تجنبوا الكتابة النقدية عن الفساد والأداء الحكومي).

وأوضح الهتلان أن (الحكومة استخدمت الليبراليين في الحرب ضد الإسلاميين.. لكن عندما انتهت الأزمة، لم يحوّل الليبراليون انتباههم إلى المشاكل التي تواجه البلاد)، مضيفا أن السؤال الآن هو (ما نوع المبادئ التي يتبناها هؤلاء الليبراليين؟).

وبالرغم من أن الهتلان يضع نفسه خارج إطار الاصلاحيين والليبراليين، وكأنه يلعب دور المراقب للوضع السياسي الداخلي، الا أن حديثه عن الاصلاحيين ينطوي على قدر من الصحة، وقد حذّرنا في السابق من إمكانية استغلال الحكومة للتيار الاصلاحي في ضرب المتطرفين قبل أن تدير فوهة المدفع اليهم، وهو ماحصل بعد ان اطمأنت الحكومة الى أن خصمها الخطير المتمثل في الجماعات المسلّحة بات يلفظ أنفاسه، أو أنه لم يعد يشكّل خطراً جدياً على الدولة السعودية.

لاشك أن غياب الاصلاحيين عن المشهد السياسي يمثل خطأً فادحاً مهما كانت الاثمان التي دفعها بعض رموز التيار الاصلاحي الوطني، وهي بالحساب المادي والنفسي ضئيلة بالمقارنة مع حجم التضحيات التي يدفعها نظرائهم في بلدان عديدة من العالم.

ما تعكسه مرآة الاصلاح المهشّمة هو تبعثر المجهودات الجماعية في هيئة أعمال فردية متناثرة أو في أحسن الاحوال منتظمة في مجهودات هامشية لا تلامس القضايا الجوهرية التي وردت في العرائض الاصلاحية الوطنية منذ يناير ٢٠٠٣ وما بعدها.

إن ثمة أسباب حقيقية لتراجع دور التيار الاصلاحي، قد يكون منها عائداً الى هشاشة بنية التيار نفسه، وتفاوتاته الايديولوجية، وغياب الخطة المحكمة التي تعينه على إدارة

وقيادة مشروع سياسي وطني وليست اعمال منفصلة مقتصرة على تقديم العرائض.

يتحرك عدد من الاصلاحيين فرادى، وضمن هـامش الحريـة المتـاح، ولـكنـه لا يـرتـقـي الى مستوى المشروع الاصلاحي الوطني الذي يلزم الحكومة بالاسراع في احداث تغييرات جوهرية كالتي نادى بها الاصلاحيون في عريضة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) أو عريضة (دفاعاً عن الوطن)، ولا عريضة الملكية الدستورية.. ونتمنى أن يعود التيار الاصلاحي الى الواجهة بإرادة جديدة ورؤية جديدة وعزم جديد حتى يستعيد مصداقية أريد لها أن تندثر بقرار سامي.

من يزايد على وطنيّة القصيبي؟

من المفجع حقاً أن يقارن القصيبي بمتطرفي الوهابية في ميدان الوطنية. بين من أفنى زهرة شبابه كادحاً في تطوير الخدمات وفي الإدارة والدبلوماسية، وبين من يعتبرون (الوطنية) (وثنية)!

من المفجع أن يقاس رجل أجمع المواطنون على نجاحه وعلى صلاحه، وبين فئة متطرفة لا همّ لها إلا تخريب الإجماع وتقسيم الوطن!

كيف يقاس من يسمون أنفسهم بـ (حراس الفضيلة) ومثلهم الأعلى ابن لادن والزرقاوي بقامة شامخة مثل القصيبي، قامة علم وعمل وإدارة ووعي ومحبة وألفة وشعر.

ان القبول بالقياس في أصله دليل على حظ بلادنا العاثر، التي تتحكم فيها اقلية أكثر تطرفاً داخل أقلية متطرفة، لم تصل الى ما تزعمه تمثيلاً للشارع عبر انتخاب أو فضيلة قامت بها، بل بالتسلط وعون آل سعود.

أيعقل أن يُطعن في وطنية القصيبي وأنه عميل للأجنبي بين ظهرانينا، فلا تشفع له مكانته كوزير، ولا تاريخه المستنير ولا إنجازاته التي لم تغب حتى عن المزايدين أنفسهم.. في حين لا يحرك أحدٌ ساكناً، ولا يعاقب المتهمون المتطرفون العنفيون التكفيريون حتى بكلمة من أمير.

نايف ومن وراءه شلّة (حسب اللـه التكفيرية!) والذي يعتقد أنه وسلطان مهندسا الهجوم على القصيبي، نايف وزير الداخلية هذا، والذي لا مهمة له إلا القمع، لم يلمس متطرفاً داعية للعنف والقتل حتى لو كان ضحايا التهديد وزراء أمثال القصيبي او المدني، او مستشارون للملك. كل ما علق به على بيان التطرف هو انه إذا كان هؤلاء الموقعون طلبة علم فإنهم يعرفون أن المملكة تطبق الشريعة!

ما شاء الله!

لم يقل لهم: استحوا! انخمدوا! وإلا لكم السيف (كما هي عادة نايف مع غيرهم والذين لم يفعلوا فعلهم - كدعاة الإصلاح مثلاً)!

كان نايف شديد المراعاة لمشاعر المتطرفين الذين لا يعرفون من الوطنية إلا طلب زيادة الرواتب وتصدير الإرهاب الوهابي الى الخارج، وإجبار المجتمع على السير خلفهم كممثلين للدين، وأي دين؟!

انه الدين الوهابي الذي لا يجيد التفاهم إلا بالسلاح، ولا يعرف من التسامح إلا الطرد والإبعاد والتكفير للمخالف. انه الدين الأعمى الذي لا يرى ما تفعله العائلة المالكة.. ولا يرى في قيادتها سوى الأئمة واجبي الطاعة! في حين يركز عنفه على الضعفاء من المواطنين لزيادة خنقهم وقصرهم على التفكير بعقلية أقلية هبلاء!

بعد كل هذا يأتي المهبولون ليزايدوا الآخرين على الوطنية! وليت الآخر لم يكن غازي القصيبي!

النائحون على الزرقاوي

لم يكن أحد أكثر نواحة على مقتل الزرقاوي مثل سلفيي السعودية.

كيف لا وهم يشكلون عصب قاعدته، ومصدره المالي الأساس، وبضاعته الفكرية الوهابية التي تستسهل في الإيلاغ في الدم للمخالف في المعتقد والرأي.

لقد دبجت في الزرقاوي قصائد الرثاء المشحونة بالعاطفة والألم والغضب على كل من يخالف الزرقاوي أو ينتقده. لم يسلم في ذلك أحد من خلق الله أجمعين!

لقد كان الزرقاوي اميناً على فكر الوهابية التكفيري.. مطبقاً لتعاليمها ودعواتها الدموية بالقتل والسحل وقطع الرؤوس. ولذا كان بكاؤهم - الوهابيون - على فقده مرّاً، وخسارتهم فيه فادحة.

والنائحون الذين بعثوا بأبنائهم للقتال مع الزرقاوي يفجرون الأسواق واماكن العبادة ويقتلون المارة وعلى الهوية بذرائع شيطانية، ويستضيفون القتلة التفجيرين في المملكة نفسها، لم يكونوا يبحثون عن انتصار سياسي بقدر ما هو عن انتصار مذهبي، ينشر الوهابية في أرض (حرام) عبر قتل أهلها او تهجيرهم.

هذا الإنتصار المذهبي المرتقب بالنسبة لهم كان يعني إعادة فريضة الجهاد المعطلة التي ولّدت ثلاث انتفاضات وهابية ضد الحكم السعودي. أولها على يد الجيش السعودي الأول (الإخوان) وانتهت بنهايتهم في معركة السبلة او القرعا عام ١٩٢٨م، وقد كانت حجة قادة الانتفاضة الدموية الدويش وابن بجاد وغيرهما قائمة على ان ابن سعود استخدم الدين لبناء ملكه ثم عطل الجهاد ووالى النصارى. ليأتي بعد ذلك زلزال جهيمان باحتلاله الحرم عام ١٩٧٩ ثائراً على الحكم متهماً اياه أيضاً بتعطيل الجهاد فأعاد سيرة أجداده! والآن يأتي هؤلاء التكفيرون ليجدوا ساحة الجهاد مفتوحة أمامهم، فما كان من آل سعود إلا أن قذفوا بكرة اللهب الى الخارج، مرة في افغانستان وأخرى في الشيشان وثالثة في العراق.

فليجاهدوا ويقتلوا ويفسدوا هناك!

وحين عادوا الى ديارهم بعد أفغانستان وتجربتها المريرة، بدأوا بالجهاد الغائب في السعودية، وما هي إلا فترة حتى جاءت أحداث ٩/١١ فما كان من مشايخ السوء امثال الحوالي واللحيدان الخائفين على عرش آل سعود إلا ان أقنعوا متطرفيهم ودمويهم بالجهاد في العراق ليعيثوا الفساد هناك لا ضد الأميركان بل ضد المواطنين كما فعل الزرقاوي.

ثبت الآن، أن الأمير سلطان ونايف دعما الزرقاوي والتيارات التكفيرية في العراق، ويقول الأميركيون ان ذلك جاء بشكل غير مباشر (كاش مثلاً)!

لقد نظف الأمراء ساحتهم الداخلية بأن أرسلوا رسل الموت (كما كان الإخوان الأوائل يوصفون) الى العراق يقاتلون خلف راية الزرقاوي، وهددوا من يعود - كما فعل نايف - بأن مصيره القتل! إذن فليقاتلوا وليقتلوا هناك، وهو ما حدث ويحدث. لقد كان الزرقاوي خشبة انقاذ للنظام السعودي ولمتطرفي الوهابي على حد سواء. وبموته قد يكون القتال القادم تحت راية سعودي وليس أردني!

التدخلات السعودية في اليمن متواصلة

سلطان يغيظ اليمنيين ويهرب بدون وداع رسمي

كانت الزيارة الأخيرة لولي العهد سلطان الى اليمن يرافقه فيها نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية، ذات أهمية خاصة. فسلطان كما هو معروف مسؤول الملف اليمني منذ الستينيات الميلادية من القرن الماضي.

وقد ذهب سلطان الى صنعاء للتوقيع على اتفاقيات أمنية وحدودية طالما أرادتها السعودية.

وكان المسؤولون اليمنيون يتوقعون من (النهّاب الوهّاب) سلطان أن يدفع ثمن توقيعهم على تلك الإتفاقيات التي تميل بشكل كبير لصالح السعودية.

لهذا استعدوا له بالحفاوة البالغة.

وغادر أحد التجار السعوديين من آل (بقشان) الى صنعاء بغرض تمهيد الحملة الإعلامية للص الأكبر. فظهرت صور سلطان على الجدران، وكذا أعلام السعودية، فضلاً عن يافطات الترحيب وغيرها.

ووقع اليمنيون صكوك المعاهدات.

وانتظروا الثمن من النهاب الأكبر، الذي وعدهم بعدة مشاريع بينها رصف بعض الطرق اضافة الى دفعات مالية.

وكان اليمنيون قد خططوا للنهاب الأكبر أن يزور عدن، العاصمة الإقتصادية. ولكنه لم يزرها.

وفجأة وبدون اعلان بيان مشترك، وبدون توديع رسمي، غادر النهاب الأكبر اليمن وسط ذهول المسؤولين اليمنيين.

وبسبب الحنق، أمر المسؤولون بخلع صوره من الجدران، وإزالة يافطات الترحيب بأسرع وقت!

الملك عبدالله حاول تسلية المسؤولين اليمنيين، والتخفيف من صدمة ما فعله أخوه ولي العهد، فأعطى تصريحاً (لا مالاً ولا دعماً!) أشاد فيه باليمن، وألمح الى أنها ستكون عنصراً فاعلاً في المستقبل في مجلس التعاون الخليجي.

بقي ان نعرف أن سلطان ـ ولي العهد ووزير الدفاع ـ ومسؤول الملف اليمني، له يدٌ طولى في رسم السياسة اليمنية الداخلية، وكان تدخل السعودية قد وصل حد تعيين الرئيس أو حتى قتله كما فعل سلطان بالرئيس الغشمي.

ومقتل الرئيس الغشمي يحتاج الى اختصار الحكاية. فقد بعث سلطان بحقيبة الى الغشمي مع موفد من الدرجة الثالثة طلب منه ايصالها اليه دون أن يفتحها، وحين جاء للقاء الغشمي رفض أن تفتش الحقيبة، واستشاروا الرئيس في الأمر، فأمرهم بأن يفسحوا له الطريق دون تفتيش، وحين فتحت الحقيبة بعد دقائق من اللقاء قتلتهما معاً!

وقد سجّل الشاعر اليمني الكبير الراحل عبدالله البردوني مرارته من التدخل السعودي، فنشر قصيدة في عام ١٩٧٣، مطلعها:

فظيعٌ جهل ما يجري
وأفظعُ منه أن تدري

وجاء فيها:

أمير النفط نحنُ يداك
نحن أحدّ أنيابكْ
ونحن القادة العطشى
الى فضلاتِ أكوابكْ
ومسؤولون في صنعاء
وفرّاشونَ في بابكْ
ومن دمنا على دمنا
نُموقع جيش إرهابكْ
لقد جئنا نجرّ الشعب
في أعتابِ أعتابكْ
ونأتي كلما تهوى
نمسّح نعلَ حُجّابكْ
ونستجديكَ ألقاباً
نتوجها بألقابك
فمُرنا كيفما شاءت
نوايا ليلُ سردابكْ



الوهّاب النهّاب!

نعمْ يا سيّدَ الأذنابِ
إنّا خيرُ أذنابكْ

واشتكى شاعر يمني آخر من تدخل السعودية لتحويل اليمن الى منارة وهابية فقال:

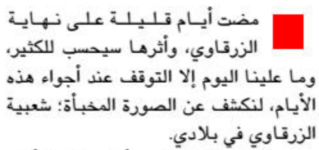
دعونا في ضلالتنا وخلّوا
بنا الإسلام ينقصُ أو يزيدُ
وكفّوا عن فتاواكم فإنا
نرى الإرشادَ منكم لا يفيدُ
ونكرهُ دعوةَ التوحيد منكم
وسادتكم لأمريكا عبيدُ
فلا تتشدقوا بالدين زوراً
ودينُ محمد عنكم بعيدُ
وفي إسلامكم هفوات جهلٍ
يباركها النصارى واليهودُ


أين الثمن؟!

الزرقاوي في قلوب سعوديين (وهابيين)



فارس بن حزام



مضت أيـام قـليـلـة علـى نـهـايـة الزرقـاوي، وأثرهـا سيحسب للكثير، وما علينا اليوم إلا التوقف عند أجواء هذه الأيام، لنكشف عن الصورة المخبأة: شعبية الزرقاوي في بلادي.

عشنا فترة الزرقاوي أمام فئتين: أولى تعلن إعجابها المباشر وتشجيعها الضاري له، وثانية تحاول التذاكي بالزعم أنها معه في »جهاده« ضد المحتل فقط، وتخالفه في استـهـداف الأردن، أو الـتـحـريض علـى السعودية.

هـؤلاء المنضـوون تحت الـفـئتين كـانوا يطلقون آراءهم علانية، بلا تردد أو وجل. بـعضـهـم عبر خـطب الجمـعـة أو كـلـمـات المساجد عقب الصلاة، وغيرهم في منتديات الانترنت، وهم معروفون لأجهزة الأمن.

القصة مع جمهور الزرقاوي لا تنتهي جغرافيتها عند حدود العراق، بل تبدأ من السعودية وتعود إليها. هؤلاء يعتقدون أن مجرد »جـهـاد« المحتل كفـيـل بـالمبـايـعـة والـتشـجـيع، رغم صراحة طرح معشوقهم بـارتبـاطـه الفكري والـتـنظيمـي بـ»قـاعدة« بـلادي، وتـبـنـيـه لـتـفـجيرات عـمّان وأسوأ مشاهد العنف في العراق، تلك غير المرتبطة بالمحتل، ونضيف أيضاً: التنسيق المستمر بين »قاعدتي« البلدين.

التنظيمـان في البلدين همـا في النهاية كـيـان واحد، أو شركـة لـديـهـا عدة فـروع عـالميـة، ومـنـتـج مـا – أمـريـكـي مثلاً – لا يستساغ الاكتفاء بمقاطعته إذا كان يباع في السـعـوديـة ولا يـقـاطـع حين يـبـاع في العراق.

أهل الفئة الأولى يجاهرون في المساجد بـتشـجـيـع الزرقـاوي، وبـعد تنبيـهـات عدة، أوقـف الـكـثير مـنـهـم، لـكن بـعضـهـم انـتقل تلقائياً وتذاكياً إلى صف الفئة الثانية، بزعم أن التأييد ينحصر في حدود العراق وما لا يمس المدنيين الأبرياء فقط.

وحين تـنـاقش أحداً مـن الضـالـعين في محاولة التذاكي هذه، تجده أمام حيرة من الأجوبة المنتهية بأسئلة من نوع: ومـا العمل مع المحتل؟

مـا يفعله المتذاكون من انتقائية لمنهج الزرقـاوي لا يـطبـقـونـه علـى واقـعنـا المحلي حين يتناولون وزير العمل الدكتور غازي الـقـصـيـبـي، فـالأديب نـرتـبـط بـه كـمسؤول حكومي لا علاقة لنا بأدبه، ويدير عمله بكل احترافية، ومع ذلك نجد جام غضبهم يصب عليه ويطالبون بإبعاده، مستندين في ذلك إلى إنتاجه الأدبي، إذن، أين ما طبقوه على الزرقـاوي من مسألة القصيبي؟

المشكلة مع المتعاطفين لا تنتهي، طالما أن أسـالـيب المنـاورة مـتـوافـرة والـلاعـبين نشطاء على الساحة. لا أعتقد أننا كنا في حـاجـة إلى أن يـقـتـل الـزرقـاوي كي يـخرج هؤلاء مـا في جوفهم مما خبأوه طوال الفترة المـاضـيــة. كـانـوا في السـابـق لا يـرون في الـزرقـاوي إلا »مجاهـداً صـادقـاً«، وبعد أن وجه بنادقه الإعلامية نحو السعودية، لجأوا إلى أسـالـيب المنـاورة وخـرجـوا علـيـنـا بـالتكتيك المشار إليه سلفاً، لكن النـهاية الطبيعية للزرقـاوي أعـادتهم إلى ما كانوا عليه، دون أن يتناسوا التذكير دائماً بأنهم لا يؤيدونه في رأيه تجاه السعودية.

قتل المدنيين في العراق هو بذات القيمة الدينية والإنسانية في السعودية، وتفجير الأماكن الدينية لا تختلف قيمته بالجغرافية أيضاً. هذه الحقيقة العلمية لا تأخذ طريقها إلى عقول المتذاكين وجمهور الزرقاوي في بلادي؛ لأن التعاطي مع معشوقهم من القلب إلى القلب ولا مكان للعقل فيه.

لـو كـان الـزرقـاوي قد اكتفى بتوجيه بـنـدقـيـتـه إلى المحتـل الأمريكي لكان هذا مـفـهـومـاً، ومستوعبـاً، ولوقفنـا إلى جواره وضـد مـنـتـقـديـه، لـكن المحصلـة تقول إن الأمريكيين هم الأقل عدداً في دفتر يومياته في العراق.

كـلـمـا قـلـنـا إن المتـعـاطـفين بـدأوا ينصرفون من المشهد، أخرجتهم مستجدات الأحداث بصور جديدة، مما يعني أن الثقة هي التي عليها أن تنصرف وتترك المكان لصالح الريبة والشكوك، وأن التراجع الذي يصلنا تجاه تأييد »القاعدة« في بلادي لا ينبغي أن ينال كل هذه الثقة، فلربما عادت أساليب التذاكي مجدداً . قلت »ربما«، ولعلي لم أصب، ولكن – هداهم الله – يدفعوننا إلى الريبة من مناسبة وأخرى، يدفعوننا أكثر فأكثر إلى عدم الثقة بهم.

الرياض ٢٠٠٦/٦/١٢

الصحافة

٢٠ عاماً لتطهير شواطئها

جدة: المدينة الغارقة في التلوث والمرض

هي المدينة الثانية بعد الرياض.

وهي العاصمة الدبلوماسية للدولة السعودية الحديثة حتى عام ١٩٨٦.

وهي، أو كانت بشكل أصحّ، عروس البحر الأحمر، فأضحت شمطاء تعصف بها القذارة والأمراض وتتسابق اليها عوارض الشيخوخة.

هل ما جرى ويجري لجدّة أمرٌ مخطط له؟!

هل هو من الإهمال الذي يطبع الحياة العامة السعودية، ام هناك من يتقصد إيذاء المدينة العريقة وأهلها؟

لماذا جدة وليس الرياض أو عاصمة الفضيلة الوهابية (بريدة)؟!

ولماذا تتفاقم المشاكل في السنوات الأخيرة دون غيرها؟

ولماذا لا نرى أذناً تسمع من آل سعود؟

هل فعل الحجازيون أمراً يعاقبون عليه؟ أم هي رسالة من الطاقم النجدي الحاكم الى أهل الحجاز لإخضاعهم وعدم المطالبة بحقوقهم؟

منذ سنوات والحديث يتواصل عن مشاكل الصرف الصحي والبحيرات من المخلفات التي يمكن أن تغرق المدينة في أية لحظة، فضلاً عن الأمراض المتزايدة والمتنوعة والتي لاتزال تثير الكثير من الألم بعد أن خلفت مئات الضحايا كحمى الضنك (آخر الإحصائيات تقول بان عدد المصابين في محافظة جدة بحمى الضنك ٩٦٠ مواطناً وان هناك ١٧٠٠ حالة اخرى مشكوك فيها ـ البلاد، ٢٠٠٦/٥/٢٨).

لم يسمع أحد ولم تتخذ الخطوات المناسبة لإنشاء بنية تحتية غائبة أو عفى عليها الزمن في بعض أحيائها.

الدكتور أحمد عاشور، مدير مستشفى الملك فهد سابقاً، ونائب رئيس هيئة مصلحة البيئة قرع ناقوس الخطر في منتديات جدة، مستعيناً بالأرقام والشواهد. وقد نشرت البلاد (٢٠٠٦/٥/٢٨) بعضا مما قاله، وأغضت عن الكثير مما لا يسمح ال سعود بنشره.

يقول الدكتور عاشور بان مداخن التحلية تساهم في التلوث بنسبة ٣٠٪ لتطايرها لمسافات بعيدة خاصة وأن الوقود المستخدم في التشغيل من النوع السيء الضار، والذي يؤثر على الجهاز التنفسي بصورة بالغة الخطورة. واوضح ان مياه الصرف تشكل مشكلة معقدة وخطيرة وقد تم حجز مياه الصرف في منطقة محددة بشكل يمنع تسربها، وقال ان هذه طريقة غير علمية لمعالجة مياه الصرف، كونها تشكل بحيرات ملوثة للبيئة يتوالد منها الحشرات الضارة. وهناك أيضاً تصريف مجاري المطار، الى البحر، ورفض المسؤولين إبعاده عن المدينة وعن الشاطئ بالتحديد، خاصة وأن الصحراء هي المكان المناسب، ولكن قيل بأن أنابيب الصرف لا بدّ وأن تمرّ في أراض شاسعة استولى عليها أمراء، رفض هؤلاء مد الأنابيب الى الصحراء بدون أن تكون هناك تعويضات مالية كبيرة! فكان حل المسؤولين أن يدفع المواطن الثمن، وتدفع شواطئ جدة الثمن.

والشواطئ في جدة ملوثة بالكثير من النفايات وقد فاقم الأمراء المشكلة حين عمدوا الى دفن البحر من أجل المال (اراض تباع) الأمر الذي قضى على كثير من الحياة البحرية والطيور. وقال الدكتور عاشور أن شواطئ جدة تحتاج الى ٢٠ عاماً قادمة مع الحماية للإنتهاء من تطهيرها وتجهيزها وإعدادها كي تكون صالحة للناس والأسماك وليستفاد منها بطرق جيدة بعيدة عن خطر التلوث، هذا إن بدئ بالأمر الآن. والمعلوم أن البحر الأحمر من أجمل بحار العالم، ويحتوي على ٤٠٠ نوع من الشعب المرجانية وبسبب التلوث وتسرب الزيوت والنفايات تم القضاء على هذه الشعب، بل أن البحر أصبح يشكل خطورة على الأسماك وعلى الراغبين في السباحة لتلوثه الشديد خاصة بالقرب من الشاطئ. وينبغي التذكير أن الحكومة السعودية متساهلة في منع السفن التي تتسرب منها الزيوت، وبسبب ذلك امتدت بقعة الزيت لمسافات في البحر مسببة اضراراً لا يقدر حجمها.

ومن المدهش أن أحياءً كثيرة في جدة لا توجد بها شبكة تصريف للمجاري، ولا تصريف لمياه الأمطار، الأمر الذي جعل الأحياء القديمة خاصة تعاني من التلوث والأمراض. زد على ذلك أن شبكة مواسير المياه قديمة ومهترئة وقد تسربت اليها مياه الصرف، في وقت يستخدمها المواطنون في الشرب والطبخ وغيرها، مما زاد من حالات المرض.

وفوق هذا هناك المخلفات الصناعية وما تبثه من اشعاعات ضارة بخلايا الإنسان، وهناك مرادم النفايات التي صارت هي الأخرى مصدراً للأوبئة بسبب عدم معالجتها علمياً أو الإستفادة منها بإعادة تصنيعها، مثلما هو الحال غياب إعادة تنقية مياه الصرف وتحويلها الى مياه نقية، كما هو موجود في كثير من بلدان العالم.

وملخص القول أن العائلة المالكة ـ ورغم الفورة المالية الحالية ـ مشغولة بسرقة الأموال ونهب ما هو ممكن من الإيرادات. وفي حين تعد الثروة حلاً لكثير من المشكلات القائمة، فإن الأمراء يريدون استخدامها في عقاب هذا الطرف أو ذاك ممن لا يعجبهم. متناسين أن الخدمات العامة للدولة حق لكل مواطن، وأن المواطنين لن يسامحوا آل سعود إن لم يجدوا في الثروة الحالية حلاً لمشكلاتهم.

عائلة يماني

سعيد بن محمد بن أحمد يماني (١٢٦٥-١٣٥٢هـ)

هو سعيد بن محمد بن أحمد بن عبد الله المدعو عبده بن صالح بن عبدالله بن سعيد ابن القاسم بن شرف بن الحسن بن ناصر بن قائد. والشيخ سعيد المكي الشهير بيماني بدو أل، ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، والتحق بحلقات علماء المسجد الحرام فتلقى عن السيد أحمد دحلان، والسيد بكري شطا، وأخذ عنهما، كما أخذ عن السيد أحمد بن حسن العطاس، والسيد حسين بن محمد الحبشي المكي، والسيد علي بن محمد الحبشي، والشيخ سعيد بن علي بن علي المرجي الأزهري، والشيخ رحمة الله العثماني الهندي مؤسس المدرسة الصولتية ومؤلف كتاب إظهار الحق. وأجيز بالتدريس فتصدر له بالمسجد الحرام، وأخذ عنه عدد كبير من طلاب العلم، ومنهم أولاده صالح وحسن ومحمد، والشيخ أحمد بن يوسف قستي، وزبير بن الحاج أحمد إسماعيل الفلفلاني، والشيخ صالح بن محمد الشهير بإبن ادريس الكلنتي وغيرهم.

رحل الى زبيد في سبيل طلب العلم، والى المدينة المنورة، وأخذ عن علمائها، ولازم الشيخ رحمة الله العثماني الهندي والسيد أحمد دحلان في رحلة العلماء التي سافرت الى المدينة المنورة.

كان مشهوراً بالورع والتقوى والزهد في الدنيا، وكثيراً ما رُشح للقضاء فاعتذر وأصرّ وتهرّب خشية من أن يشغله عن عبادة الله ونشر دينه بين طلاب العلم.

وكانت له خلوة بالداودية يعتكف فيها أكثر الأوقات لا سيما في شهر رمضان.

وكان رحمه الله يدخل المسجد الحرام الثلث الأخير من الليل فيقضيه في طواف وذكر وعبادة.

وكانت أغلب دروسه في التفسير والحديث والفقه، وكان مقروه ابنه حسن سعيد يماني، وكان يفسر لتلاميذه الآيات تفسيراً يلائم عقولهم، بتوضيح غامضها دون أن يتوسع في الموضوع حرصاً على الوقت ونفع طلابه، الذين منهم أبناؤه الشيخ صالح والشيخ حسن والشيخ محمد علي والسيد عبد الحميد الخطيب والشيخ أحمد ناضرين والشيخ محمود زهدي والشيخ غزالي ابن محمد يوسف خياط والشيخ علي بنجر وغيرهم ممن نشروا العلم في وطنهم وفي المشرق الأقصى.

وفي سنة ١٣٤٤هـ قام برحلة الى اندونيسيا يرافقه أبناؤه، فكان لا ينزل بلداً إلا وتقام له حفلات تكريم وتقدير من طلابه المنتشرين في تلك الجهات.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة (١).

الشيخ صالح بن سعيد بن محمد يماني

هو صالح بن سعيد بن محمد بن أحمد يماني، ولد بمكة المكرمة ونشأ بها في كنف والده، فرباه مع أخيه الشيخ حسن، ثم ألحقهما بالمدرسة الصولتية بمكة المكرمة، فأخذ العلم عن علمائها الأفاضل، وأخذ عن والده، ولازم الشيخ عبدالرحمن دهان، وكان يعترف في مجالسه وأحاديثه بفضل الله، ثم بفضل الشيخ عبدالرحمن دهان في توجيهه وإرشاده. تخرج من المدرسة الصولتية وواظب على طلب العلم في حلقات والده وحلقة الشيخ عبد الرحمن دهان وغيرهما الى أن أجيز بالتدريس بالمسجد الحرام بعد اختياره من قبل هيئة من العلماء.

حينها عقد حلقة درسه بحصورة باب العمرة وهو في عنفوان شبابه ونشاطه. وكانت طريقة تدريسه تجمع بين متانة القديم وسهولة الجديد، إذ كان يلقي الدرس ويناقش طلابه فيما شرحه، ويفسح لهم المجال لسؤاله فيما أشكل عليهم، فيجيبهم بصدر رحب وابتسامة لازمته الى شيخوخته.

ولما أعلنت الثورة العربية قام برحلة الى أندونيسيا فطاف مدنها وقرها، ولقي من طلاب والده في تلك الجهات ما يليق بفضله من حفاوة وتكريم، والتف حوله طلاب العلم، وتلقوا عنه علوم اللغة العربية والفقه الشافعي.

ورث عن أبيه فضيلة الصبر على المكاره والشدائد، إذ نشبت الحرب العالمية الثانية وهو بأندونيسيا، فلاقى كغيره من مسلمي تلك الجهات من نكبات ومصائب، قابلها بما اعتاده من الصبر والجلد والإستسلام لقضاء الله وقدره الى أن استتبت الأمور، فعاد الى وطنه سنة ١٣٧٠هـ، ثم عيّن عضواً بمجلس الشورى بمكة، فباشر عمله في إخلاص وتفان(٢).

الشيخ حسن بن سعيد بن محمد يماني (١٣١٢-١٣٩١هـ)

هو حسن بن سعيد بن محمد بن أحمد بن عبد الله يماني. إمام الفقه الشافعي في عصره بلا منازع. ولد رحمه الله بمكة المكرمة ونشأ بها، وتلقى على والده، ثم على نخبة من علماء المسجد الحرام، والتحق بالمدرسة الصولتية وتخرج منها، ولازم الشيخ عبدالرحمن دهان ملازمة تامة وتخرج على يديه، وأجيز بالتدريس في المسجد الحرام سنة ١٣٣٠هـ، فتصدر للتدريس والتف حوله عدد من طلاب العلم من شتى الأقطار الإسلامية، وتخرج على يديه كثير من طلبة العلم في المسجد الحرام وفي منزله.

عمل نائباً لرئيس هيئة التمييز الشرعي مع قيامه بالتدريس في المسجد الحرام.

ثم رحل الى أندونيسيا وماليزيا، واختير في ماليزيا لمنصب الإفتاء، وظل به الى أن عاد الى مكة المكرمة بعد الحرب العالمية الثانية، واستأنف التدريس في المسجد الحرام وفي منزله الى حين وفاته رحمه الله.

وممن تتلمذ عنه فضيلة المرحوم السيد محمد بن السيد علوي المالكي، الذي ترجم له بقوله: فضيلة مولانا الشيخ حسن يماني، هو إمام الفقه بلا منازع في عصره، وقد لازمته آخر حياته (١٣٨٠-١٣٩١هـ) بأمر سيدي الوالد رحمه الله تعالى، وكان يخبرنا رحمه الله عن أحواله وتاريخ حياته، ويحدثنا عن شيوخه، ومما سمعت منه رحمه الله أنه قال: ليس لأحد عليّ فضل في الفقه الشافعي بعد الله إلا والدي (سعيد بن محمد) . وأخبرني بأنه لقي أئمة كبار في العلم وفي الطبقة، واستجازهم وروى عنهم، ومنهم العلامة المعمر فوق مائة وعشرين سنة الشيخ محمد حسب الله، وهو بروايته عنه يساوي السيد الدحلان. كما أخبرني أنه يروي عن الإمام العارف بالله المرشد الحبيب أحمد بن حسن العطاس، ومفتي مكة الإمام حسين الحبشي، وفقيه الشافعية ومفتيهم السيد محمد سعيد بابصيل، ومنهم محدّث الشام السيد محمد بدر الدين، ومنهم الشيخ المعمر السيد عثمان شطا. ولم ينقطع عن الدرس والتدريس والفتيا والإفادة مدة حياته، وحتى في أثناء مرضه وهو على فراشه كان يهتم بذلك ويفرح به ويستقبل الطلاب والمستفيدين والمستفتين. وقد جمعت له ثبتاً بشيوخه ورواياته، وخرجت أسانيده الى كتب الحديث وهو تحت الطبع(٣).

---

(١)عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ٢٠. وانظر با سلامة، محمد ابو بكر، في حياتهم، البلاد، العدد الأسبوعي عدد ٧٦١٣، في ١٤٠٤/٧/٦هـ، ص ١١.

(٢) عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ١٢٩. وانظر باسلامة، محمد أبو بكر، في حياتهم، البلاد، العدد ٧٦١٣، في ١٤٠٤/٧/٦هـ، ص ١١.

(٣) مجلة التضامن الإسلامي، جـ ٤، ص ١١/١٠/٥ لسنة ١٣٩١هـ ص ٢٧. وانظر ايضاً:

با سلامة، محمد أبو بكر. في حياتهم، البلاد، العدد ٧٦٥٥، في ١٤٠٤/٨/٢٥هـ، ص ١٠-١١

البلاد، العدد ٧٦١٣، في ١٤٠٤/٧/٦هـ، ص٥، في ترجمة والده.

المالكي، السيد محمد بن السيد علوي. ترجمة خطية ظهرت مؤخراً في كتاب.

أعلام الحجاز

المنافي تنتظر المثقفين السعوديين

تحوّل الوطن السعودي ذاته الى منفى.

فالذي يشذّ عن القطيع الوهابي ولا يبارك ولي الأمر وإخوته يقصى من عمله ويمنع من السفر، ليتمتع بالمنفى الداخلي سنوات وسنوات، كما مئات من المواطنين، وربما الآلاف منهم، من الذين رفضوا ان يسايروا قطعان الصرب الوهابية.

ولذا يشعر المثقفون وأصحاب الرأي بغربة حقيقية، خاصة ان جرّدوا من أدوات المعرفة والإتصال، ومن أهم سلاح لديهم وهو القلم.

عشرات الكتاب والمفكرين ممنوعون من الكتابة، وممنوعون تحت طائلة الاعتقال من الظهور على الفضائيات، والقليل منهم تحرر وصار يكتب في صحف خارج المملكة بعد أن منعوا من داخلها. لن نذكر سوى أمثلة قليلة: النقيدان، تركي الحمد، وأمثالهما.

صارت أمنية الكثيرين أن يتقاعدوا خارج بلادهم!

في لبنان أو مصر أو أي بلد أوروبي.

تركي الحمد قال بأن تهديدات قتله والضغوط الكثيرة التي يتلقاها قد تجبره على مغادرة المملكة الى المنفى الإختياري.

سبقه في هذا أحد أكبر النقاد السعوديين، محمد العلي، الذي اختار المنفى (بيروت) منذ سنوات طويلة.

ومنصور النقيدان اختار الإمارات، وآخرون يمضون أوقاتاً طويلة في الكويت والبحرين ومصر، ويعدون عدتهم للبقاء معظم الوقت من السنة.

لماذا يبقون في السعودية؟

هل هي جنة الله في أرضه؟!

هل هي بلد التوحيد وغيرها بلد الشرك والكفر البواح؟!

أم هي الحرية السياسية والفكرية المعتقلة التي هي من صلب انسانية الإنسان، هي ما يفتقده الأحرار؟!

لو خيّر الكثير من الممنوعين من السفر من قضاء منفاهم في الخارج، على أن يبقوا حبيسي الداخل (النايفي الوهابي) لاختاروا الخارج بكل تأكيد.

ما قيمة الوطن بدون حرية، وبدون كرامة، وبدون احترام.

ما قيمة وطن يتلاعب فيه المهووسون بالدين الوهابي، وبالأمن المسعود؟

وطن يحكمه غربان الطالبان، ومعتقلات آل سعود، ليس وطنَ الأحرار، بل وطن العبيد.

لسان حال هؤلاء ما قاله الشاعر الكويتي فهد العسكر الذي ندب حظّه العاثر مع متطرفي السياسة والدين، مع أن الكويت حين تقارن بالسعودية تعد جنّة الله في أرضه. يقول في قصيدة له مطلعها:

كفّي الملام وعلليني
فالشكّ أودى باليقينِ

الى أن يقول:

وطني وما أقسى الحياةَ
به على الحرّ الأمينِ
وألذّ بين ربوعه
من عيشتي كأسَ المنونِ
ماراع مثل الليث يؤسرُ
وابن آوى في العرينِ
والبلبلُ الغرّيدُ يهوي
والغراب على الغصونِ
وطني وما ساءت بغير
بنيكَ يا وطنني ظنوني
أنا لم أجدْ منهم خديناً
آه مَنْ لي بالخدينِ
رقصوا على نوحي وإعـ
ـوالي وأطربهم أنيني
وتطاول المتعصبونَ
وما كفرتُ .. فكفّروني
وأنا الأبيُّ النفس ذو
الوجدان والشرفِ المصونِ
لا درّ درّهمُ فلو
حزتُ النضارَ لأكرموني
أو رحتُ أحرقُ في
الدواوين البخورَ لألّهوني
أو بعتُ وجداني بأسـ
ـواقِ النفاقِ لأنصفوني
فعرفتُ ذنبيَ أن كبشـ
ـيَ ليسَ بالكبشِ السمينِ
يا قومُ كُفّوا دينكمُ لكمُ
وليْ يا قومُ ديني



الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سفرُ الوجود ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه
نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

زعيم الحجاز الديني:
تشكيل مؤسسة غير وهابية

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)
التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون
المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ

مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد

My Computer

الحجاز على الانترنت http://www.alhejazi.net



لوحة للفنانة صفية بن زقر